

مؤلفات
ماركس
انجلس
لينين

لينين

الدولة والثورة

يا عمال العالم ، اتحدوا !



الدولة والثورة

دار التقدم

موسكو

ترجمة الياس شاهين

من دار النشر

تمت ترجمة مؤلف فلاديمير إيليتش لينين «الدولة والثورة» نقلاً عن المجلد ٣٣ من الطبعة الروسية الخامسة لمؤلفات لينين التي اعدها معهد الماركسية-اللينينية لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي .

طبع في الاتحاد السوفييتي

$Л \frac{0101020000-480}{014(01)-87}$ без объявл.

مقدمة للطبعة الاولى

فى الوقت الحاضر تكتسب مسألة الدولة أهمية خاصة سواء من الناحية النظرية ام من الناحية العملية السياسية . فالحرب الامبريالية قد عجلت وشددت لاقصى حد سير تحول الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية . والظلم الفظيع الذي تقاسيه جماهير الشغيلة من قبل الدولة التي تلتحم اوثق فأوثق باتحادات الرأسماليين ذات الحول والطول يغدو افظع فأفظع . والبلدان المتقدمة – ونقصد «مؤخراتـ»ـها – تتحول بالنسبة للعمال الى سجون عسكرية للاشغال الشاقة .

ان الاهوال والنكبات المنقطعة النظير والناجمة عن الحرب التي تستطيل ، تجعل الجماهير في حالة لا تطاق وتشدد سخطها . ان الثورة البروليتارية العالمية تتصاعد بصورة بينة . ومسألة موقفها من الدولة تكتسب اهمية عملية .

ان عناصر الانتهازية التي تراكمت في غضون عشرات السنين من التطور السلمي نسبياً انشأت تيار الاشتراكية-الشوفينية السائدة في الأحزاب الاشتراكية الرسمية في العالم بأسره . وهذا التيار (بليخانوف ، بوتريسوف ، بريشكوفسكايا ، روبانوفيتش ثم المقنعون بقناع شفاف ، السادة تسيريتيلي ، تشيرنوف وشركاهما في روسيا ؛ شيدمان ، ليغين ، دافيد واضرابهم في المانيا ؛ رينودل ، غيد ، فاندرفيلده في فرنسا وبلجيكا ؛ هايندمان والفابيون (٢) في انجلترا ، وهلم جراً وهلم جراً) ، وهو الاشتراكية قولاً والشوفينية فعلاً ، يتميز بكون «زعماء الاشتراكية» يتكيفون بذلة وحقارة ليس فقط وفق مصالح برجوازية«هم» الوطنية ، بل ، وعلى وجه الدقة ، وفق مصالح

دولة«هم» ، اذ ان اكثرية ما يدعى بالدول الكبرى تستثمر وتستعبد منذ زمن طويل جملة من الشعوب الصغيرة والضعيفة . وما الحرب الامبريالية سوى حرب من أجل اقتسام واعادة اقتسام هذا النوع من الغنيمة . والنضال من اجل تحرير جماهير الشغيلة من نفوذ البرجوازية بوجه عام والبرجوازية الامبريالية بوجه خاص يستحيل بدون النضال ضد الاوهام الانتهازية بصدد «الدولة» .

في البدء سننظر في تعاليم ماركس وانجلس بشأن الدولة متناولين باسهاب خاص ما نسي او تعرض للتشويه الانتهازي من نواحي هذه التعاليم . وبعد ذلك سندرس بصورة خاصة الممثل الرئيسي لهذه التشويهات ، كارل كاوتسكي ، أشهر زعماء الاممية الثانية (سنوات ١٨٨٩ – ١٩١٤) التي أفلست افلاساً مشيناً للغاية أثناء الحرب الراهنة . وسنستخلص في النهاية الاستنتاجات الرئيسية من خبرة الثورتين الروسيتين ، ثورة سنة ١٩٠٥ وثورة سنة ١٩١٧ بوجه خاص . ويبدو أن هذه الاخيرة تنهي في الوقت الحاضر (أوائل آب – اغسطس – سنة ١٩١٧) المرحلة الاولى من تطورها ، ولكن هذه الثورة بأكملها لا يمكن فهمها بوجه عام الا باعتبارها حلقة من حلقات سلسلة الثورات البروليتارية الاشتراكية التي تثيرها الحرب الامبريالية . وهكذا ، فان مسألة موقف الثورة البروليتارية الاشتراكية من الدولة لا تكتسب اهمية سياسية عملية وحسب ، بل تغدو كذلك مسألة ملحة من مسائل الساعة ، باعتبارها مسألة تبيان ما ينبغي للجماهير ان تفعله في المستقبل القريب للخلاص من نير رأس المال .

المؤلف

آب (اغسطس) سنة ١٩١٧ .

مقدمة للطبعة الثانية

تصدر هذه الطبعة ، الثانية ، دون أي تغيير تقريباً ، اذ لم يضف عليها غير المقطع الثالث في الفصل الثاني .

المؤلف

موسكو .
١٧ كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩١٨ .

الفصل الاول

المجتمع الطبقي والدولة

١ ـ الدولة هي نتاج استعصاء التناقضات الطبقية

يحدث الآن لتعاليم ماركس ما حدث اكثر من مرة في التاريخ لتعاليم المفكرين الثوريين وزعماء الطبقات المظلومة في نضالها من اجل التحرر . ففي حياة الثوريين العظام كانت الطبقات الظالمة تجزيهم بالملاحقات الدائمة وتتلقى تعاليمهم بغيظ وحشي أبعد الوحشية وحقد جنوني أبعد الجنون وبحملات من الكذب والافتراء وقحة أبعد القحة . وبعد وفاتهم تقوم محاولات لجعلهم ايقونات لا يرجى منها نفع أو ضر ، لضمهم ، ان أمكن القول ، الى قائمة القديسين ، ولاحاطة **أسمائهم** بهالة ما من التبجيل بقصد «تعزية» الطبقات المظلومة وتخبيلها ، مبتذلة التعاليم الثورية باجتثاث **مضمونها** وثلم نصلها الثوري . وفي أمر «تشذيب» الماركسية على هذا النحو تلتقي الآن البرجوازية والانتهازيون داخل الحركة العمالية . ينسون ، يستبعدون ، يشوهون الجانب الثوري من التعاليم ، روحها الثورية . ويضعون في المقام الاول ويطنبون في امتداح ما هو مقبول للبرجوازية او يبدو لها مقبولاً . فجميع الاشتراكيين-الشوفينيين هم الآن «ماركسيون» ، بدون مزاح ! والعلماء البرجوازيون الالمان الذين كانو حتى الأمس متخصصين في استئصال الماركسية قد أخذوا يتحدثون اكثر فاكثر عن ماركس «الماني وطني» ربّى على ما يزعمون نقابات عمال منظمة خير تنظيم لشن حرب الغزو !

حيال هذا الوضع ، حيال انتشار تشويه الماركسية انتشاراً منقطع النظير ، يتلخص واجبنا قبل كل شيء في **بعث** تعاليم ماركس الحقيقية بشأن الدولة . وهذا يقتضي ايراد جملة من فقرات طويلة نقتبسها من مؤلفات ماركس وانجلس بالذات .

والفقرات الطويلة تثقل البحث بطبيعة الحال دون أن تمهد البتة لجعله اقرب الى الفهم . ولكن الاستغناء عنها أمر ليس في الامكان بحال . ينبغي حتماً ان نقتبس من مؤلفات ماركس وانجلس وبأتم شكل ممكن جميع الفقرات المتعلقة بمسألة الدولة او ، على الأقل ، جميع الفقرات الفاصلة ، لكيما يتمكن القارئ من ان يكوّن لنفسه بصورة مستقلة فكرة عن مجمل نظرات مؤسسي الاشتراكية العلمية وعن تطور هذه النظرات ، وكذلك لكيما نبرهن استناداً الى الوثائق ونوضح بجلاء تشويه هذه النظرات من قبل «الكاوتسكية» السائدة اليوم .

نبدأ من أوسع مؤلفات فريدريك انجلس انتشاراً : «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» ، هذا المؤلف الذي صدرت طبعته السادسة في سنة ١٨٩٤ في شتوتغارت (٣) . ويتأتى علينا أن نترجم المقتبسات عن الأصل الالماني لأن التراجم الروسية ، مع كثرتها ، هي ، في الاغلب ، اما غير كاملة واما مترجمة بصورة غير مرضية أبداً .

يقول انجلس ملخصاً نتائج تحليله التاريخي :

«الدولة ليست بحال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه . والدولة ليست كذلك «واقع الفكرة الاخلاقية» ، «صورة وواقع العقل» كما يدعي هيغل . الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره ؛ الدولة هي افصاح عن واقع ان هذا المجتمع قد تورط في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله ، وانه قد انقسم الى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها . ولكيلا تقوم هذه المتضادات ، هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة ، بالتهام بعضها بعضاً وكذلك المجتمعات في نضال عقيم ، لهذا اقتضى الامر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع ، قوة تلطف الاصطدام وتبقيه ضمن حدود «النظام» . ان هذه القوة المنبثقة عن المجتمع والتي تضع نفسها ، مع ذلك ، فوقه وتنفصل عنه اكثر فأكثر هي الدولة» (ص ١٧٧ – ١٧٨ من الطبعة الالمانية السادسة) .

في هذه الفقرة قد أعرب بأتم الوضوح عن الفكرة الأساسية التي تنطلق منها الماركسية في مسألة دور الدولة التاريخي وشأنها . فالدولة هي نتاج ومظهر **استعصاء** التناقضات الطبقية . فان الدولة تنشأ حيث ومتى وبقدر مـا **لا يمكن** من التوفيق بينها . وبالعكس ، فان وجود الدولة يبرهن ان التناقضات الطبقية لا يمكن التوفيق بينها .

وعلى وجه التدقيق يبدأ تشويه الماركسية من هذه النقطة الأساسية الهامة جدا ويتبع اتجاهين رئيسيين .

من جهة ، الايديولوجيون البرجوازيون ولا سيما الايديولوجيون البرجوازيون الصغار ، المضطرون تحت ضغط الوقائع التاريخية القاطعة ، الى الاعتراف بأن الدولة لا توجد الا حيث توجد التناقضات الطبقية ويوجد النضال الطبقي ، – «يصوِّبون» ماركس بشكل يبدو منه أن الدولة هي هيئة **للتوفيق** بين الطبقات . برأي ماركس ، لا يمكن للدولة أن تنشأ وأن تبقى اذا كان التوفيق بين الطبقات أمراً ممكناً . وبرأي الاساتذة والكتاب السياسيين من صغار البرجوازيين والتافهين الضيقي الافق – الذين لا يتركون سانحة دون ان يستندوا الى ماركس باستلطاف ! – الدولة توفق بالضبط بين الطبقات . برأي ماركس ، الدولة هي هيئة **للسيادة** الطبقية ، هيئة **لظلم** طبقة من قبل طبقة أخرى ، هي تكوين «نظام» يمسح هذا الظلم بمسحة القانون ويوطده ، ملطفا اصطدام الطبقات . وبرأي الساسة صغار البرجوازيين ، النظام هو بالضبط التوفيق بين الطبقات ، لا ظلم طبقة لطبقة أخرى ؛ وتلطيف الاصطدام يعني التوفيق ، لا حرمان الطبقات المظلومة من بعض وسائل وطرق النضال من أجل اسقاط الظالمين .

وهكذا ، عندما طرحت ، في ثورة سنة ١٩١٧ ، مسألة شأن الدولة ودورها بكل خطورتها ، عندما طرحت عملياً باعتبارها مسألة عمل مباشر وفي النطاق الجماهيري ، انزلق جميع الاشتراكيين-الثوريين (٤) والمناشفة (٥) ، جميعهم دفعة واحدة ودون تحفظ ، نحو النظرية البرجوازية الصغيرة القائلة ان «الدولة» «توفق» بين الطبقات . القرارات والمقالات

التي وضعها ساسة هذين الحزبين بعدد لا يحصى ، تتخللها من الفها الى يائها هذه النظرية التافهة البرجوازية الصغيرة ، نظرية «التوفيق» . أما ان الدولة هيئة لسيادة طبقة معينة **لا يمكن** التوفيق بينها وبين قطبها المضاد (الطبقة المضادة لها) ، فهذا ما لا تستطيع الديموقراطية البرجوازية الصغيرة فهمه بحال. والموقف الذي يقفه من الدولة الاشتراكيون-الثوريون والمناشفة عندنا ، هو دليل من أوضح الادلة على انهم ليسوا باشتراكيين قط (الأمر الذى كنا نحن البلاشفة نبرهنه على الدوام) ، بل هم ديموقراطيون برجوازيون صغار ذوو عبارات تكاد تكون اشتراكية .

ومن الجهة الاخرى التشويه «الكاوتسكي» للماركسية ، وهو أحسن تقنيعاً بكثير . فهو لا ينكر «نظرياً» لا واقع ان الدولة هي هيئة للسيادة الطبقية ولا واقع ان التناقضات الطبقية لا يمكن التوفيق بينها . ولكن يُغفل او يطمس الأمر التالي : اذا كانت الدولة نتاج استعصاء التناقضات الطبقية ، واذا كانت قوة **فوق** المجتمع و «**تنفصل** عن المجتمع **أكثر فأكثر**» ، فمن الواضح ان تحرير الطبقة المظلومة لا يمكن ليس بدون ثورة عنيفة وحسب ، **بل ايضاً بدون القضاء على** جهاز سلطة الدولة الذي أنشأته الطبقة السائدة والذي يتجسد فيه هذا «الانفصال» . ان هذا الاستنتاج ، البديهي من الناحية النظرية ، قد وصل اليه ماركس بأتم الدقة ، كما سنرى فيما يأتي ، على أساس تحليل تاريخي ملموس لواجبات الثورة . وقد ... «نسي» كاوتسكي وشوه هذا الاستنتاج عينه ، وسنتبين ذلك بالتفصيل فيما يأتي من البحث .

٢ ـ فصائل خاصة من رجال مسلحين ، وسجون ، الخ .

يستطرد انجلس قائلاً : «... وبالمقارنة مع التنظيم "الجنسي" (٦) القديم (العشائري او القبلي) تتميز الدولة ، أولاً ، بتقسيم رعايا الدولة بموجب تقسيم الاراضي ...» .

وهذا التقسيم يبدو لنا «طبيعياً» ولكنه قد تطلب نضالاً طويلاً ضد التنظيم القديم على أساس القبائل او العشائر .

«. . . والسمة المميزة الثانية هي تأسيس السلطة العامة التي لم تعد تنسجم مباشرة مع السكان المنظمين أنفسهم بأنفسهم في قوة مسلحة . وهذه السلطة العامة المميزة ضرورية لأن منظمة السكان المسلحة العاملة من تلقاء نفسها قد غدت أمراً مستحيلاً منذ انقسام المجتمع الى طبقات . . . وتوجد هذه السلطة العامة في كل دولة . وهي لا تتألف فقط من رجال مسلحين ، بل كذلك من ملاحق مادية ، من السجون ومختلف مؤسسات القسر التي كانت معدومة في المجتمع المنظم على أساس القبائل (العشائر) . . .»

ان انجلس يشرح مفهوم «القوة» التي تسمى الدولة ، القوة التي نشأت من المجتمع ، ولكنها تضع نفسها فوقه وتنفصل عنه اكثر فاكثر . مم تتألف هذه القوة بصورة رئيسية ؟ من فصائل خاصة من رجال مسلحين تحت تصرفهم السجون والخ . .

يحق لنا ان نتحدث عن فصائل خاصة من رجال مسلحين لان السلطة العامة الملازمة لكل دولة «لا تنسجم مباشرة» مع السكان المسلحين ، مع «منظمة السكان المسلحة العاملة من تلقاء نفسها» .

ان انجلس ، شأن جميع المفكرين الثوريين العظام ، يسعى ليلفت انظار العمال الواعين الى ما يبدو بالضبط في نظر الذهنية البرجوازية الصغيرة السائدة اقل ما يستحق الانتباه ، الى اكثر ما يبدو لها مألوفاً ، مقدساً باوهام متأصلة ، بله يمكن القول ، متحجرة . الجيش الدائم والشرطة هما الاداتان الرئيسيتان لقوة سلطة الدولة . ولكن كيف يمكن ، يا ترى ، ان يكون الامر على غير ذلك ؟

لا يمكن ان يكون الامر على غير ذلك من وجهة نظر الاكثرية الساحقة من اوروبيي اواخر القرن التاسع عشر الذين توجه اليهم انجلس والذين لم يعيشوا ولم يشاهدوا عن كثب

اية ثورة كبرى . فهم لا يفهمون ابداً ما هي «منظمة السكان المسلحة العاملة من تلقاء نفسها» . وعلى السؤال : لماذا غدا من الضروري وجود فصائل خاصة من رجال مسلحين (الشرطة والجيش النظامي) توضع فوق المجتمع وتنفصل عنه ، يميل التافه الضيق الافق في اوروبا الغربية وروسيا الى الجواب بجملة من عبارات مقتبسة من سبنسر او ميخايلوفسكي ، مستشهداً بتعقد الحياة الاجتماعية ، بتمايز الوظائف وهلم جراً .

وهذا الاستشهاد يبدو «علمياً» وهو ينوم بصورة ممتازة ذا الذهنية البرجوازية الصغيرة بطمسه الامر الرئيسي والاساسي ، اي انقسام المجتمع الى طبقات متعادية عداء مستعصياً .

ولولا هذا الانقسام لكانت «منظمة السكان المسلحة العاملة من تلقاء نفسها» تتميز بتعقيدها ورقي عتادها وغير ذلك عن منظمة بدائية لقطيع من القردة المسلحين بالعصي او عن منظمة الناس البدائيين او الناس المنظمين في مجتمعات قبائلية ، ولكن مثل هذه المنظمة تكون امراً ممكناً .

ولكنها امر مستحيل لان المجتمع المتمدن منقسم الى طبقات متعادية عداء مستعصياً يسفر تسلحها «العامل من تلقاء نفسه» عن تقاتلها بالسلاح . تتشكل الدولة وتنشأ قوة خاصة ، فصائل خاصة من رجال مسلحين ؛ وكل ثورة ، بهدمها لجهاز الدولة ، ترينا النضال الطبقي المكشوف ، ترينا رأي العين كيف تحاول الطبقة السائدة ان تبعث ما في خدمتها هي من الفصائل الخاصة من الرجال المسلحين وكيف تحاول الطبقة المظلومة انشاء منظمة جديدة من هذا النوع ، كفوءاً لا لخدمة المستثمِرين ، بل المستثمَرين ،

في الفقرة المذكورة يطرح انجلس نظرياً نفس المسألة التي تطرحها امامنا كل ثورة كبرى عملياً ، بجلاء ، وفي نطاق عمل الجماهير ، نعني مسألة العلاقات بين الفصائل «الخاصة» من الرجال المسلحين و«منظمة السكان المسلحة العاملة من تلقاء

نفسها» . وسنرى كيف تتوضح هذه المسألة عملياً بتجربة الثورات الاوروبية والروسية .

ولكن لنعد الى مبحث انجلس .

انه يبين ان هذه السلطة العامة تكون ضعيفة احياناً ، في بعض مناطق اميركا الشمالية مثلاً (يدور الحديث عن حالات نادرة في المجتمع الرأسمالي ، وعن مناطق في اميركا الشمالية في عهدها ما قبل الامبريالية ، حيث كان يهيمن المعمر الحر) . ولكنها ، عموماً ، تتقوى :

«. . . تتقوى السلطة العامة بمقدار ما تتفاقم التناقضات الطبقية في داخل الدولة وبمقدار ما تزداد الدول المتلاصقة مساحة وسكاناً . انظروا على الاقل الى اوروبا الراهنة حيث رفع النضال الطبقي والتنافس على الفتوحات السلطة العامة الى مستوى غدت معه تهدد بابتلاع المجتمع برمته بما فيه الدولة نفسها . . .»

لقد كتب ذلك في تاريخ لا يتجاوز مستهل سنوات العقد العاشر من القرن الماضي . فمقدمة انجلس الاخيرة مؤرخة في ١٦ من حزيران (يونيو) سنة ١٨٩١ . في ذلك الحين كان الانعطاف نحو الامبريالية — بمعنى سيطرة التروستات سيطرة تامة وبمعنى حول وطول البنوك الكبرى وبمعنى عظمة نطاق السياسة الاستعمارية ، الخ . — قد بدأ لتوه في فرنسا ، وكان اضعف في اميركا الشمالية وفي المانيا . ومنذ ذلك الحين خطا «التنافس على الفتوحات» خطوة كبرى الى الامام ، لا سيما والكرة الارضية قد ظهرت في اوائل العقد الثاني من القرن العشرين مقتسمة نهائياً بين هؤلاء «الفاتحين المتنافسين» ، اي بين الدول السلابة الكبرى . ومنذ ذلك الحين ازداد التسلح العسكري والبحري ازدياداً هائلاً وحرب النهب ، حرب سنوات ١٩١٤ — ١٩١٧ التي اندلعت من اجل سيطرة انجلترا او المانيا على العالم ، من اجل اقتسام الغنيمة ، قد قربت من الكارثة التامة «ابتلاع» جميع قوى المجتمع من قبل سلطة دولة ضارية .

لقد استطاع انجلس ان يبين منذ سنة ١٨٩١ ان «التنافس

على الفتوحات» هو سمة من السمات الهامة المميزة لسياسة الدول الكبرى في الحقل الخارجي ، في حين ان انذال الاشتراكية- الشوفينية يعمدون في سنوات ١٩١٤-١٩١٧ ، عندما كان هذا التنافس بالذات المشتد اضعافاً مضاعفة قد اسفر عن الحرب الامبريالية ، الى تستير المصالح الاغتصابية لبرجوازيتـ«هم» بعبارات «الدفاع عن الوطن» و «الدفاع عن الجمهورية والثورة» وما شاكل !

٣ ـ الدولة اداة لاستثمار الطبقة المظلومة

للانفاق على سلطة عامة مميزة تقف فوق المجتمع تلزم الضرائب وتلزم ديون الدولة .

لقد كتب انجلس : «. . . ان الموظفين ، اذ يتمتعون بالسلطة العامة وبحق جباية الضرائب يصبحون ، باعتبارهم هيئات المجتمع ، **فوق** المجتمع . فالاحترام الطوعي الاختياري الذي كان يمحض لهيئات مجتمع القبائل (العشائر) لم يعد يكفيهم حتى فيما لو كان باستطاعتهم اكتسابه . . .» . وتوضع قوانين خاصة بشأن قداسة وحصانة الموظفين . «فلاحقر شرطي» «سلطان» يفوق سلطان ممثلي العشيرة ، ولكن رئيس السلطة العسكرية نفسه في دولة متمدنة يغبط شيخ العشيرة الذي يمحضه المجتمع «احتراماً لم يفرض بالعصا» .

لقد طرحت هنا مسألة وضع الموظفين الممتاز باعتبارهم هيئات سلطة الدولة . والامر الرئيسي هو ان نعلم : ما الذي يضعهم **فوق** المجتمع ؟ وسنرى كيف حلت كومونة باريس عملياً في سنة ١٨٧١ هذه المسألة النظرية وكيف طمسها كاوتسكي رجعياً في سنة ١٩١٢ .

«. . . بما ان الدولة قد نشأت من الحاجة الى لجم تضاد الطبقات ؛ وبما انها قد نشأت في الوقت نفسه

ضمن الاصطدامات بين هذه الطبقات ، فهي كقاعدة عامة دولة الطبقة الاقوى السائدة اقتصادياً والتي تصبح عن طريق الدولة الطبقة السائدة سياسياً ايضاً وتكتسب على هذه الصورة وسائل جديدة لقمع الطبقة المظلومة واستثمارها ...» . فالدولة القديمة والدولة الاقطاعية لم تكونا وحدهما هيئتين لاستثمار العبيد والاقنان ، بل كذلك «الدولة التمثيلية الحديثة هي اداة لاستثمار العمل المأجور من قبل رأس المال . ومع ذلك فثمة ، كحالات استثنائية ، مراحل تبلغ فيها الطبقات المتصارعة درجة من توازن القوى تنال معها سلطة الدولة لفترة معينة نوعاً من الاستقلال حيال الطبقتين ، مظهراً وسيطاً بينهما ...» . ومن هذا القبيل كان الحكم الملكي المطلق في القرنين السابع عشر والثامن عشر والبونابارتية في الامبراطوريتين الاولى والثانية في فرنسا وبيسمارك في المانيا .

ومن هذا القبيل – نضيف نحن – حكومة كيرنسكي في روسيا الجمهورية بعد الانتقال الى ملاحقة البروليتاريا الثورية ، في البرهة التي كانت فيها السوفييتات **قد** غدت عاجزة من جراء قيادة الديموقراطيين صغار البرجوازيين ولم تكن فيها البرجوازية **بعد** قوية لحد يمكّن من حل السوفييتات على المكشوف .

في الجمهورية الديموقراطية – يستطرد انجلس – «تمارس الثروة سلطتها بصورة غير مباشرة ، ولكن بالشكل الاضمن» : اولاً ، عن طريق «الرشوة المباشرة للموظفين» (اميركا) وثانياً ، عن طريق «التحالف بين الحكومة والبورصة» (فرنسا واميركا) .

وفي الوقت الحاضر «رقت» الامبريالية وسيطرة البنوك الى حد فن خارق هاتين الوسيلتين من وسائل الدفاع عن سلطان الثروة وممارسة هذا السلطان في اية جمهورية ديموقراطية كانت . فاذا كان السيد بالتشينسكي ، مثلاً ، عندما كانت الجمهورية الديموقراطية بروسيا في اشهرها الاولى بالذات – ويمكن القول

في شهر العسل لقران «الاشتراكيين» ، الاشتراكيين-الثوريين والمناشفة ، بالبرجوازية ضمن الحكومة الائتلافية – قد عرقل جميع التدابير الموجهة لكبح جماح الرأسماليين وسلبهم ونهبهم للخزينة العامة بالطلبيات العسكرية ، واذا كان السيد بالتشينسكي الذي خرج من الوزارة فيما بعد (واستعيض عنه طبعاً ببالتشينسكي آخر لا يختلف عنه في شيء) قد «كوفىء» من قبل الرأسماليين بمنصب راتبه ١٢٠٠٠٠ روبل في السنة – فبِمَ يوصف ذلك ؟ أهو رشوة مباشرة ام غير مباشرة ؟ أهو تحالف الحكومة مع سينديكات الرأسماليين ام علاقات ودية «فقط لا غير» ؟ وما هو الدور الذي يلعبه تشيرنوف وتسيريتيلي وافكسنتييف وسكوبيليف ومن على شاكلتهم ؟ أهم حلفاء «مباشرون» لاصحاب الملايين سارقي الخزينة ، ام غير مباشرين وحسب ؟

ان سلطان «الثروة» هو كذلك **اضمن** في ظل الجمهورية الديموقراطية لانه لا يتوقف على هذه النواقص او تلك للآلية السياسية وعلى غلاف الرأسمالية السياسي الرديء . فالجمهورية الديموقراطية هي احسن غلاف سياسي ممكن للرأسمالية ، ولذا فرأس المال ، اذ يستولي على هذا الغلاف الافضل (عن طريق بالتشينسكي وتشيرنوف وتسيريتيلي ومن لفَّ لفهم) يقيم سلطته على اساس مكين ، على اساس مضمون لحد لا يمكن معه **لاي** تبديل في الاشخاص ولا في المؤسسات ولا في الاحزاب في الجمهورية البرجوازية الديموقراطية ان يزعزع هذه السلطة .

كذلك يجدر بالذكر ان انجلس يصف بصورة جلية قاطعة حق الانتخاب العام ايضاً بانه اداة لسيادة البرجوازية . فقد قال آخذاً بعين الاعتبار بصورة جلية الخبرة التي اكتسبتها الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية خلال وقت طويل ان حق الانتخاب العام هو

«دليل نضج الطبقة العاملة . ولا يمكنه ان يكون ولن يكون ابداً اكثر من ذلك في الدولة الراهنة» .

ان الديموقراطيين صغار البرجوازيين ، اشباه الاشتراكيين-الثوريين والمناشفة في بلادنا ، وكذلك اشقاءهم ، جميع الاشتراكيين-الشوفينيين والانتهازيين في اوروبا الغربية ، ينتظرون من حق الانتخاب العام «اكثر» من ذلك بالضبط . انهم يؤمنون هم انفسهم ويوهمون الشعب بفكرة مغلوطة مفادها ان حق الانتخاب العام «في الدولة **الراهنة**» يستطيع ان يظهر في الواقع ارادة اكثرية الشغيلة وان يضمن تطبيقها .

لا يسعنا هنا غير الايماء الى هذه الفكرة المغلوطة ، غير الاشارة الى ان تصريح انجلس الجلي والدقيق والملموس تماماً تشوهه في كل لحظة دعاية وتحريض الاحزاب الاشتراكية «الرسمية» (اي الانتهازية) . فتتمة عرضنا لنظرات ماركس وانجلس عن الدولة «**الراهنة**» تبين بالتفصيل مبلغ البطلان في الفكرة التي ينبذها هنا انجلس .

يعطي انجلس في اوسع مؤلفاته انتشاراً خلاصة عامة لنظراته بالعبارات التالية :

> «وهكذا ، فالدولة لم توجد منذ الازل . فقد وجدت مجتمعات كانت في غنى عن الدولة ولم يكن لديها اية فكرة عن الدولة وسلطة الدولة . وعندما بلغ التطور الاقتصادي درجة اقترنت بالضرورة بانقسام المجتمع الى طبقات ، غدت الدولة بحكم هذا الانقسام امراً ضرورياً . ونحن نقترب الآن بخطوات سريعة من درجة في تطور الانتاج لا يكف عندها وجود هذه الطبقات عن ان يكون ضرورة وحسب ، بل يصبح عائقاً مباشراً للانتاج . ستزول الطبقات بالضرورة كما نشأت في الماضي بالضرورة . ومع زوال الطبقات ستزول الدولة بالضرورة . والمجتمع الذي ينظم الانتاج تنظيماً جديداً على اساس اتحاد المنتجين بحرية وعلى قدم المساواة ، سيرسل آلة الدولة باكملها الى حيث ينبغي ان تكون حينذاك : الى متحف العاديات بجانب المغزل البدائي والفأس البرونزية» .

لا يصادف المرء هذا المقتبس الا غراراً فيما تصدره الاشتراكية ـ الديموقراطية المعاصرة من مطبوعات الدعاية والتحريض . ولكن حتى عندما يصادف هذا المقتبس فانما يوردونه في اغلب الاحيان وكأنهم ينحنون امام ايقونة ، اي للافصاح الرسمي عن اجلال انجلس ، دون اية محاولة لامعان الفكر في مدى سعة وعمق نطاق الثورة الذي يفترضه «ارسال آلة الدولة بأكملها الى متحف العاديات» . بل انه في الاغلب لا يلاحظ ان ثمة فهماً لما يسميه انجلس بآلة الدولة .

٤ ـ الثورة العنيفة و«اضمحلال» الدولة

ان كلمات انجلس عن «اضمحلال» الدولة تحظى بدرجة من الشهرة ، ويُستشهد بها بدرجة من التكرار ، وتبين كنه تكييف الماركسية المعتاد تبعاً للانتهازية بدرجة من الوضوح بحيث انه لا بد من تناولها باسهاب . فلنورد كامل الفقرة التي اقتبست منها :

«تأخذ البروليتاريا سلطة الدولة وتحول وسائل الانتاج قبل كل شيء الى ملك للدولة . ولكنها تقضي بذلك على نفسها بوصفها بروليتاريا ، تقضي بذلك على كل الفوارق الطبقية وجميع المتضادات الطبقية وعلى الدولة في الوقت نفسه بوصفها دولة . ان المجتمع الذي وجد ولا يزال والذي يتحرك ضمن المتضادات الطبقية كان بحاجة الى الدولة ، اي الى منظمة للطبقة المستثمِرة للابقاء على ظروف انتاجها الخارجية ، واذن بوجه خاص لابقاء الطبقة المستثمَرة قسراً في ظروف القمع الناجمة عن اسلوب الانتاج القائم (العبودية ، القنانة ، العمل المأجور) . لقد كانت الدولة الممثل الرسمي للمجتمع بأكمله ، تركزه في جسم منظور ، ولكنها لم تكن كذلك الا بمقدار ما كانت دولة تلك الطبقة التي كانت وحدها تمثل في عصرها المجتمع بأكمله : في العصور القديمة كانت دولة ملاكي العبيد ـ

مواطني الدولـــة ، وفي القرون الوسطى كانت دولة الاعيان الاقطاعيين ، وهي في زمننا دولة البرجوازية . وعندما تصبح الدولة ، اخيراً ، ممثل المجتمع بأكمله حقاً ، عندئـــذ تجعل نفسها بنفسها امراً لا لزوم له . وعندما لا تبقى اية طبقة اجتماعية ينبغي قمعها ؛ وعندما تزول مع السيطرة الطبقية ومع الصراع في سبيل البقاء الفردي ، هذا الصراع الناجم عن الفوضى الراهنة في الانتاج ، تلك الاصطدامات واعمال الشطط (التطرف) الناتجة عن هذا الصراع ، لا يبقى هناك ما ينبغي قمعه ، ولا تبقى ايضاً ضرورة لقوة خاصة للقمع ، للدولة . واول عمل تبرز فيه الدولة حقاً بوصفها ممثل المجتمـــع بأكمله – تملك وسائل الانتاج باســـم المجتمع – هو في الوقت نفسه آخر عمل تقوم به بوصفها دولة . وعندئذ يصبح تدخل الدولة في العلاقات الاجتماعية امراً لا لزوم له في ميدان بعد آخر ويخبو من نفسه . وبدلاً من حكم الناس ينشأ توجيه الامور وادارة عمليات الانتاج . الدولة لا «تلغى» ، **انها تضمحل** . وعلى هذا الاساس ينبغي تقييم عبارة «الدولة الشعبية الحرة» ، هذه العبارة التي كان لها حق البقاء بعض الوقت للتحريض ولكنها باطلة في آخر التحليل من وجهة النظر العلمية . وعلى هذا الاساس ينبغي كذلك تقييم مطلب من يسمون بالفوضويين القائل بالغاء الدولة بين عشية وضحاها» («ضد دوهرينغ» . «السيد اوجين دوهرينغ يقلب العلم» ، ص ٣٠١-٣٠٣ ، الطبعة الالمانية الثالثة) .

بوسعنا ان نقول دون ان نخشى الزلل ان الصيغـــة القائلة ان الدولة «تضمحل» ، برأي ماركس وخلافاً للنظرية الفوضوية القائلة بـ«الغاء» الدولة ، هي كل ما بقي من فقرة انجلس هذه الغنية جداً بالافكار ، مكتسباً حقاً للفكر الاشتراكي في الاحزاب الاشتراكية الراهنة . ان بتر الماركسية على هذا الشكل يعني الهبوط بها الى حضيض الانتهازية ، اذ ان كل ما يبقى بعـــد هذا «التأويل» هو تصور مبهم عن تغير بطيء ، موزون ، تدريجي ،

عن انعدام القفز والاعاصير ، عن انعدام الثورة . ان مفهوم «اضمحلال» الدولة بالمعنى الشائع ، المنتشر عموماً والجماهيري ، ان امكن التعبير ، يعني دون شك طمس الثورة ان لم يعن انكارها .

بيد ان هذا «التأويل» هو تشويه فظ جداً للماركسية ، مفيد للبرجوازية وحدها ، ويقوم نظرياً على نسيان ظروف واعتبارات هامة للغاية ذكرت مثلاً في فقرة انجلس «التلخيصية» التي اوردناها كاملة .

اولاً . في مستهل هذه الفقرة بالذات يقول انجلس ان البروليتاريا ، اذ تأخذ سلطة الدولة ، «تقضي بذلك على الدولة بوصفها دولة» . اما معنى ذلك فمن «غير المألوف» التفكير فيه . ففي المتعاد يهمل هذا الامر بصورة تامة او يعزى الى شيء ما بمثابة «ضعف هيغلي» عند انجلس . وفي الواقع تعرب هذه الكلمات باقتضاب عن خبرة ثورة من اكبر الثورات البروليتارية ، عن خبرة كومونة باريس ١٨٧١ ، الامر الذي سنتحدث عنه بتفصيل في مكانه . هنا يتحدث انجلس في الواقع عن «قضاء» الثورة البروليتارية على دولة **البرجوازية** ، في حين ان ما قاله عن الاضمحلال يخص بقايا الدولة **البروليتارية بعد** الثورة الاشتراكية . الدولة البرجوازية لا «تضمحل» برأي انجلس ، ولكن «**تقضي عليها**» البروليتاريا في الثورة . تضمحل بعد هذه الثورة الدولة البروليتارية او شبه الدولة .

ثانياً . الدولة هي «قوة خاصة للقمع» . ان انجلس قد اعطى هنا بأتم الوضوح تعريفه الرائع هذا والعميق منتهى العمق . ويستنتج منه ان «القوة الخاصة لقمع» البروليتاريا من قبل البرجوازية ، لقمع الملايين من الشغيلة من قبل حفنات من الاغنياء لا بد ان يستعاض عنها بـ«قوة خاصة لقمع» البرجوازية من قبل البروليتاريا (ديكتاتورية البروليتاريا) . وفي هذا كنه «القضاء على الدولة بوصفها دولة» . وفي هذا كنه «عملية» تملك وسائل الانتاج باسم المجتمع . ومن الواضح بداهة ان مثل هذه الاستعاضة عن «قوة خاصة» (برجوازية) بـ«قوة

خاصة» اخرى (بروليتارية) لا يمكنها بتاتاً ان تتم بشكـــل «اضمحلال» .

ثالثاً . يتكلم انجلس عن «الاضمحلال» او حتى ، وهو تعبير ابرز واجمل ، عن «الخبو» قاصداً بأتم الوضوح والجلاء مرحلة **ما بعد** «تملك الدولة لوسائل الانتاج باسم المجتمع كله» ، اي مرحلة **ما بعد** الثورة الاشتراكية . ونحن جميعنا نعلم ان الشكل السياسي «للدولة» في هذه المرحلة هو الديموقراطية الاتم . ولكن لم يدر في خلد احد من الانتهازيين الذين يشوهون الماركسيـــة دونما خجل ان الحديث يدور هنا عند انجلس ، بالتالي ، عن «خبو» و «اضحملال» **الديموقراطية** . ويبدو ذلك لاول وهلـــة في منتهى الغرابة . ولكن «لا يستطيع ان يفهم ذلك» غير الذين لم يصل بهم تفكيرهم الى ان الديموقراطية هي **ايضاً** دولة وان الديموقراطية تزول هي ايضاً ، تبعاً لذلك ، عندما تزول الدولة . الدولة البرجوازية لا يستطيع «القضاء» عليها غير الثورة . والدولة بوجه عام ، اي الديموقراطية الاتم ، يمكنها ان «تضمحل» وحسب .

رابعاً . صاغ انجلس موضوعته المشهورة : «الدولـــة تضمحل» شارحاً بصورة مباشرة وملموسة ان هذه الموضوعة موجهة في وقت معاً ضد الانتهازيين وضد الفوضويين . هذا وقد وضع انجلس في المقام الاول الاستنتاج الموجه ضد الانتهازيين والمستخلص من موضوعة «اضمحلال الدولة» .

بامكان المرء ان يراهن ان ٩٩٩٠ من كل ١٠٠٠٠ شخص قرأوا او سمعوا عن «اضمحلال» الدولة لا يعرفون بتاتاً او لا يذكرون ان انجلس يوجه استنتاجاته من هذه الموضوعة **ليس فقط** ضد الفوضويين ، وعلى ان تسعـــة من الاشخاص العشرة الباقين لا يعرفون ، اغلب الظن ، ما هي «الدولة الشعبية الحرة» ولماذا يتضمن الهجوم على هذا الشعار هجوماً على الانتهازيين . هكذا يُكتب التاريخ ! وهكذا يجري بصورة غير ملحوظة تحوير التعاليم الثورية العظمى تبعاً لروح التفاهة وضيق الافق السائدة . فان الاستنتاج الموجه ضد الفوضويين قد كرر ألف مرة ، وحقر وحشي في الرؤوس بالشكل الاكثر ابتذالاً واكتســـب متانـــة

الاوهام . اما الاستنتاج الموجه ضد الانتهازيين فقد طمسوه و «نسوه» !

«الدولة الشعبية الحرة» كانت مطلباً في برنامج الاشتراكيين- الديموقراطيين الالمان في سنوات العقـــد الثامن وشعاراً من شعاراتهم الشائعة . وهذا الشعار خال من كل مضمون سياسي عدا الوصف البرجوازي الصغير الطنان لمفهوم الديموقراطية . ولما كانوا يلمحون علناً في هـــذا الشعار الى الجمهوريـــة الديموقراطية كان انجلس مستعداً «لتبريره» «بعض الوقت» من وجهة نظر التحريض . ولكن هذا الشعار كان انتهازياً ، لانـــه لم يفصح فقط عن تجميل الديموقراطية البرجوازية ، بـل وكذلك عن عدم فهم النقد الاشتراكي لكل دولة بوجه عام . نحن نؤيد الجمهورية الديموقراطية لانها بالنسبة الى البروليتاريا الشكل الافضل للدولة في عهد الرأسمالية ، ولكن لا يحق لنا ان ننسى ان عبودية العمل المأجور هي نصيب الشعب حتى في الجمهورية البرجوازية الاكثر ديموقراطية . وبعد . ان كل دولة هي «قوة خاصة لقمع» الطبقة المظلومة . ولذا **فكل** دولة **ليست** حرة **وليست** شعبية . وقد شرح ماركس وانجلس ذلك مراراً وتكراراً لرفاقهما الحزبيين في سنوات العقد الثامن (٧) .

خامساً . ان مؤلف انجلس ذاته الذي يتذكر منه الجميع المحاكمة بصدد اضمحلال الدولة يتضمن محاكمـــة بصدد اهمية الثورة العنيفة . فالتقدير التاريخي لدورها يتحول عند انجلس الى تقريظ حق للثورة العنيفة . و «ما من احد يذكر» ذلك . فالحديث بله مجرد التفكير بأهمية هذه الفكرة غير مألوف في الاحزاب الاشتراكية الحالية ، وفي الدعاية والتحريض اليوميين بين الجماهير ليس لهذه الافكار اي دور . هذا في حين انهـــا تقترن بفكرة «اضمحلال» الدولة اقتراناً وثيقاً ، وتكون معها كلاً مترابطاً .

وها هي ذي محاكمة انجلس هذه :

«. . . اما ان العنف يلعب في التاريخ كذلك دوراً آخر» (عدا ما يسبب من شر) «وبالضبط دوراً ثورياً ، وانـــه ،

كما قال ماركس ، المولدة لكل مجتمع قديم حامل بمجتمع جديد (٨) ، وان العنف هو تلك الاداة التي تشق الحركة الاجتماعية بواسطتها لنفسها الطريق وتحطم الاشكال السياسية المتحجرة والميتة - عن كل ذلك لم ينبس السيد دوهرينغ بكلمة . انه يسلم فقط ، مع اطلاق الزفرات والانات ، بأن اسقاط السيطرة القائمة على الاستثمار قد يتطلب العنف ، ويا للاسف ، لان كل استعمال للعنف يضعف ، كما قال ، معنويات من يلجأ اليه . وذلك يقال رغم ما نعلم من مبلغ النهوض الاخلاقي والفكري الذي كان ينجم عن كل ثورة ظافرة ! وذلك يقال في المانيا حيث من شأن الاصطدام العنيف ، الذي قد يفرض على الشعب ، ان يتسم ، على اقل تقدير ، بمزية استئصال روح الخنوع التي تغلغلت في وعي الامة من جراء اهانات حرب الثلاثين سنة (٩) . ان تفكير الخوارنة هذا ، السقيم ، الهزيل ، العاجز ، يجرأ على فرض نفسه على الحزب الذي لم يعرف التاريخ مضارعاً لروحه الثورية !» (ص ١٩٣ ، حسب الطبعة الالمانية الثالثة ، نهاية الفصل الرابع من القسم الثاني) .

وكيف السبيل الى الجمع في تعاليم واحدة بين هذا التقريظ للثورة العنيفة ، الذي ظل انجلس يقدمه بالحاح للاشتراكيين-الديموقراطيين الالمان من سنة ١٨٧٨ حتى سنة ١٨٩٤ ، اي حتى وفاته ، وبين نظرية «اضمحلال» الدولة ؟

في المعتاد يجمعون بين هذه وتلك جمعاً اختيارياً ، عن طريق الاقتطاف الكيفي غير المبدئي او السفسطائي (او لارضاء القابضين على السلطة) لهذه الموضوعة طوراً وطوراً لتلك ، علماً بانه في تسع وتسعين حالة من مئة ، ان لم يكن اكثر ، يوضع «الاضمحلال» بالذات في المقام الاول . يستعاض عن الدياليكتيك بالمذهب الاختياري ، وهذا التصرف حيال الماركسية هو الظاهرة المألوفة للغاية والاوسع انتشاراً في الادب الاشتراكي-الديموقراطي الرسمي في ايامنا . وهذه الاستعاضة ليست طبعاً ببدعة مستحدثة ، فقد لوحظت حتى في تاريخ الفلسفة

اليونانية الكلاسيكية . ان اظهار الاختيارية بمظهر الديالكتيك في حالة تحوير الماركسية تبعاً للانتهازية ، يخدع الجماهير بأسهل شكل ، يرضيها في الظاهر ، اذ يبدو وكأنه يأخذ بعين الاعتبار جميع نواحي العملية ، جميع اتجاهات التطور ، جميع المؤثرات المتضادة الخ . ، ولكنه في الواقع لا يعطي اي فكرة منسجمة وثورية عن عملية تطور المجتمع .

لقد قلنا فيما تقدم وسنبين بمزيد من التفصيل فيما يأتي من البحث ان تعاليم ماركس وانجلس بصدد حتمية الثورة العنيفة تتعلق بالدولة البرجوازية . فهذه **لا يمكن** الاستعاضة عنها بدولة بروليتارية (ديكتاتورية البروليتاريا) عن طريق «الاضمحلال» ، لا يمكن ، كقاعدة عامة ، الا بالثورة العنيفة . فالتقريظ الذي خصها به انجلس والذي يتفق كل الاتفاق مع تصريحات ماركس العديدة (فلنتذكر خاتمة «بؤس الفلسفة» وخاتمة «البيان الشيوعي» حيث ينادي باعتزاز وعلى المكشوف بحتمية الثورة العنيفة ، ولنتذكر انتقاد برنامج غوتا سنة ١٨٧٥ ، الذي جاء بعد نحو ثلاثين سنة ، والذي قرّع فيه ماركس انتهازية هذا البرنامج دون رحمة (١٠)) ، — ان هذا التقريظ ليس قط من قبيل «الكلف» ، ليس قط من قبيل بهرج الكلام ، ولا من قبيل الحماسة في الجدال . ان ضرورة تربية الجماهير بصورة دائمة بروح **هذه** النظرة وهذه النظرة بالذات للثورة العنيفة هي اساس تعاليم ماركس وانجلس **بأكملها** . وخيانة تعاليمهما من قبل التيارين الاشتراكي-الشوفيني والكاوتسكي السائدين اليوم تتجلى بوضوح خاص في نسيان هؤلاء واولئك **لهذه** الدعاية ، لهذا التحريض .

ان الاستعاضة عن الدولة البرجوازية بدولة بروليتارية لا تمكن بدون ثورة عنيفة . والقضاء على الدولة البروليتارية ، اي على كل دولة ، لا يمكن عن غير طريق «الاضمحلال» .

لقد طور ماركس وانجلس هذه النظرات بصورة مفصلة وملموسة دارسين كل وضع ثوري بعينه ومحللين عبر خبرة كل ثورة بعينها . وها نحن ننتقل الى هذا القسم من تعاليمهما وهو دون شك اهم اقسامها .

الفصل الثاني

الدولة والثورة . خبرة سنوات ١٨٤٨–١٨٥١

١ ـ عشية الثورة

ان «بؤس الفلسفة» و «البيان الشيوعي» ، وهما باكورتا الماركسية الناضجة ، يعودان بالضبط لعشية ثورة سنة ١٨٤٨ . وبحكم هذا الواقع نجد فيهما لحد ما ، الى جانب بسط الاسس العامة للماركسية ، انعكاساً للوضع الثوري الملموس القائم آنذاك ، ولذا ربما يكون من الاصوب تحليل ما قاله مؤلفا هذين الكتابين عن الدولة مباشرة قبل بسطهما الاستنتاجات التي استخلصاها من خبرة سنوات ١٨٤٨ – ١٨٥١ .

قال ماركس في «بؤس الفلسفة» :

«. . . في مجرى التطور ستحل الطبقة العاملة محل المجتمع البرجوازي القديم رابطة لا مكان فيها للطبقات وتضادها ؛ ولن تكون ثمة اي سلطة سياسية بمعنى الكلمة الخاص ، لان السلطة السياسية بالذات هي الافصاح الرسمي عن تضاد الطبقات في قلب المجتمع البرجوازي» (ص ١٨٢ من الطبعة الالمانية لسنة ١٨٨٥) .

ومن المفيد ان نقارن هذا العرض العام لفكرة زوال الدولة بعد القضاء على الطبقات مع العرض الوارد في «البيان الشيوعي» الذي كتبه ماركس وانجلس بعد عدة اشهر ، اي في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٨٤٧ :

«. . . عندما وصفنا اعم المراحل في تطور البروليتاريا ، تتبعنا الحرب الاهلية المستترة لهذا الحد او ذلك والجارية في المجتمع الى الحد الذي تنقلب معه الى ثورة مكشوفة

وتؤسس فيه البروليتاريا سيادتها عن طريق اسقـاط البرجوازية بالعنف . . .

. . . رأينا فيما تقدم ان الخطوة الاولى في الثورة العمالية هي تحول» (حرفياً : ترقي) «البروليتاريا الى طبقة سائدة ، الظفر بالديموقراطية .

تستفيد البروليتاريا من سيادتها السياسية لكيمـا تنتزع بالتدريج من البرجوازية كامل رأس المال وتمركز جميع ادوات الانتاج في يد الدولة ، اي في يد البروليتاريا المنظمة بوصفها طبقة سائدة ولكيما تزيـد بأسرع ما يمكن القوى المنتجة» (ص ٣١ و٣٧ من الطبعة الالمانيـة السابعة لسنة ١٩٠٦) .

نرى هنا صيغة لفكرة من اروع واهم الافكـار الماركسية في مسألة الدولة ، اي فكرة «ديكتاتوريـة البروليتاريـا» (كما غدا ماركس وانجلس يقولان بعد كومونـة باريس) ، ثم تعريفاً للدولـة في منتهـى الاهميـة ايضـاً في عداد «ما نسـي من كلمات» الماركسية . «**الدولة ، اي البروليتاريا المنظمـة بوصفها طبقة سائدة**» .

ان تعريف الدولة هذا ، عدا انه لم يشرح قط في مطبوعات الدعاية والتحريض المسيطرة الصادرة عن الاحزاب الاشتراكية- الديموقراطية الرسمية ، قد نسي ، فضلاً عن ذلك ، بالضبط، لان التوفيق بينه وبين الاصلاحية لا يمكن بوجه ، ولانه يفقأ عين الاوهام الانتهازية والبرجوازية الصغيرة المعتادة بصدد «تطور الديموقراطية السلمي» .

البروليتاريا بحاجة الى الدولة - هذا ما يكرره جميـع الانتهازيين ، والاشتراكيين-الشوفينيين والكاوتسكيين ، مؤكدين ان هذه هي تعاليم ماركس و«**ناسين**» ان يضيفوا ، اولاً ، ان البروليتاريا ، برأي ماركس ، ليست بحاجة الا الى دولة في طريق الاضمحلال ، اي مبنية بشكل تأخذ معه بالاضمحلال على الفور ولا مندوحة لها معه من ان تضمحل . وثانياً ، ان الشغيلة بحاجـة الى «دولة» ، «اي الى البروليتاريا المنظمة بوصفها طبقة سائدة» .

الدولة هي نوع خاص من تنظيم للقوة ، هي تنظيم للعنف بقصد قمع طبقة من الطبقات . فاية طبقة ينبغي للبروليتاريا ان تقمعها ؟ بطبيعة الحال ينبغي لها ان تقمع الطبقة المستثمِرة وحدها ، اي البرجوازية . ان الشغيلة ليسوا بحاجة الى الدولة الا لقمع مقاومة المستثمِرين ، ولا يقدر على قيادة هذا القمع ، على تطبيقه عملياً ، غير البروليتاريا بوصفها الطبقة الوحيدة الثورية حتى النهاية ، الطبقة الوحيدة الكفوء لتوحيد جميع الشغيلة والمستثمَرين من اجل النضال ضد البرجوازية ، من اجل اسقاطها تماماً .

تحتاج الطبقات المستثمِرة الى السيادة السياسية للابقاء على الاستثمار ، اي من اجل المصالح الانانية للاقلية الضئيلة وضد الاكثرية الساحقة من الشعب . وتحتاج الطبقات المستثمَرة الى السيادة السياسية للقضاء التام على كل استثمار ، اي لمصلحة الاكثرية الساحقة من الشعب وضد الاقلية الضئيلة من ملاكي العبيد المعاصرين ، اي الملاكين العقاريين والرأسماليين .

ان الديموقراطيين صغار البرجوازيين ، ادعياء الاشتراكية هؤلاء ، الذين استعاضوا عن النضال الطبقي باحلام عن التوفيق بين الطبقات ، تصوروا كذلك التحويل الاشتراكي بصورة خيالية ، لا بصورة اسقاط سيادة الطبقة المستثمِرة ، بل بصورة خضوع الاقلية بشكل سلمي للاكثرية المدركة لواجباتها . وهذه الطوبوية البرجوازية الصغيرة المرتبطة ارتباطاً لا تنفصم عراه بالاعتراف بوجود دولة قائمة فوق الطبقات قد افضت عملياً الى خيانة مصالح الطبقات الكادحة ، كما بين ذلك مثلاً تاريخ ثورتي ١٨٤٨ و١٨٧١ الفرنسيتين وكما بينت خبرة الاشتراك «الاشتراكي» بالوزارات البرجوازية في انجلترا وفرنسا وايطاليا وغيرها من البلدان في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين (١١) .

لقد ناضل ماركس طيلة حياته ضد هذه الاشتراكية البرجوازية الصغيرة التي بعثها الآن في روسيا حزبا الاشتراكيين-الثوريين والمناشفة . وقد طور ماركس باستقامة نظرية النضال الطبقي بما في ذلك نظرية السلطة السياسية ، نظرية الدولة .

ان اسقاط سيادة البرجوازية لا يمكن الا من جانب البروليتاريا باعتبارها طبقة خاصة تعدها ظروف وجودها الاقتصادية لهذا الاسقاط وتعطيها الامكانية والقوة للقيام بذلك . فبينما تجزئ البرجوازية وتبعثر الفلاحين وجميع فئات البرجوازية الصغيرة ترص البروليتاريا وتوحدها وتنظمها . فالبروليتاريا بحكم دورها الاقتصادي في الانتاج الضخم ، هي الوحيدة الكفوء لتكون زعيماً **لجميع** جماهير الشغيلة والمستثمَرين الذين تستثمرهم البرجوازية وتظلمهم وتضغط عليهم في حالات كثيرة ضغطاً ليس بأضعف بل هو اشد من ضغطها على البروليتاريين ، ولكنهم غير اهل للنضال **المستقل** في سبيل تحررهم .

ان تعاليم النضال الطبقي التي طبقها ماركس على مسألة الدولة وعلى مسألة الثورة الاشتراكية تفضي لا محالة الى الاعتراف **بسيادة** البروليتاريا **السياسية** ، بديكتاتوريتها ، اي بسلطتها التي لا تقتسمها مع احد والتي تستند مباشرة الى قوة الجماهير المسلحة . ان اسقاط البرجوازية لا يمكن ان يتحقق عن غير طريق تحول البروليتاريا الى **طبقة سائدة** قادرة على قمع ما تقوم به البرجوازية حتماً من مقاومة مسعورة وعلى تنظيم **جميع** الجماهير الكادحة والمستثمَرة من اجل النظام الاقتصادي الجديد .

الا ان البروليتاريا بحاجة الى سلطة الدولة ، اي الى تنظيم القوة المتمركز ، الى تنظيم العنف سواء لقمع مقاومة المستثمِرين ام **لقيادة** جماهير السكان الغفيرة من فلاحين وبرجوازية صغيرة واشباه بروليتاريين في امر «ترتيب» الاقتصاد الاشتراكي .

ان الماركسية ، اذ تربي حزب العمال ، تربي طليعة البروليتاريا الكفوء لاخذ السلطة **وللسير بكل الشعب** الى الاشتراكية ولتوجيه وتنظيم النظام الجديد ولتكون معلماً وقائداً وزعيماً لجميع الشغيلة والمستثمَرين في امر تنظيم حياتهم الاجتماعية بدون البرجوازية وضد البرجوازية . اما الانتهازية السائدة اليوم ، فانها بالعكس تربي من حزب العمال جماعة منفصلة عن الجماهير تمثل العمال ذوي الاجور العليا

الذين «يدبرون امورهم» بصورة لا بأس بها في ظل الرأسمالية ويبيعون مقابل طبيخ من العدس حق الابن البكر ، اي انهم يتخلون عن دور زعماء الشعب الثوريين في النضال ضد البرجوازية .

«الدولة ، اي البروليتاريا المنظمة بوصفها طبقة سائدة» — ان نظرية ماركس هذه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكامل تعاليمه عن دور البروليتاريا الثوري في التاريخ . وذروة هذا الدور هي ديكتاتورية البروليتاريا ، سيادة البروليتاريا سياسياً .

ولكن ، اذا كانت البروليتاريا بحاجة الى الدولة بوصفها منظمة **خاصة** للعنف **ضد** البرجوازية ، فمن هنا ينبثق تلقائياً الاستنتاج التالي : هل من الممكن انشاء مثل هذه المنظمة دون ان يسبق ذلك تحطيم وتدمير آلة الدولة التي انشأتها البرجوازية **لنفسها** ؟ هذا هو الاستنتاج الذي يسير بنا «البيان الشيوعي» مباشرة اليه وعن هذا الاستنتاج يتحدث ماركس ملخصاً خبرة ثورة سنوات ١٨٤٨ — ١٨٥١ .

٢ ـ حاصل الثورة

في مسألة الدولة التي نحن بصددها لخص ماركس خبرة ثورة سنوات ١٨٤٨ — ١٨٥١ في كتابه «الثامن عشر من برومير لويس بونابرت» بالعبارات التالية :

«. . . ولكن الثورة عميقة . انها ما تزال في رحلة عبر المطهر . انها تقوم بمهمتها بصورة منهاجية . فحتى الثاني من كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٨٥١» (يوم قيام لويس بونابرت بالانقلاب) «اتمت نصف عملها التحضيري ، وهي تتم الآن النصف الآخر . في البدء تسير بالسلطة البرلمانية الى حد الكمال ليصبح بامكانها اسقاطها . والآن ، وقد بلغت ذلك ، تسير **بالسلطة التنفيذية** الى حد الكمال ، تصل بها الى تعبيرها الصرف ، تجعلها في عزلة ، تعارضها بنفسها باعتبارها الموضوع الوحيد **لكيما تركز ضدها جميع قوى التدمير**» (التشديد

لنا) . «وعندما تتم الثورة هذا النصف الثاني من عملها التحضيري ، عندئذ تنهض اوروبا على قدميها وتهتف فرحة : ما احسن ما تحفر ايها الخلد الهرم !

هذه السلطة التنفيذية مع منظمتها البيروقراطية والعسكرية الجسيمة ، مع آلة دولتها ، المعقدة جداً والمصطنعة ، مع هذا الجيش من الموظفين من نصف مليون شخص الى جانب جيش من الجند من نصف مليون ايضاً ، هذه العضوية الطفيلية المريعة التي تلف كامل جسد المجتمع الفرنسي كأنها الشبكة وتسد عليه جميع المسام ، قد نشأت في زمن الملكية المطلقة عند غروب الاقطاعية ، هذا الغروب الذي ساعدت هذه العضوية في تعجيله» . ان الثورة الفرنسية الاولى قد طورت التمركز ، «ولكنها الى جانب ذلك وسعت نطاق وصلاحيات السلطة الحكومية وضاعفت عدد اعوانها . اما نابليون فقد بلغ بآلة الدولة هذه درجة الكمال» . والملكية الشرعية وملكية تموز (يوليو) «لم تضيفا شيئاً جديداً عدا تقسيم للعمل اكبر . . .

. . . واخيراً وجدت الجمهورية البرلمانية نفسها في نضالها ضد الثورة مضطرة الى ان تقوي ، الى جانب تدابير القمع ، ادوات السلطة الحكومية وتمركزها . **ان جميع الانقلابات قد اتقنت هذه الآلة بدلاً من ان تحطمها»** (التشديد لنا) . «فالاحزاب التي خلفت بعضها بعضاً في النضال من اجل السيادة كانت ترى في الاستيلاء على صرح الدولة الهائل الغنيمة الرئيسية في حال انتصارها» («الثامن عشر من بروميير لويس بونابرت» ، ص ٩٨ و٩٩ ، الطبعة الرابعة ، هامبورغ ، سنة ١٩٠٧) .

في هذه المحاكمة الرائعة تخطو الماركسية خطوة كبرى الى امام بالمقارنة مع «البيان الشيوعي» . ففي «البيان الشيوعي» قد طرحت مسألة الدولة بصورة مجردة للغاية وبمفاهيم وتعابير عامة جداً . وهنا تطرح المسألة بصورة ملموسة ويستخلص الاستنتاج في منتهى الدقة والوضوح وبصورة حسية عملية

تماماً : جميع الثورات السابقة اتقنت آلة الدولة في حين ينبغي تحطيمها وتكسيرها .

ان هذا الاستنتاج هو الاستنتاج الرئيسي الاساسي في تعاليم الماركسية عن الدولة . وهذا الامر الاساسي بالضبط ، عدا انه قد **نسي** بصورة تامة في الاحزاب الاشتراكية-الديموقراطية الرسمية السائدة ، قد **شوهه** تشويهاً (كما سنرى فيما يأتي) ابرز النظريين في الاممية الثانية ، كاوتسكي .

في «البيان الشيوعي» لخصت دروس التاريخ العامة التي تجعلنا نرى في الدولة هيئة للسيادة الطبقية وتفضي بنا الى استنتاج لا ندحة عنه وهو ان البروليتاريا لا تستطيع اسقاط البرجوازية اذا لم تستول في البدء على السلطة السياسية ، اذا لم تحصل على السيادة السياسية ، اذا لم تحول الدولة الى «بروليتاريا منظمة بوصفها طبقة سائدة» ، وان هذه الدولة البروليتارية تبدأ بالاضمحلال فور انتصارها ، لان الدولة لا لزوم لها ولا يمكن ان توجد في مجتمع خال من التناقضات الطبقية . في «البيان الشيوعي» لم تطرح مسألة كيف ينبغي ان تتم – من وجهة نظر التطور التاريخي – هذه الاستعاضة عن الدولة البرجوازية بالدولة البروليتارية .

وهذه المسألة بالذات يطرحها ماركس ويحلها في سنة ١٨٥٢ . ان ماركس الامين لفلسفته المادية الدياليكتيكية يأخذ كأساس الخبرة التاريخية التي اعطتها السنوات العظمى ، سنوات ثورة ١٨٤٨ – ١٨٥١ . وتعاليم ماركس هنا ، كشأنها ابداً ، هي **تلخيص للخبرة** على ضوء نظرة فلسفية عميقة ومعرفة واسعة للتاريخ .

لقد طرحت مسألة الدولة بصورة ملموسة : كيف نشأت تاريخياً الدولة البرجوازية ، آلة الدولة الضرورية لسيادة البرجوازية ؟ ماذا طرأ عليها من تغير وتطور في مجرى الثورات البرجوازية وحيال النضالات المستقلة الملازمة للطبقات المظلومة ؟ وما هي واجبات البروليتاريا ازاء آلة الدولة هذه ؟

ان سلطة الدولة المتمركزة الملازمة للمجتمع البرجوازي قد ظهرت في عهد سقوط الحكم المطلق . وثمة مؤسستان

تميزان اكثر من غيرهما آلة الدولة هذه ، هما الدواوينية والجيش النظامي . وقد تكلم ماركس وانجلس في مؤلفاتهما مراراً وتكراراً مبينين ألوف الخيوط التي تربط هاتين المؤسستين بالبرجوازية بالضبط . وخبرة كل عامل تشرح هذه الصلة بمنتهى الجلاء والبلاغة . وتتعلم الطبقة العاملة بتجاربها المرة ادراك هذه الصلة ، ولذلك تفهم الطبقة العاملة بهذه السهولة وتستوعب بهذا الثبات العلم الذي يبين حتمية هذه الصلة ، العلم الذي اما ان ينكره الديموقراطيون صغار البرجوازيين عن جهل او استهتار واما انهم يعترفون به «عموماً» باستهتار اكبر ناسين ان يستخلصوا منه الاستنتاجات العملية المناسبة .

الدواوينية والجيش النظامي هما «طفيلي» على جسد المجتمع البرجوازي ، طفيلي اولدته التناقضات الداخلية التي تمزق هذا المجتمع ، ولكنهما بالضبط ذلك «الطفيلي» الذي «يسد» مسام الحياة . غير ان الانتهازية الكاوتسكية السائدة اليوم في الاشتراكية-الديموقراطية الرسمية تعتبر النظرة الى الدولة **كعضوية طفيلية** ، خاصة من خصائص الفوضوية على وجه الحصر . وبديهي ان هذا التشويه للماركسية ملائم للغاية لمصالح اولئك التافهين الضيقي الافق الذين ادوا بالاشتراكية الى حد فضيحة منقطعة النظير وهي تبرير وتجميل الحرب الامبريالية بتطبيقهم عليها مفهوم «الدفاع عن الوطن» ، ولكن هذا هو ، على كل حال ، تشويه لا شك فيه .

عبر جميع الثورات البرجوازية التي شهدت اوروبا عدداً عديداً منها منذ سقوط الاقطاعية ، يجري تطوير واتقان وتوطيد هذا الجهاز الدواويني والعسكري . فالبرجوازية الصغيرة ، مثلاً ، هي التي تنجذب لجانب البرجوازية الكبيرة وتخضع لها لحد كبير عن طريق هذا الجهاز الذي يعطي الفئات العليا من الفلاحين وصغار الحرفيين والتجار وغيرهم مقاعد مريحة وهادئة ومحترمة نسبياً تجعل الجالسين فيها **فوق** الشعب . انظروا ، مثلاً ، ما جرى في روسيا في غضون نصف سنة تبعت ٢٧ شباط (فبراير) سنة ١٩١٧ (١٢) : كراسي الدواوين التي كانوا يفضلون اعطاءها فيما مضى لزمرة المئة السود قد غدت غنيمة يتهافت عليها

الكاديت (١٣) والمناشفة والاشتراكيون-الثوريون . لم يفكر هؤلاء في الجوهر بأية اصلاحات جدية ، محاولين تأجيلها «حتى الجمعية التأسيسية» وتأجيل الجمعية التأسيسية شيئاً فشيئاً حتى نهاية الحرب ! اما في امر اقتسام الغنيمة ، في امر اشغال مناصب الوزراء ونواب الوزراء والمحافظين والخ . والخ . ، فلم يتباطؤوا ولم ينتظروا اي جمعية تأسيسية ! ان لعبة التراكيب لقوام الحكومة لم تكن في الجوهر غير افصاح عن اقتسام واعادة اقتسام «الغنيمة» الجاري من اعلى الى اسفل ، في البلاد من اقصاها الى اقصاها وفي كامل الجهاز الاداري المركزي والمحلي . والنتيجة ، النتيجة الموضوعية لستة اشهر – من ٢٧ شباط (فبراير) حتى ٢٧ آب (اغسطس) سنة ١٩١٧ – لا تقبل جدالاً : الاصلاحات قد اجلت وتقاسم مقاعد الدواوين قد جرى و«اخطاء» التقاسم قد أُصلحت باعادة التقاسم عدة مرات .

ولكن بمقدار ما تتكرر «اعادة تقاسم» الجهاز الدواويني بين مختلف احزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة (بين الكاديت والاشتراكيين-الثوريين والمناشفة ، اذا ما اخذنا روسيا مثلاً) ، يتبين بصورة اوضح للطبقات المظلومة والبروليتاريا في مقدمتها عداء هذه الطبقات المستحكم حيال المجتمع البرجوازي **برمته** . ومن هنا تجد جميع الاحزاب البرجوازية بما فيها الاكثر ديموقراطية ومنها «الديموقراطية الثورية» نفسها امام ضرورة تشديد تدابير القمع الموجهة ضد البروليتاريا الثورية وتعزيز جهاز القمع ، اي آلة الدولة بالذات . ومجرى الاحداث هذا يحمل الثورة على «**تركيز جميع قوى التدمير**» ضد سلطة الدولة ، يحملها على ان تضع امامها لا مهمة تحسين آلة الدولة ، بل مهمة **تحطيمها والقضاء** عليها .

ان ما دفع الى طرح المهمة بهذا الشكل ليس المحاكمات المنطقية ، بل مجرى الاحداث الواقعي ، الخبرة الحية التي اعطتها سنوات ١٨٤٨ – ١٨٥١ . ومما يبين لنا مدى ثبات وقوف ماركس على القاعدة الواقعية من الخبرة التاريخية كونه لم يطرح بعد في سنة ١٨٥٢ بصورة عملية المسألة التالية : **باي شيء** يستعاض

عن آلة الدولة هذه التي ينبغي القضاء عليها . ذلك لان الخبرة لمّا تعط في ذلك الحين مادة لهذه المسألة التي طرحها التاريخ على بساط البحث فيما بعد ، في سنة ١٨٧١ . في ١٨٥٢ ، لم يكن بامكان المرء ان يقرر على اساس التتبع التاريخي وبدقة العلوم الطبيعية غير واقع ان الثورة البروليتارية قد **واجهت** مهمة «تركيز جميع قوى التدمير» ضد سلطة الدولة ، مهمة «تحطيم» آلة الدولة .

رب سائل يسأل عما اذا كان من الصحيح تعميم خبرة وملاحظات واستنتاجات ماركس وتطبيقها على محيط اوسع من تاريخ فرنسا خلال ثلاث سنوات ، ١٨٤٨ – ١٨٥١ ؟ لتحليل هذه المسألة نذكر في بادئ الامر بملاحظة لانجلس ، ثم ننتقل الى بحث الوقائع .

لقد كتب انجلس في مقدمته للطبعة الثالثة من كتاب «الثامن عشر من بروميير» :

«. . . فرنسا هي البلاد التي سار فيها دائماً نضال الطبقات التاريخي ، اكثر مما في اية بلاد اخرى ، حتى نهايته الفاصلة . وفي فرنسا كانت تتشكل في خطوط جلية الى اقصى حد تلك الاشكال السياسية المتغيرة التي كان يتحرك ضمنها هذا النضال الطبقي والتي كانت تتجلى فيها نتائجه . وفرنسا التي كانت مركز الاقطاعية في القرون الوسطى والتي كانت منذ عهد النهضة البلد النموذجي للمَلكية الرتبية المتجانسة ، قد حطمت الاقطاعية في الثورة الكبرى واقامت سيادة البرجوازية صافية صفاء كلاسيكياً لم يعهد في اي بلد من البلدان الاوروبية الاخرى . وفي هذه البلاد يظهر نضال البروليتاريا التي ترفع رأسها ، ضد البرجوازية السائدة ، بشكل حاد لا تعرفه البلدان الاخرى» (ص ٤ من طبعة سنة ١٩٠٧) .

لقد شاخت الملاحظة الاخيرة ما دام ثمة انقطاع قد وقع منذ سنة ١٨٧١ في نضال البروليتاريا الفرنسية الثوري ، رغم

ان هذا الانقطاع ، مهما كان طويلاً ، لا ينفي البتة احتمال ان فرنسا ستبرز في الثورة البروليتارية المقبلة باعتبارها البلد الكلاسيكي لنضال الطبقات حتى نهايته الفاصلة .

ولكن لنلق نظرة عامة على تاريخ البلدان المتقدمة في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . اننا نرى ان العملية نفسها قد جرت بصورة ابطأ وباشكال اكثر تنوعاً وعلى مسرح اوسع جداً : من جهة ، عملية تكوّن «السلطة البرلمانية» سواء في البلدان الجمهورية (فرنسا ، اميركا ، سويسرا) او في البلدان الملكية (انجلترا ، المانيا لحد ما ، ايطاليا والبلدان السكاندينافية ، الخ .) ، ومن الجهة الاخرى ، عملية النضال من اجل السلطة بين مختلف احزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة التي كانت تقتسم وتعيد اقتسام «غنيمة» المقاعد في الدواوين مع بقاء اسس النظام البرجوازي هي هي ، واخيراً ، عملية اتقان وتوطيد «السلطة التنفيذية» ، جهازها الدواويني والعسكري .

وما من شك في ان تلك هي السمات العامة للتطور الحديث كله للدول الرأسمالية بوجه عام . خلال ثلاث سنوات ، ١٨٤٨ – ١٨٥١ ، اظهرت فرنسا بشكل سريع وحاد ومركز نفس مجريات التطور الملازمة للعالم الرأسمالي بأكمله .

والامبريالية على الاخص – وهي عصر الرأسمال البنكي ، عصر الاحتكارات الرأسمالية العملاقة ، عصر صيرورة الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية – تظهر تعزز «آلة الدولة» لحد خارق واتساع جهازها الدواويني والعسكري اتساعاً منقطع النظير من جراء تشديد القمع الموجه ضد البروليتاريا ان في البلدان الملكية او في البلدان الاوسع حرية ، اي البلدان الجمهورية .

ان التاريخ العالمي يدفع الآن دون شك ، في نطاق اوسع بما لا يقاس من سنة ١٨٥٢ ، الى «تركيز جميع قوى» الثورة البروليتارية على «تدمير» آلة الدولة .

اما بمَ تستعيض عنها البروليتاريا فقد اعطت كومونة باريس مادة حافلة بالعبر في هذا الخصوص .

٣ ـ وضع ماركس للمسألة في سنة ١٨٥٢ *

في سنة ١٩٠٧ ، نشر مهرينغ في مجلة «Neue Zeit» («نويه زايت») (١٤) (٢٥ ، ٢ ، ١٦٤) فقرات من رسالة وجهها ماركس الى فيديميير في ٥ آذار (مارس) سنة ١٨٥٢ . وقد تضمنت الرسالة فيما تضمنت المحاكمة الرائعة التالية :

«وفيما يخصني ليس لي لا فضل اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع المعاصر ولا فضل اكتشاف صراعها . فقد سبقني بوقت طويل مؤرخون برجوازيون بسطوا التطور التاريخي لصراع الطبقات هذا ، واقتصاديون برجوازيون بسطوا تركيب الطبقات الاقتصادي . وما اعطيته من جديد يتلخص في اقامة البرهان على ما يأتي : ١) ان وجود الطبقات لا يقترن الا بمراحل تاريخية معينة من تطور الانتاج (historische Entwicklungsphasen der Produktion) ، ٢) ان النضال الطبقي يفضي بالضرورة الى ديكتاتورية البروليتاريا ، ٣) ان هذه الديكتاتورية نفسها ليست غير الانتقال الى القضاء على كل الطبقات والى المجتمع الخالي من الطبقات . . .» .

في هذه الكلمات تيسر لماركس ان يفصح بجلاء مدهش ، اولاً ، عما يميز تعاليمه بصورة رئيسية وجذرية عن تعاليم مفكري البرجوازية المتقدمين والاكثر عمقاً ، وثانياً ، عن كنه تعاليمه بشأن الدولة .

الامر الرئيسي في تعاليم ماركس هو النضال الطبقي . هذا ما يقال وما يكتب بكثرة كثيرة . بيد ان هذا غير صحيح . وعن عدم الصحة هذا تنتج ، الواحد بعد الآخر ، التشويهات الانتهازية للماركسية وينتج تزويرها بحيث تصبح مقبولة للبرجوازية . ذلك لان التعاليم بشأن النضال الطبقي **لم** توضع من قبل ماركس ، **بل** من قبل البرجوازية **قبل** ماركس ، وهي بوجه عام **مقبولة** للبرجوازية . ومن لا يعترف **بغير** نضال

---

* اضافة الى الطبعة الثانية .

الطبقات ليس بماركسي بعد ، وقد يظهر انه لم يخرج بعد عن نطاق التفكير البرجوازي والسياسة البرجوازية . ان حصر الماركسية في التعاليم بشأن النضال الطبقي يعني بتر الماركسية وتشويهها وقصرها على ما تقبله البرجوازية . ليس بماركسي غير الذي **يعمم** اعترافه بالنضال الطبقي على الاعتراف **بديكتاتورية البروليتاريا** . وهذا ما يميز بصورة جوهرية الماركسي عن البرجوازي الصغير (وحتى الكبير) العادي . وعلى هذا المحك ينبغي التحقق من الفهم **الحق** للماركسية والاعتراف **الحق** بها . ولا غرو اذن ، عندما وصل تاريخ اوروبا **عملياً** بالطبقة العاملة الى هذه المسألة ، اذا كان جميع الانتهازيين والاصلاحيين ناهيك عن جميع «الكاوتسكيين» (وهم اناس يترددون بين الاصلاحية والماركسية) قد اصبحوا تافهين يرثى لهم وديموقراطيين صغار برجوازيين **ينكرون** ديكتاتورية البروليتاريا . فكراسة كاوتسكي «ديكتاتورية البروليتاريا» التي صدرت في آب (اغسطس) سنة ١٩١٨ ، اي بعد صدور الطبعة الاولى من هذا الكتاب بوقت طويل ، هي نموذج لتشويه الماركسية على نمط صغار البرجوازيين وللتبرؤ منها بحطة **فعلاً** مع الاعتراف بها **بالقول** نفاقاً (راجع كراسي : «الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي» ، بتروغراد وموسكو ، سنة ١٩١٨) .

ان الانتهازية المعاصرة بشخص ممثلها الرئيسي ، الماركسي السابق كاوتسكي ، تنطبق تماماً على الوصف الذي اعطاه ماركس للموقف **البرجوازي** ، لان هذه الانتهازية تحصر نطاق الاعتراف بالنضال الطبقي في اطار العلاقات البرجوازية . (وضمن هذا النطاق ، في اطاره ، ما من ليبيرالي مثقف يرفض «مبدئياً» الاعتراف بالنضال الطبقي !) . ان الانتهازية **لا توصل** الاعتراف بالنضال الطبقي حتى الامر الرئيسي بالذات ، حتى مرحلة **الانتقال** من الرأسمالية الى الشيوعية ، حتى مرحلة **اسقاط** البرجوازية **والقضاء** التام عليها . وفي الواقع لا بد لهذه المرحلة من ان تكون مرحلة نضال طبقي لا نظير لشدته ، مرحلة تتخذ اشكاله فيها حدة منقطعة النظير ، وبالتالي لا بد لدولة هذه

المرحلة من ان تكون دولة ديموقراطية **من نوع جديد** (لاجل البروليتاريين والمعدمين بوجه عام) وديكتاتورية **من نوع جديد** (ضد البرجوازية) .

وبعد . لم يتفهم فحوى تعاليم ماركس بشأن الدولة الا اولئك الذين ادركوا ان ديكتاتورية الطبقة **الواحدة** ضرورية ليس فقط لكل مجتمع طبقي بوجه عام ، ليس فقط **للبروليتاريا** التي اسقطت البرجوازية ، بل ايضاً **لمرحلة تاريخية** كاملة تفصل الرأسمالية عن «المجتمع اللاطبقي» ، عن الشيوعية . ان اشكال الدول البرجوازية في منتهى التنوع ، ولكن كنهها واحد : فجميع هذه الدول هي بهذا الشكل او ذاك وفي نهاية الامر **ديكتاتورية البرجوازية** على التأكيد . ويقيناً ان الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية لا بد وان يعطي وفرة وتنوعاً هائلين من الاشكال السياسية ، ولكن فحواها ستكون لا محالة واحدة : **ديكتاتورية البروليتاريا** .

الفصل الثالث

الدولة والثورة . خبرة كومونة باريس سنة ١٨٧١ . تحليل ماركس

١ ـ بم تتلخص البطولة في محاولة الكومونيين ؟

من المعروف ان ماركس قد حذر العمال الباريسيين قبل الكومونة بعدة اشهر ، في خريف سنة ١٨٧٠ ، مبرهناً ان محاولة اسقاط الحكومة تكون حماقة اليأس (١٥) . ولكن عندما **فرضت** على العمال المعركة الفاصلة في آذار (مارس) سنة ١٨٧١ ، وعندما قبلها هؤلاء وغدا الانتفاض امراً واقعاً ، حيّا ماركس الثورة البروليتارية بمنتهى الحماسة رغم نذير الشؤم . لم يتشبث ماركس بشجب دعي لحركة «جاءت في غير اوانها» على غرار المرتد الروسي السيئ الشهرة عن الماركسية بليخانوف الذي كتب في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٠٥ مشجعاً نضال العمال والفلاحين ، ثم ، بعد كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٠٥ ، اخذ يصرخ على نمط الليبيراليين : «ما كان ينبغي حمل السلاح» .

ولكن ماركس لم يكتف بالاعجاب ببطولة الكومونيين الذين «هبوا لمهاجمة السماء» حسب تعبيره (١٦) . ففي هذه الحركة الثورية الجماهيرية ، وان كانت لم تبلغ الهدف ، قد رأى خبرة تاريخية ذات اهمية كبرى ، خطوة معينة الى الامام تخطوها الثورة البروليتارية العالمية ، خطوة عملية اهم من مئات البرامج والمحاكمات . وقد وضع ماركس نصب عينيه مهمة تحليل هذه الخبرة واستخلاص الدروس التكتيكية منها واعادة النظر في نظريته على اساس هذه الخبرة .

«فالتعديل» الوحيد الذي اعتبر ماركس من الضروري ادخاله على «البيان الشيوعي» قد استوحاه من خبرة الكومونيين الباريسيين الثورية .

ان آخر مقدمة لطبعة المانية جديدة من «البيان الشيوعي» وقعها مؤلفاه معاً تحمل تاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) سنة ١٨٧٢ . وفي هذه المقدمة يقول المؤلفان كارل ماركس وفريدريك انجلس ان برنامج «البيان الشيوعي» «قد شاخ اليوم في بعض اماكنه» . وقد اضافا :

« . . . وبوجه خاص برهنت الكومونة ان «الطبقة العاملة لا تستطيع ان تكتفي بالاستيلاء على آلة الدولة جاهزة وان تحركها لاهدافها الخاصة» . . .»

والكلمات الموضوعة ضمن القوسين المزدوجين في هذا المقتطف قد اقتبسها المؤلفان من كتاب ماركس : «الحرب الاهلية في فرنسا» .

وهكذا ، ان ماركس وانجلس قد اعتبرا درساً من الدروس الاساسية الرئيسية التي اعطتها كومونة باريس على درجة من الجسامة بحيث ادخلاه في «البيان الشيوعي» باعتباره تعديلاً جوهرياً .

ومما هو بليغ في مدلوله ان الانتهازيين قد شوهوا هذا التعديل الجوهري بالذات ، وان تسعة اعشار قراء «البيان الشيوعي» ، ان لم يكن تسعة وتسعين بالمئة منهم ، يجهلون التأكيد على معناه . وسنتناول هذا التشويه بالتفصيل فيما يأتي ، في فصل خاص بالتشويهات . اما هنا فحسبنا ان نشير الى ان «المفهوم» المبتذل الشائع لعبارة ماركس المعروفة التي اوردناها يتلخص في زعم مفاده ان ماركس يؤكد هنا فكرة التطور البطيء خلافاً للاستيلاء على السلطة وهلم جراً .

والحقيقة **هي العكس تماماً** . تتلخص فكرة ماركس في ان واجب الطبقة العاملة هو **تحطيم** «آلة الدولة الجاهزة» **وكسرها** ، لا الاكتفاء بمجرد الاستيلاء عليها .

ففي الثاني عشر من نيسان (ابريل) سنة ١٨٧١ ، اي في ايام الكومونة بالذات ، كتب ماركس الى كوغلمان :

«. . . اذا ما القيت نظرة الى الفصل الاخير من كتابي «١٨ بروميير» رأيت اني اعلنت ان المحاولة التالية للثورة

الفرنسية يجب ان تكون لا نقل الآلة البيروقراطية العسكرية من يد الى اخرى كما كان يحدث حتى الآن ، بل **تحطيمها**» (التشديد لماركس . وفي الاصل كلمة zerbrechen) . «وهذا هو الشرط الاولي لكل ثورة شعبية حقاً في القارة . وفي هذا بالذات تتلخص محاولة رفاقنا الباريسيين الابطال» (ص ٧٠٩ في «Neue Zeit» ، ٢٠ ، ١ ، سنة ١٩٠١ - ١٩٠٢) . (صدرت رسائل ماركس الى كوغلمان بالروسية فيما لا يقل عن طبعتين اشرفت على تحرير احداهما وقدمت لها) .

في هذه الكلمات : «تحطيم آلة الدولة البيروقراطية العسكرية» اعرب بايجاز عن درس الماركسية الرئيسي بشأن واجبات البروليتاريا في الثورة حيال الدولة . وهذا الدرس بالذات لم يقتصر «تأويل» الماركسية الكاوتسكي السائد على نسيانه تماماً ، بل وشوهه تشويهاً !

اما فيما يخص الفقرة التي يرجع اليها ماركس من «١٨ برومير» فقد اوردناها كاملة فيما تقدم .

وتنبغي الاشارة بوجه خاص الى نقطتين من فقرة ماركس المذكورة .اولاً ، انه يقصر استنتاجه على القارة . وقد كان هذا مفهوماً في سنة ١٨٧١ ، عندما كانت انجلترا ما تزال نموذجاً لبلاد رأسمالية صرف ، ولكنها خالية من الطغمة العسكرية ولحد بعيد من البيروقراطية . ولذا استثنى ماركس انجلترا حيث كانت الثورة ، بما في ذلك الثورة الشعبية تبدو آنذاك ممكنة ، وكانت ممكنة **بدون** تحطيم «آلة الدولة الجاهزة» كشرط اولي .

في الوقت الحاضر ، في سنة ١٩١٧ ، في عصر اول حرب امبريالية كبرى ، يسقط تحديد ماركس هذا . فانجلترا واميركا ، اكبر وآخر ممثلي «الحرية» الانجلو-سكسونية في العالم قاطبة ، بمعنى انعدام الطغمة العسكرية والبيروقراطية ، قد انزلقتا بصورة تامة في المستنقع الاوروبي العام ، المستنقع القذر والدامي للمؤسسات البيروقراطية العسكرية التي تخضع لنفسها كل شيء ، وتخمد كل شيء . «فالشرط الاولي

لكل ثورة شعبية حقاً» هو ، في الوقت الحاضر ، في انجلترا واميركا كذلك ، **تحطيم وتدمير** «آلة الدولة الجاهزة» (التي اعدت في هذين البلدين خلال سنوات ١٩١٤ - ١٩١٧ لدرجة الكمال «الاوروبي» ، الامبريالي العام) .

ثانياً ، تستحق انتباهاً خاصاً ملاحظة ماركس العميقة منتهى العمق القائلة ان تحطيم آلة الدولة البيروقراطية العسكرية هو «الشرط الاولي لكل ثورة **شعبية** حقاً» . ويبدو مفهوم الثورة «الشعبية» هذا مستغرباً على لسان ماركس . ويبدو ان بامكان البليخانوفيين والمناشفة الروس ، اتباع ستروفه هؤلاء الذين يريدون ان يعتبروا ماركسيين ، ان يصفوا تعبير ماركس هذا بانه «زلة لسان» . فقد شوهوا الماركسية تشويهاً ليبيرالياً حقيراً بحيث لم يعودوا يرون معه غير معارضة الثورة البرجوازية بالثورة البروليتارية ، وهم فوق ذلك يفهمون هذا التعارض بجمود ما بعده جمود .

اذا ما اخذنا على سبيل المثل ثورات القرن العشرين فلا بد من الاعتراف طبعاً بان الثورتين البرتغالية والتركية هما على حد سواء ثورتان برجوازيتان . ولكن لم تكن لا هذه ولا تلك ثورة «شعبية» ، لان جمهور الشعب ، اكثريته الكبرى ، لم تبرز بصورة ملحوظة ، نشيطة ومستقلة ، بمطالبها الخاصة الاقتصادية والسياسية لا في هذه الثورة ولا في تلك . وبالعكس فان الثورة البرجوازية الروسية في سنوات ١٩٠٥ - ١٩٠٧ ، وان كانت لم تصب من النجاحات «الباهرة» ما اصابته احياناً الثورتان البرتغالية والتركية ، قد كانت دون شك «شعبية حقاً» ، لان جمهور الشعب ، اكثريته ، فئاته الاجتماعية «السفلى» البعيدة الغور والرازحة تحت وطأة الظلم والاستثمار ، قد نهضت مستقلة وطبعت مجرى الثورة بأكمله بطابع مطالبها **هي** ، بطابع محاولاتها **هي** لان تبني على طريقتها مجتمعاً جديداً مكان المجتمع القديم الجاري هدمه .

في سنة ١٨٧١ ، لم تكن البروليتاريا تشكل اكثرية الشعب في اي بلد من بلدان القارة الاوروبية . لم تكن الثورة تستطيع ان تكون ثورة «شعبية» **تجذب** للحركة الاكثرية حقاً ، الا اذا

شملت البروليتاريا والفلاحين . فهاتان الطبقتان كانتا تؤلفان «الشعب» في ذلك الحين . ويوحد هاتين الطبقتين واقع ان «آلة الدولة البيروقراطية العسكرية» تظلمهما ، تضغط عليهما وتستثمرهما . **وتحطيم** هذه الآلة **وكسرها** هو مصلحة «الشعب» الحقيقية ، مصلحة اكثريته ، مصلحة العمال واكثرية الفلاحين — هو «الشرط الاولي» للتحالف الحر بين فقراء الفلاحين والبروليتاريا ؛ وبدون هذا التحالف لا تكون الديموقراطية وطيدة ولا يمكن التحويل الاشتراكي .

ومن المعروف ان كومونة باريس كانت تشق طريقها الى مثل هذا التحالف ، وهي لم تبلغ الهدف بحكم جملة من اسباب ذات طابع داخلي وخارجي .

اذن ، فعندما تكلم ماركس عن «الثورة الشعبية حقاً» ، راعى ببالغ الدقة النسبة الفعلية بين الطبقات في اكثرية دول القارة الاوروبية في سنة ١٨٧١ ، دون ان ينسى للحظة خصائص البرجوازية الصغيرة (الخصائص التي كثيراً ما تكلم عنها واكثر عنها الكلام) . وقد قرر ، من الجهة الاخرى ، ان «تحطيم» آلة الدولة تفرضه مصالح العمال ومصالح الفلاحين على السواء وانه يوحدهم ويضع امامهم واجباً مشتركاً هو القضاء على «الطفيلي» والاستعاضة عنه بشيء ما جديد .

باي شيء على وجه التحقيق ؟

٢ — بم يستعاض عن آلة الدولة المحطمة ؟

في سنة ١٨٤٧ ، لم يعط ماركس في «البيان الشيوعي» عن هذا السؤال غير جواب مجرد جداً ، او بالاصح ، اعطى جواباً يشير الى المهام لا الى طرق حلها . فقد كان جواب «البيان الشيوعي» هكذا : الاستعاضة عنها «بتنظيم البروليتاريا في طبقة سائدة» ، «بالظفر بالديموقراطية» .

لم ينسق ماركس مع الخيال وانتظر من **خبرة** الحركة الجماهيرية ان تجيب على السؤال : ما هي الاشكال الملموسة التي

سيتخذها تنظيم البروليتاريا بوصفها طبقة سائدة وبأية صورة سيقترن هذا التنظيم مع «الظفر بالديموقراطية» الاتم والاكمل .

وفي كتاب «الحرب الاهلية في فرنسا» يحلل ماركس ادق التحليل خبرة الكومونة على ضآلة هذه الخبرة . فلنورد اهم الفقرات من هذا المؤلف :

في القرن التاسع عشر ، تطورت «سلطة الدولة المتمركزة مع اجهزتها المنتشرة في كل مكان : الجيش النظامي والشرطة والبيروقراطية والاكليروس والفئة القضائية» ، هذه السلطة المتحدرة من القرون الوسطى . ومع اشتداد التناحر الطبقي بين رأس المال والعمل «كانت سلطة الدولة تتخذ اكثر فاكثر طابع سلطة عامة لظلم العمل ، طابع اداة للسيطرة الطبقية . وبعد كل ثورة تشكل خطوة معينة الى امام خطاها النضال الطبقي يتجلى طابع الاضطهاد المحض لسلطة الدولة على نحو اوضح فاوضح» . وبعد ثورة سنتي ١٨٤٨ — ١٨٤٩ ، غدت سلطة الدولة «آلة قومية لحرب الرأسمال ضد العمل» . وجاءت الامبراطورية الثانية توطد ذلك .

«كانت الكومونة النقيض المباشر للامبراطورية» . «فقد كانت شكلاً معيناً» «لجمهورية ينبغي لها ان تزيل لا الشكل الملكي للحكم الطبقي فحسب ، بل ايضاً الحكم الطبقي ذاته . . .»

بمَ ، على وجه التدقيق ، ظهر هذا الشكل «المعين» للجمهورية البروليتارية ، الاشتراكية ؟ وكيف كانت الدولة التي شرعت بتأسيسها ؟

«. . . كان اول مرسوم اصدرته الكومونة يقضي بالغاء الجيش النظامي والاستعاضة عنه بالشعب المسلح . . .»

وهذا المطلب يرد الآن في برامج جميع الاحزاب التي تريد ان تدعى اشتراكية . ولكن تظهر قيمة برامجها بالشكل الاوضح

من سلوك الاشتراكيين-الثوريين والمناشفة عندنا ، اذ انهم تخلوا في الواقع عن تنفيذ هذا المطلب عقب ثورة ٢٧ شباط (فبراير) بالذات !

«. . . لقد تشكلت الكومونة من نواب البلدية الذين تم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام في مختلف دوائر باريس . وكانوا مسؤولين وكان يمكن سحبهم في اي وقت كان . وكانت اكثريتهم ، بطبيعة الحال ، من العمال او من ممثلي الطبقة العاملة المعترف بهم . . .

. . . والشرطة التي كانت حتى ذلك الحين اداة في يد الحكومة المركزية جردت في الحال من جميع وظائفها السياسية وحولت الى هيئة للكومونة مسؤولة يمكن تبديلها في اي وقت كان . . . وهكذا كان الحال ايضاً بالنسبة لموظفي سائر فروع الادارة . . . ومن فوق الى اسفل ، ابتداء من اعضاء الكومونة ، كان يتعين اداء الخدمة العامة لقاء **اجرة تساوي اجرة العامل** . وقد ازيلت جميع الامتيازات وعلاوات التمثيل التي كان يتقاضاها كبار موظفي الدولة مع زوال هؤلاء الموظفين . . . وبعد ان ازالت الكومونة الجيش النظامي والشرطة ، وهما اداتا الحكم المادي في يد الحكومة القديمة ، اخذت في الحال تكسر اداة الاستعباد الروحي ، قوة الكهنة . . . وفقد الموظفون القضائيون استقلالهم الصوري . . . واصبح من المترتب عليهم ان يُنتخبوا علناً وان يكونوا مسؤولين وقابلين للسحب . . .» (١٧) .

وهكذا يبدو ان الكومونة لم تستعض عن آلة الدولة المحطمة «الا» بديموقراطية اتم : القضاء على الجيش النظامي ، مبدأ انتخاب وسحب جميع الموظفين . ولكن هذه ال«الا» تعني في حقيقة الامر تبديلاً هائلاً لنوع من مؤسسات بنوع آخر يختلف اختلافاً مبدئياً . نحن هنا في الحقيقة امام حالة من حالات «تحول الكمية الى كيفية» : فالديموقراطية المطبقة بأتم واوفى شكل يمكن تصوره عموماً تتحول من ديموقراطية برجوازية

الى ديموقراطية بروليتارية ، من دولة (=قوة خاصة لقمع طبقة معينة) الى شيء ليس الدولة بمفهومها .

ان قمع البرجوازية ومقاومتها كان ما يزال امراً ضرورياً وكانت هذه الضرورة تفرض ذاتها على الكومونة بوجه خاص . فأحد اسباب انهزامها يتلخص في كونها لم تقم بذلك بالحزم المطلوب . ولكن هيئة القمع تغدو في هذه الحالة اغلبية السكان ، لا الاقلية كما كان الحال على الدوام في عهد نظام العبودية وفي عهد نظام القنانة وفي عهد عبودية العمل المأجور . وبما ان اغلبية الشعب تمارس **بنفسها** قمع ظالميها **فلا تبقى ثمة حاجة** الى «قوة خاصة» للقمع ! وبهذا المعنى **تأخذ** الدولة **بالاضمحلال** . وبدلاً من المؤسسات الخاصة العائدة للاقلية المميزة (الموظفين المميزين ، قادة الجيش النظامي) ، تستطيع الاغلبية نفسها القيام بذلك بصورة مباشرة ؛ وبمقدار ما يتخذ القيام بوظائف سلطة الدولة طابعاً شعبياً اشمل بمقدار ما تقل الحاجة الى هذه السلطة .

ان التدبير الذي اتخذته الكومونة واشار اليه ماركس هو رائع جداً بهذا الصدد : الغاء كل علاوات التمثيل ، الغاء جميع امتيازات الموظفين من حيث الرواتب وتنقيص رواتب **جميع** الموظفين في الدولة الى مستوى «**اجرة العامل**» . وبهذا بالذات يتجلى باوضح ما يكون **الانعطاف** من الديموقراطية البرجوازية الى الديموقراطية البروليتارية ، من ديموقراطية الظالمين الى ديموقراطية الطبقات المظلومة ، من الدولة بوصفها «**قوة خاصة**» لقمع طبقة معينة الى قمع الظالمين **بمجموع قوة** اغلبية الشعب : العمال والفلاحين . وهنا ، في هذه النقطة بالذات من مسألة الدولة ، التي هي الابرز ولعلها الاهم بين جميع النقاط ، بلغ نسيان دروس ماركس حده الاقصى ! لا ينبسون ببنت شفة عن هذا الامر فيما ينشرونه من تعليقات مبسطة عديدة لا تحصى . فمن «المألوف» لزوم الصمت عن ذلك كما يلزم الصمت عن «سذاجة» عفا عليها الزمن مثلما «نسي» المسيحيون ، عندما غدا دينهم دين الدولة ، «سذاجات» مسيحية العهد الاول مع روحها الثورية الديموقراطية .

تخفيض رواتب كبار الموظفين في جهاز الدولة يبدو «مجرد» مطلب من مطالب ديموقراطية ساذجة ، بدائية . ان احد «مؤسسي» الانتهازية الحديثة ، الاشتراكي-الديموقراطي سابقاً ، اد . برنشتين ، لاك مراراً وكرر التهكمات البرجوازية الحقيرة على الديموقراطية «البدائية» . فهو كشأن جميع الانتهازيين وكشأن الكاوتسكيين الحاليين لم يفهم بتاتاً ، اولاً ، ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية **يستحيل** بدون «عودة» ما الى الديموقراطية «البدائية» (والا كيف يمكن الانتقال الى قيام اكثرية السكان والسكان عن آخرهم بوظائف الدولة ؟) ، وثانياً ، ان «الديموقراطية البدائية» على اساس الرأسمالية والحضارة الرأسمالية تختلف عن الديموقراطية البدائية في العهود البدائية او عهود ما قبل الرأسمالية . فقد **خلقت** الحضارة الرأسمالية الانتاج الضخم ، والمعامل والسكك الحديدية والبريد والتلفون وما شاكل ذلك ، و**على هذا الاساس** بلغت الاكثرية الكبرى من وظائف «سلطة الدولة» القديمة درجة من البساطة وغدا بالامكان تحويلها الى عمليات من التسجيل والتدوين والتثبيت على درجة من السهولة بحيث تصبح في منال جميع الذين يحسنون القراءة والكتابة ، بحيث يمكن تماماً القيام بهذه الوظائف مقابل «اجرة العامل» المعتادة ، ويمكن ويجب تجريد هذه الوظائف من اي ظل لطابع امتياز و«ترؤس» .

انتخاب جميع الموظفين دون استثناء وامكانية سحبهم **في كل لحظة** وانقاص رواتبهم حتى «اجرة العامل» المعتادة ، هذه التدابير الديموقراطية البسيطة و«البديهية» التي توحد تماماً مصالح العمال واكثرية الفلاحين هي في الوقت نفسه جسر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وهذه التدابير تتعلق باعادة تنظيم الدولة ، باعادة تنظيم المجتمع من الناحية السياسية الصرف ولكنها لا تكسب بطبيعة الحال كل مغزاها واهميتها الا في حالة تحقيق او تحضير «مصادرة ملكية مغتصبي الملكية» ، اى تحويل الملكية الخاصة الرأسمالية لوسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية .

وقد كتب ماركس :

«لقد جعلت الكومونة من ذلك الشعار الذي نادت به جميع الثورات البرجوازية – الحكومة القليلـة النفقات – حقيقة ، وذلك بالغاء اكبر بابين من ابواب النفقات : الجيش النظامي وسلك الموظفين» .

ليس غير نفر ضئيل من الفلاحين والفئات البرجوازيـة الصغيرة الاخرى يستطيع ان «يترقـى» و«يصبـح من الناس المحترمين» بالمعنى البرجوازي للكلمة ، اي ان يصبح اما من الميسورين ، البرجوازيين ، واما من الموظفين الميسوريـن المميزين . اما الاكثرية الكبرى من الفلاحين في اي بلد رأسمالي يوجد فيه الفلاحون (ومثل هذه البلدان الرأسمالية هي الاكثرية) فهي تلاقي الظلم من الحكومـة وهي متعطشـة الى اسقاطهـا ، متعطشة الى حكومة «رخيصة» . ولا يستطيع تحقيق ذلك غير البروليتاريا ، وهي بتحقيقها لذلك تخطو في الوقت نفسـه خطوة نحو اعادة تنظيم الدولة على الاساس الاشتراكي .

٣ ـ القضاء على البرلمانية

لقد كتب ماركس : «وكان يراد بالكومونة ان تكون لا هيئة برلمانية ، بل هيئة عاملة تتمتع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في الوقت عينه . . .

. . . بدلاً من البت مرة كل ثلاث سنوات او ست في مسألة معرفة اي عضو من الطبقة المسيطرة يجب ان يمثل ويقمع (ver-und zertreten) الشعب في البرلمـان ، كان يجب على حق الانتخاب العام ، بدلاً من ذلك ، ان يخدم الشعب ، المنظم في الكومونات قصد البحث لمؤسسته عن عمال ومراقبين ومحاسبين كما يخدم حق الانتخاب الفردي لهذا الغرض ايا كان من ارباب العمل» .

ان هذا النقد الرائع للبرلمانية ، المكتوب في سنة ١٨٧١ ، قد غدا الآن هو الآخر ، بفضل سيطرة الاشتراكية-الشوفينيـة

والانتهازية ، في عداد «الكلمات المنسية» من الماركسية . ان الوزراء والبرلمانيين المحترفين ، خونة البروليتاريا ، والاشتراكيين «النفعيين» الحاليين ، قد تركوا بصورة تامة للفوضويين مهمة انتقاد البرلمانية ، وعلى هذا الاساس المعقول لحد خارق نعتوا «بالفوضوية» **كل** انتقاد للبرلمانية !! فلا غرو اذا كانت بروليتاريا البلدان البرلمانية «الطليعية» تشمئز من رؤية «الاشتراكيين» من امثال شيدمان ودافيد وليغين وسامبا ورينودل وهندرسون وفاندرفيلده وستاونينغ وبرانتينغ وبيسولاتي واضرابهم وشركاهم وتميل اكثر فاكثر بعواطفها الى السينديكالية الفوضوية ، رغم ان هذه كانت شقيقة الانتهازية .

بيد ان الدياليكتيك الثوري لم يكن قط في نظر ماركس عبارة فارغة ، على الموضة ، لم يكن مسبحة للطقطقة كما صيّره بليخانوف وكاوتسكي واضرابهما . فكان ماركس يحسن القطيعة مع الفوضوية دونما اشفاق لعجزها عن الاستفادة حتى من «حظيرة» البرلمانية البرجوازية ولا سيما حينما يكون من البين عدم وجود وضع ثوري ، ولكنه في الوقت نفسه قد احسن كذلك انتقاد البرلمانية انتقاداً بروليتارياً ثورياً حقاً .

البت مرة كل عدة سنوات في مسألة معرفة اي عضو من الطبقة السائدة سيقوم بقمع وسحق الشعب في البرلمان ، — هذا هو الجوهر الحقيقي للبرلمانية البرجوازية ، ليس فقط في المَلكيات البرلمانية الدستورية ، بل كذلك في الجمهوريات الاوسع ديموقراطية .

ولكن اذا ما طرحت مسألة الدولة ، واذا ما نظر المرء الى البرلمانية على انها مؤسسة من مؤسسات الدولة ، من وجهة نظر مهام البروليتاريا في **هذا** الحقل ، فاين المخرج من البرلمانية ؟ وكيف يمكن الاستغناء عنها ؟

لا بد لنا من ان نقول وان نكرر القول : ان دروس ماركس القائمة على دراسة الكومونة قد نسيت لحد جعل «الاشتراكي-الديموقراطي» الحالي (اقرأ : خائن الاشتراكية الحالي) لا يفهم بتاتاً اي انتقاد للبرلمانية غير الانتقاد الفوضوي او الرجعي .

المخرج من البرلمانية ليس بطبيعة الحال في الغاء المؤسسات التمثيلية والمبدأ الانتخابي ، بل في تحويل المؤسسات التمثيلية من ندوات للثرثرة الى مؤسسات «عاملة» . «كان يراد بالكومونة ان تكون لا هيئة برلمانية ، بل هيئة عاملة تتمتع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في الوقت عينه» .

مؤسسة «غير برلمانية ، بل مؤسسة عاملة» . ان هذا القول قد فقأ عيون البرلمانيين المعاصرين و«كلاب الصالونات» البرلمانية للاشتراكية-الديموقراطية بالذات ! امعنوا النظر في اي بلد برلماني من اميركا حتى سويسرا ومن فرنسا حتى انجلترا والنروج وغيرها ، تروا ان عمل «الدولة» الحقيقي يجري وراء الكواليس وتنفذه الدواوين والمكاتب وهيئات الاركان . ففي البرلمانات يكتفون بالهذر بقصد معين هو خداع «العامة» . وهذا صحيح لدرجة ان جميع سوآت البرلمانية هذه قد برزت حالاً حتى في الجمهورية الروسية ، وهي جمهورية برجوازية ديموقراطية ، قبل ان يتسنى لها تكوين برلمان حقيقي . فابطال البرجوازية الصغيرة المتعفنة من اضراب سكوبيليف وتسيريتيلي وتشيرنوف وافكسنتييف قد استطاعوا تقبيح السوفييتات ايضاً على نمط البرلمانية البرجوازية وذلك بجعلها ندوات للهذر الفارغ . ان السادة الوزراء «الاشتراكيين» يخدعون في السوفييتات الفلاحين السريعي التصديق بطنين عباراتهم وقراراتهم . وفي الحكومة تتغير المشاهد دون انقطاع ، من جهة ، ليجلس بالتناوب على «مائدة» المقاعد المدرارة والمشرفة اكبر عدد ممكن من الاشتراكيين-الثوريين والمناشفة ، ومن الجهة الاخرى ، بقصد «تحويل انظار» الشعب . اما في الدواوين وفي مقرات الاركان «فينهمكون» في اعمال «الدولة» !

لامد قريب كتبت جريدة «ديلو نارودا» (١٨) ، لسان حال حزب «الاشتراكيين-الثوريين» الحاكم ، معترفة في مقال افتتاحي لهيئة التحرير – معترفة بقحة اعضاء «البيئة الطيبة» التي يتعاطى فيها «الجميع» الدعارة السياسية – بان جهاز الموظفين بأكمله ظل في الجوهر ودونما تغيير حتى في الوزارات العائدة «للاشتراكيين» (ولا مؤاخذة على هذا التعبير !) وبانه يعمل على

النمط القديم ويعرقل «بكل حرية» المبادرات الثورية ! وعلى فرض ان هذا الاعتراف لم يوجد ، أفلا يبرهن على ذلك واقع اشتراك الاشتراكيين-الثوريين والمناشفة الفعلي في الحكومة ؟ والبعيد الدلالة هنا واقع وحيد ، هو ان السادة تشيرنوف وروسانوف وزينزينوف واضرابهم من محرري «ديلو نارودا» الموجودين بجمعية الديموقراطيين الدستوريين (الكاديت) في الوزارة قد فقدوا الحياء لحد غدوا معه لا يستحون من ان يعلنوا على الملأ دون ان تعلو وجوههم حمرة الخجل كأنما يعلنون امراً تافهاً ، ان كل شيء يجري على النمط القديم «عندهم» في الوزارات !! العبارة الديموقراطية الثورية لخداع سذج الارياف ، ومماطلات الدواوين البيروقراطية «لارضاء» الرأسماليين - هذا هو **فحوى** الائتلاف «الشريف» .

لقد استعاضت الكومونة عن برلمانية المجتمع البرجوازي المرتشية والمتعفنة بمؤسسات لا تنحط فيها حرية الرأي والبحث الى خداع ، لانه يتوجب على البرلمانيين ان يعملوا هم انفسهم ، ان ينفذوا قوانينهم بانفسهم ، ان يتحققوا بانفسهم من نتائجها العملية ، ان يقدموا الحساب مباشرة لناخبيهم . تبقى المؤسسات التمثيلية ، ولكن البرلمانية باعتبارها نظاماً خاصاً ، باعتبارها فصلاً للعمل التشريعي عن التنفيذي ، باعتبارها وضعاً ممتازاً للنواب ، **تنعدم** هنا . لا يمكننا ان نتصور الديموقراطية ، وحتى الديموقراطية البروليتارية ، بدون مؤسسات تمثيلية ؛ ولكن يمكننا **ومن واجبنا** ان نتصورها بدون البرلمانية اذا لم يكن انتقاد المجتمع البرجوازي في نظرنا مجرد عبارة فارغة ، واذا كان طموحنا الى اسقاط سيطرة البرجوازية صادقاً وجدياً ، لا عبارة «انتخابية» لتصيد اصوات العمال كما هو حال المناشفة والاشتراكيين-الثوريين ، كما هو حال شيدمان وليغين وسامبا وفاندرفيلده ، ومن لف لفهم .

والبليغ ابلغ الدلالة ان ماركس ، عندما تكلم عن وظائف **اولئك** الموظفين الذين تحتاج اليهم الكومونة وكذلك الديموقراطية البروليتارية ، اخذ للمقارنة المستخدمين عند «اي كان من

ارباب العمل» ، اي معملاً رأسمالياً معتاداً بما فيه من «عمال ومراقبين ومحاسبين» .

ان ماركس براء كلياً من الطوبوية ، بمعنى انه لا يختلق ، لا يتخيل مجتمعاً «جديداً» . كلا . انه يدرس ، كما يدرس مجرى التاريخ الطبيعي ، **ولادة** المجتمع الجديد **من** القديم واشكال الانتقال من هذا الى ذاك . وهو يأخذ الخبرة العملية للحركة البروليتارية الجماهيرية ، ويسعى ليستخلص منها الدروس العملية . وهو «يتعلم» من الكومونة على غرار جميع المفكرين الثوريين العظام الذين لم يتهيبوا التعلم من خبرة الحركات الكبرى التي قامت بها الطبقة المظلومة ولم يلقوا عليها «المواعظ» بعجرفة المتزاهي بعلمه (على غرار موعظة بليخانوف : «ما كان ينبغي حمل السلاح» او موعظة تسيريتيلي : «من واجب الطبقة ان تلزم حدها») .

لا يمكن ان تطرح مسألة القضاء على الدواوينية دفعة واحدة ، وفي كل مكان وبصورة تامة . ان هذا من الطوبويات . ولكن **تكسير** الآلة الدواوينية القديمة دفعة واحدة والشروع دونما ابطاء ببناء آلة جديدة تمكن من القضاء بصورة تدريجية على كل دواوينية **ليس** بطوبوية ، بل هو تجربة الكومونة ، هو واجب البروليتاريا الثورية المباشر .

تبسط الرأسمالية وظائف ادارة «الدولة» ، وهي تمكن من نبذ «الترؤس» ومن حصر الامر كله في منظمة البروليتاريين (بوصفهم الطبقة السائدة) ، التي تستأجر باسم المجتمع كله «العمال والمراقبين والمحاسبين» .

نحن لسنا طوبويين . نحن لا «نحلم» بالاستغناء **دفعة واحدة** عن كل ادارة ، عن كل خضوع . فهذه الاحلام الفوضوية الناشئة عن عدم فهم مهام ديكتاتورية البروليتاريا هي غريبة تماماً عن الماركسية ولا تفعل في الواقع غير تأجيل الثورة الاشتراكية الى ان يصبح الناس غير ما هم عليه . لا . نحن نريد الثورة الاشتراكية مع الناس على ما هم عليه اليوم ، مع هؤلاء الناس الذين لا يستطيعون الاستغناء عن الخضوع ، عن المراقبة ، عن «المراقبين والمحاسبين» .

ولكن ينبغي الخضوع للطليعة المسلحة ، لطليعة جميع المستثمَرين وجميع الشغيلة ، للبروليتاريا . يمكن وينبغي ان يشرع على الفور ، بين عشية وضحاها ، بالاستعاضة عن «ترؤس» موظفي الدولة المتميز بوظائف «المراقبين والمحاسبين» البسيطة ، بوظائف هي منذ اليوم كلياً في مستوى تطور سكان المدن بوجه عام ويمكن القيام بها تماماً مقابل «اجرة العامل» .

سننظم الانتاج الكبير انطلاقاً مما انشأته الرأسمالية وسنقوم نحن العمال **بانفسنا** ، مستندين الى خبرتنا العمالية وواضعين انضباطاً صارماً جداً ، انضباطاً حديدياً تدعمه سلطة الدولة للعمال المسلحين ، بحصر دور موظفي الدولة في دور مجرد منفذين لما نكلفهم به ، في دور «مراقبين ومحاسبين» (طبعاً ، مع التكنيكيين من جميع الاصناف والانواع والدرجات) يتحملون المسؤولية ويمكن سحبهم ويتقاضون رواتب متواضعة . هذه هي مهمتنا البروليتارية ، هذا ما يمكن وما يجب ان **نبدأ** به عند القيام بالثورة البروليتارية . وهذه البداية القائمة على الانتاج الضخم تؤدي بطبيعة الحال الى «اضمحلال» الدواوينية كلها بصورة تدريجية ، تؤدي بصورة تدريجية الى نشوء نظام – نظام بدون معترضتين ، نظام لا يشبه عبودية العمل المأجور – يجري فيه تحقيق وظائف المراقبة والمحاسبة التي تغدو ابسط فابسط من قبل الجميع بالتناوب ثم تغدو هذه الوظائف عادة لتزول في النهاية باعتبارها وظائف **خاصة** تقوم بها فئة خاصة من الناس .

ان احد الاشتراكيين-الديموقراطيين الالمان الاذكياء من سبعينات القرن الماضي قد نعت دائرة **البريد** بنموذج للمشروع الاشتراكي . وهذا صحيح كل الصحة . فالبريد هو الآن منظم على طراز احتكار **رأسمالية** الدولة . والامبريالية تحول بالتدريج جميع التروستات الى مشاريع من هذا الطراز . فالشغيلة «البسطاء» الغارقون في العمل حتى الآذان والجياع تتربع فوقهم فيها البيروقراطية البرجوازية عينها . ولكن آلية الادارة الاجتماعية هي في هذه المشاريع جاهزة . فما ان يسقط

الرأسماليون وتحطم يد العمال المسلحين الحديدية مقاومة هؤلاء المستثمرِين وتكسر الآلة البيْروقراطية للدولة الراهنة حتى نرى امامنا آلة محررة من «الطفيلي» ومجهزة احسن تجهيز من الناحية التكنيكية يستطيع العمال المتحدون انفسهم تشغيلها على خير وجه باستئجار الخبراء الفنيين والمراقبين والمحاسبين مكافئينهم على عملهم **جميعهم** شأنهم شأن **جميع** موظفي «الدولة» على العموم بأجرة العامل . هذه هي المهمة العملية الملموسة الممكنة التحقيق على الفور حيال جميع التروستات ، المهمة التي تخلص الشغيلة من الاستثمار وتأخذ بعين الاعتبار التجربة التي قد بدأتها الكومونة عملياً (ولا سيما في حقل بناء الدولة) .

تنظيم الاقتصاد الوطني **برمته** على نمط البريد على ان لا تزيد رواتب الخبراء الفنيين والمراقبين والمحاسبين ، شأنهم شأن **جميع** الموظفين ، عن «اجرة العامل» ، وذلك تحت رقابة وقيادة البروليتاريا المسلحة – هذا هو هدفنا المباشر . هذه هي الدولة التي نحتاج اليها . وهذا هو الاساس الاقتصادي الذي ينبغي ان تقوم عليه . وهذا ما سيسفر عنه القضاء على البرلمانية والحفاظ على المؤسسات التمثيلية . وهذا ما سيخلص الطبقات الكادحة من تعهير هذه المؤسسات من قبل البرجوازية .

٤ ـ تنظيم وحدة الامة

«. . . وقد ورد بوضوح تام في موجز التنظيم القومي الذي لم يتوفر للكومونة الوقت لوضعه بتفصيل اكبر ، ان الكومونة يجب ان . . . تصير الشكل السياسي حتى لاصغر قرية» . . . والكومونات هي التي كان عليها ان تنتخب «منتدبي الامة» في باريس .

«. . . والوظائف القليلة ، ولكنها الهامة جداً ، التي كانت ستظل في يد الحكومة المركزية لم تكن لتلغى ، – ومثل هذا الزعم كان تزويراً عن عمد – بل كان يجب نقلها الى موظفي الكومونة ، اي الى موظفين ذوي مسؤولية محددة تحديداً دقيقاً . . .

. . . ووحدة الامة لم تكن لتفصم ، بل بالعكس كانت ستنظم عن طريق البناء الكوموني . وكان لوحدة الامة ان تصبح حقيقة واقعة بالقضاء على سلطة الدولة التي كانت تدعي بانها تجسيد لتلك الوحدة ، ولكنها كانت ترغب في ان تكون مستقلة عن الامة ، مستعلية عليها . اما في الواقع ، فلم تكن سلطة الدولة هذه الا بمثابة الزائدة الطفيلية على جسم الامة . . . وكانت المهمة هي بتر اجهزة الاضطهاد البحتة التابعة للسلطة الحكومية القديمة ، وانتزاع الوظائف المعتادة من سلطة تطمع بان تكون فوق المجتمع وتسليمها الى خدم المجتمع المسؤولين» .

ان كتاب المرتد برنشتين «ممهدات الاشتراكية ومهام الاشتراكية-الديموقراطية» الذي ذاع صيته على نمط هيروسترات (١٩)يظهر لنا على الوجه الاوضح لاي مدى لم يفهم الانتهازيون في الاشتراكية-الديموقراطية المعاصرة – وقد يصح القول :لم يرغبوا في ان يفهموا – محاكمات ماركس هذه . فقد كتب برنشتين بصدد كلمات ماركس هذه بالذات ان هذا البرنامج «من حيث مضمونه السياسي يشبه في جميع سماته الجوهرية شبهاً كبيراً جداً اتحادية برودون . . . ورغم كل الاختلافات بين ماركس و«البرجوازي الصغير» برودون (يضع برنشتين كلمتي «برجوازي صغير» بين قوسين مزدوجين ينبغي لهما حسب رأيه ان يضفيا على التعبير شيئاً من التهكم) فان مجرى التفكير عندهما في هذه النقاط متقارب لاقصى حد» . وما من شك – يتابع برنشتين – في ان اهمية المجالس البلدية في ازدياد ، ولكن «يبدو لي من المشكوك فيه ان يكون واجب الديموقراطية الاول الغاء (Auflösung حرفياً : حل) الدول الحديثة وتغيير (Umwandlung : قلب) تنظيمها تغييراً تاماً كما يتصور ماركس وبرودون ، اي تشكيل مجلس الامة من مندوبين عن مجالس الاقاليم او المحافظات التي تتألف بدورها من مندوبين عن الكومونات ، بحيث يزول بصورة تامة

شكل التمثيل الوطني السابق بأكمله» (برنشتين ، «ممهدات» ، ص ١٣٤ و١٣٦ ، الطبعة الالمانية ، سنة ١٨٩٩) .

انه لمن منتهى الفظاعة ان يخلط المرء نظرات ماركس بصدد «القضاء على سلطة الدولة ، على الطفيلي» مع اتحادية برودون ! ولكن ليس من باب الصدفة ، لانه لا يمكن حتى ان يخطر ببال الانتهازي ان ماركس لا يتكلم هنا البتة عن الاتحادية باعتبارها نقيض المركزية ، بل عن تحطيم آلة الدولة القديمة ، البرجوازية ، الموجودة في جميع البلدان البرجوازية .

لا يخطر ببال الانتهازي الا ما يراه من حوله في بيئة التافهين صغار البرجوازيين والركود «الاصلاحي» ، اي يخطر بباله مجرد «المجالس البلدية» ! اما ثورة البروليتاريا فقد اضاع الانتهازي حتى المقدرة على التفكير بها .

ان هذا مضحك . ولكن البليغ الدلالة ان احداً لم يجادل برنشتين حول هذه النقطة . فقد دحضه كثيرون ولا سيما بليخانوف في الادب الروسي وكاوتسكي في الادب الاوروبي ، ولكن **لم** يتحدث لا هذا ولا ذاك عن **هذا** التشويه لماركس من جانب برنشتين .

لقد اضاع الانتهازي مقدرته على التفكير الثوري والتفكير بالثورة الى حد انه ينسب الى ماركس «الاتحادية» ويخلط بينه وبين مؤسس الفوضوية برودون . اما كاوتسكي وبليخانوف الراغبان في ان يكونا من الماركسيين الارثوذكس وفي الذود عن تعاليم الماركسية الثورية فيصمتان عن ذلك ! وهنا يكمن جذر من جذور الابتذال المفرط للآراء بصدد الفرق بين الماركسية والفوضوية ، ذلك الابتذال الذي يلازم الكاوتسكيين والانتهازيين على حد سواء والذي سنتحدث عنه فيما بعد .

لا يوجد للاتحادية اثر فيما اوردناه من محاكمات ماركس عن خبرة الكومونة . يلتقي ماركس وبرودون بالضبط فيما لا يراه الانتهازي برنشتين . ويفترق ماركس وبرودون بالضبط فيما يراه برنشتين وجه الشبه .

يلتقي ماركس وبرودون في كون الاثنين يناديان بـ«تحطيم» آلة الدولة الحديثة . وهذا الشبه بين الماركسية والفوضوية

(برودون وباكونين على حد سواء) لا يريد ان يراه الانتهازيون ولا الكاوتسكيون لانهم حادوا عن الماركسية في هذه النقطة .

ويفترق ماركس عن برودون وكذلك عن باكونين في مسألة الاتحادية على وجه التحقيق (فضلاً عن ديكتاتورية البروليتاريا) . الاتحادية تنبثق مبدئياً عن النظرات البرجوازية الصغيرة للفوضوية . ان ماركس من القائلين بالمركزية . وفيما اوردناه من محاكماته لا يوجد اي تراجع عن المركزية . فقط الناس الذين حشيت رؤوسهم حشواً «بالايمان الخرافي الاعمى» البرجوازي الصغير بالدولة يستطيعون ان يروا في القضاء على آلة الدولة البرجوازية قضاء على المركزية !

ولكن اذا ما اخذ البروليتاريون وفقراء الفلاحين بايديهم سلطة الدولة واذا تنظموا بملء الحرية في كومونات **ووحدوا** عمل جميع الكومونات في ضربات يوجهونها ضد الرأسمال ، في تحطيم مقاومة الرأسماليين ، في نقل الملكية الخاصة للسكك الحديدية والمصانع والارض وغيرها الى الامة **بأسرها** ، الى المجتمع بأسره ، أفلا يكون ذلك من المركزية ؟ أليس ذلك بالمركزية الديموقراطية المستقيمة اشد الاستقامة ؟ بله المركزية البروليتارية ؟

لا يمكن البتة ان يخطر لبرنشتين ببال احتمال مركزية طوعية ، توحيد طوعي للكومونات في امة ، تلاحم طوعي للكومونات البروليتارية في امر تحطيم السيادة البرجوازية وآلة الدولة البرجوازية . فبرنشتين ، شأنه شأن جميع ذوي الذهنية البرجوازية الصغيرة ، يتصور المركزية بمثابة شيء لا يمكن فرضه والابقاء عليه الا من اعلى ، وعن طريق دواوين الموظفين والطغمة العسكرية .

لقد اشار ماركس عمداً ، وكأنه توقع امكانية تشويه نظراته ، الى ان اتهام الكومونة بالرغبة في القضاء على وحدة الامة وفي الغاء السلطة المركزية هو من التزوير المتعمد . وقد تقصد ماركس استعمال تعبير «تنظيم وحدة الامة» لكيما يعارض المركزية البرجوازية والعسكرية والبيروقراطية بالمركزية البروليتارية الواعية والديموقراطية .

ولكن . . . قد اسمعت لو ناديت حياً . والحال ، ان الانتهازيين في الاشتراكيـةـالديموقراطيـة الحديثـة لا يريدون بتاتاً ان يسمعوا بالقضاء على سلطة الدولة ، ببتر الطفيلي .

٥ ـ القضاء على الطفيلي ، على الدولة

لقد اوردنا اقوال ماركس المناسبة وعلينا ان نردفها باقوال اخرى له .

لقد كتب ماركس :

«. . . ان النصيب المعتاد للابداع التاريخي الجديد انه يعتبر صنواً لاشكال قديمة او حتى لاشكال بائدة للحياة الاجتماعية تشبهها مؤسسات جديدة بعض الشبه . وهكذا ، ان هذه الكومونة الجديدة التى تحطم (bricht — تكسر) سلطة الدولة الحديثة اعتبرت بمثابة بعث لكومونات العصور الوسطى . . . بمثابة اتحـاد للدول الصغيـرة (مونتيسكيو ، الجيروندیون (٢٠)) ، . . . بمثابة شكل مضخم للكفاح القديم ضد التمركز المفرط . . .

. . . ان التنظيم الكوموني كان سيعيد الى الجسـم الاجتماعي جميـع القوى التي ابتلعتهـا حتى ذلك الحين «الدولة» ، تلك الزائدة الطفيليـة التي تقتات على حساب المجتمع وتعيق تقدمه الحر . وهذا وحده كان يكفي لان يتقدم بعث فرنسا . . .

. . . ان التنظيم الكومونـي كان سيضـع المنتجين الريفيين تحت القيادة الروحية للمدن الرئيسية في كل منطقة ويؤمن لهم هناك ، في شخص عمال المدن ، الممثلين الطبيعيين لمصالحهم . ان وجود الكومونة انطوى في حد ذاته ، وكشيء بديهي ، على الادارة الذاتية المحلية ، ولكن ليس كنقيض لسلطة الدولة التي تغدو منذ الآن زائدة» .

«القضاء على سلطة الدولة» التي كانت «زائدة طفيلية» ، «بتر»ها ، «تحطيم»ها ؛ «سلطة الدولة تغدو منذ الآن زائدة» —

بهذه التعابير تكلم ماركس عن الدولة في تقديره وتحليلـه لخبرة الكومونة .

كتب كل ذلك منذ نصف قرن تقريباً ويتأتى الآن ان نقوم بما يشبه الحفريات لنوصل الى ادراك الجماهير الغفيرة تعاليم الماركسية غير مشوهة . فعندما حل عهد الثورات البروليتارية الكبرى الجديدة ، في هذا العهد بالضبط نسوا الاستنتاجات التي خلص اليها ماركس من تتبع آخر ثورة كبرى حدثت في حياته .

«. . . ان تعدد الشروح التي استتبعتها الكومونة وتعدد المصالح التي وجدت فيها تعبيراً عنها يثبتان انها كانت شكلاً سياسياً مرناً للغاية ، بينما كانت جميع الاشكال السابقة للحكومة اشكالاً للاضطهاد من حيث جوهرها . وكان سر الكومونة الحقيقي هو هذا : كانت ، من حيث الجوهر ، **حكومة الطبقة العاملة** ، كانت نتاج كفاح طبقة المنتجين ضد طبقة المستأثرين ، كانت الشكل السياسي الذي اكتشف اخيراً والذي كان يمكن في ظله ان يتحقق التحرر الاقتصادي للعمل . . .

ولو لا هذا الشرط الاخير لكان التنظيم الكوموني امراً مستحيلاً ولكان غشاً . . .»

لقد انصرف الطوبويون الى «اكتشاف» الاشكال السياسية التي ينبغي ان تحدث في ظلها اعادة تنظيم المجتمع على اساس الاشتراكية . وقد اشاح الفوضويون بوجوههـم عن مسألـة الاشكال السياسية بوجه عام . وقبل الانتهازيون في الاشتراكية ـ الديموقراطية المعاصرة الاشكال السياسية البرجوازية للدولة الديموقراطية البرلمانية كحد لا يمكن تخطيه وعفروا جباههم في الركوع والسجود امام هذا «المعبود» واعلنوا من الفوضويـة كل نزعة الى **تحطيم** هذه الاشكال .

لقد استخلص ماركس من كامل تاريخ الاشتراكية والنضال السياسي انه لا بد للدولة ان تزول وان الشكل الانتقالـي لزوالها (الانتقال من الدولة الى اللادولة) سيكون «البروليتاريا

المنظمة في طبقة سائدة» . ولكن ماركس لم يأخذ على عاتقه **اكتشاف الاشكال** السياسية لهذا المستقبل . لقد اقتصر على تتبع التاريخ الفرنسي بصورة دقيقة ، على تحليله وعلى استخلاص الاستنتاج الذي قادت اليه سنة ١٨٥١ : تقترب الامور من **تحطيم** آلة الدولة البرجوازية .

وعندما اندلعت حركة البروليتاريا الثورية الجماهيرية اخذ ماركس ، رغم اخفاق هذه الحركة ، رغم قصرها ، رغم ضعفها البين ، في دراسة ما **اكتشفته** من اشكال .

الكومونة هي الشكل الذي «اكتشفته اخيراً» الثورة البروليتارية والذي يمكن في ظله ان يتحقق التحرر الاقتصادي للعمل .

الكومونة هي اول محاولة تقوم بها الثورة البروليتارية **لتحطيم** آلة الدولة البرجوازية والشكل السياسي الذي «أُكتشف اخيراً» والذي يمكن ويجب ان **يستعاض** به عن المحطَّم .

وسنرى فيما يأتي من البحث ان الثورتين الروسيتين في سنتي ١٩٠٥ و١٩١٧ تابعتا قضية الكومونة في حالة اخرى وفي ظروف اخرى وانهما تثبتان تحليل ماركس التاريخي العبقري .

الفصل الرابع

تتمة . شروح اضافية لانجلس

لقد تقدم ماركس بما هو اساسي في مسألة اهمية خبرة الكومونة . وقد رجع انجلس مراراً الى الموضوع نفسه شارحاً تحليل ماركس واستنتاجاته وموضحاً احياناً الوجوه **الاخرى** في المسألة بقوة وجلاء مما يجعل من الضروري تناول هذه الشروح بوجه خاص .

١ ـ «مسألة المساكن»

كان انجلس قد راعى خبرة الكومونة في مؤلفه عن مسألة المساكن (سنة ١٨٧٢) حين تناول فيه عدة مرات مهام الثورة حيال الدولة . وما يستوقف النظر انه قد بين بوضوح ، استناداً الى هذا الموضوع الملموس ، من جهة ، وجوه الشبه بين الدولة البروليتارية والدولة الراهنة ، الوجوه التي تعطي في كلتا الحالتين الحق في الكلام عن الدولة ، ومن الجهة الاخرى ، وجوه التباين او الانتقال الى القضاء على الدولة .

«ما السبيل الى حل مسألة السكن ؟ تحل هذه المسألة في المجتمع الحالي تماماً كما تحل كل مسألة اجتماعية اخرى : بالتوازن التدريجي بين العرض والطلب اقتصادياً ، وهذا حل يثير المسألة بحد ذاته مجدداً ، اي انه لا يعطي اي حل . وكيف تحل الثورة الاجتماعية هذه المسألة ؟ ان هذا لا يتوقف فقط على ظروف الزمان والمكان ، بل يتوقف كذلك على مسائل ابعد مدى بكثير ، وبين الرئيسية منها مسألة ازالة التضاد بين المدينة والريف . ولما كنا

لا نريد الانصراف الى اختراع اشكال طوبوية لتنظيم المجتمع المقبل ، يكون الوقوف عند هذه المسألة اكثر من لغو . بيد ان ثمة امراً واضحاً : يوجد في المدن الكبرى الآن عدد كاف من عمارات السكنى يكفي ليسد على الفور **الحاجة** الحقيقية الى المساكن شريطة ان يستفاد من هذه العمارات بالشكل المعقول . ولا يحقق ذلك بطبيعة الحال الا عن طريق مصادرة عمارات المالكين الحاليين وعن طريق جعلها مساكن للعمال الذين لا مساكن لهم او الذين يسكنون في شقات مزدحمة جداً . ومذ تظفر البروليتاريا بالسلطة السياسية يصبح هذا التدبير الذي تفرضه المصلحة العامة امراً هين التحقيق شأنه شأن سائر العمليات التي تقوم بها الدولة الحالية لمصادرة الشقات واشغالها» (ص ٢٢ ، الطبعة الالمانية ، سنة ١٨٨٧) (٢١) .

ان البحث هنا لا يدور حول تغيير شكل سلطة الدولة ، بل يتناول مضمون نشاطها وحسب . ان مصادرة واشغال المساكن يجريان بامر من الدولة الحالية ايضاً . والدولة البروليتارية ، من وجهة النظر الشكلية ، «تصدر» كذلك «الاوامر» باشغال الشقات ومصادرة البيوت . ولكن الواضح هو ان الجهاز التنفيذي القديم ، جهاز الموظفين المرتبطين بالبرجوازية ، لن يكون على العموم اهلاً لتنفيذ اوامر الدولة البروليتارية .

«. . . ولا بد من ان نلاحظ ان تملك الشعب العامل بالفعل لجميع ادوات العمل ، لكامل الصناعة ، هو النقيض المباشر «للشراء» الذي يقول به برودون . ففي الحالة الاخيرة يصبح كل عامل بمفرده مالكاً لمسكن ، ولقطعة ارض فلاحية ولادوات عمل . وفي الحالة الاولى يظل «الشعب العامل» المالك الجماعي للبيوت والمصانع وادوات العمل . وهذه البيوت والمصانع الخ . ، لا نحسب انها ستعطى لاشخاص منفردين او لجمعيات منفردة

للاستفادة منها دون تغطية التكاليف ، وذلك على الاقل في مرحلة الانتقال . كما ان القضاء على ملكية الارض لا يفرض القضاء على الريع العقاري ، بل تحويله الى المجتمع ، وان بشكل مكيف . وعليه ، كان التملك الفعلي لجميع ادوات العمل من قبل الشعب العامل لا ينفي بأي حال بقاء التأجير والاستئجار» (ص ٦٨) .

ان المسألة المبحوثة في هذه الفقرة ، ونعني مسألة الاسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة ، هي موضوع بحثنا في الفصل التالي . يتحدث انجلس هنا باحتراس شديد اذ يقول : «لا نحسب» ان الدولة البروليتارية ستوزع المساكن دون اجور ، «على الاقل في مرحلة الانتقال» . فتأجير المساكن التي هي ملك للشعب كله الى هذه العائلة او تلك مقابل اجرة ، يفرض قبض هذه الاجرة ونوعاً من الرقابة وتحديد هذا المعدل او ذاك في توزيع المساكن . وكل هذا يقتضي شكلاً ما من اشكال الدولة ، ولكنه لا يقتضي بتاتاً جهازاً عسكرياً وبيروقراطياً خاصاً مع موظفين يتمتعون بامتيازات خاصة . اما الانتقال الى حالة يصبح معها بالامكان اعطاء المساكن دون مقابل ، فانه منوط بـ«اضمحلال» الدولة بصورة تامة.
واذ تحدث انجلس عن انتقال اتباع بلانكي (٢٢) الى موقف الماركسية المبدئي بعد الكومونة وتحت تأثير خبرتها ، صاغ هذا الموقف في سياق الحديث بالشكل التالي :

«. . . ضرورة عمل البروليتاريا السياسي وديكتاتوريتها ، باعتبار ذلك انتقالاً الى الغاء الطبقات ومعها الدولة . . .» (ص ٥٥) .

ولعل هواة النقد الحرفي او لعل «مبيدي الماركسية» البرجوازيين يرون تناقضاً بين هذا **الاعتراف** بـ«الغاء الدولة» وانكار هذه الصيغة ، باعتبارها فوضوية ، في الفقرة التي اوردناها اعلاه من «ضد دوهرينغ»» . ولا مجال للاستغراب اذا ما وضع الانتهازيون انجلس نفسه في عداد «الفوضويين» . ففي

2*

الوقت الحاضر ، يعمد الاشتراكيون-الشوفينيون اكثر فاكثر الى اتهام الاميين بالفوضوية .

لقد علمت الماركسية على الدوام ان الدولة تلغى مع الغاء الطبقات . فالفقرة المعروفة من الجميع في «ضد دوهرينغ» بصدد «اضمحلال الدولة» تتهم الفوضويين لا بمجرد قولهم بالغاء الدولة ، بل بانهم يروجون بزعم مفاده ان بالامكان الغاء الدولة «بين عشية وضحاها» .

وبما ان النزعة «الاشتراكية-الديموقراطية» السائدة اليوم قد شوهت تماماً موقف الماركسية من الفوضوية في مسألة القضاء على الدولة ، فمن المفيد جداً ان نذكر بجدال لماركس وانجلس مع الفوضويين .

٢ ـ جدال مع الفوضويين

يعود هذا الجدال الى سنة ١٨٧٣ . لقد نشر ماركس وانجلس في مجموعة اشتراكية ايطالية مقالين ضد اتباع برودون (٢٣) و«انصار الحكم الذاتي» او «خصوم السلطة» ، ولم يصدر هذان المقالان في «Neue Zeit» مترجمين الى الالمانية الا في سنة ١٩١٣ (٢٤) .

كتب ماركس ساخراً من الفوضويين ومن انكارهم للسياسة :

«. . . اذا كان نضال الطبقة العاملة السياسي يتخذ اشكالاً ثورية ، واذا ما اقام العمال ديكتاتوريتهم الثورية مقام ديكتاتورية البرجوازية ، فهم يقترفون بذلك جريمة منكرة ، جريمة اهانة المبادئ ، لان العمال لكيما يسدوا حاجاتهم اليومية الحقيرة الفظة ، لكيما يحطموا مقاومة البرجوازية ، يعطون الدولة شكلاً ثورياً وعابراً بدلاً من ان يلقوا اسلحتهم ويلغوا الدولة . . .» («Neue Zeit» ١٩١٣ – ١٩١٤ ، السنة الثانية والثلاثون ، المجلد ١ ، ص ٤٠) (٢٥) .

ان ماركس بدحضه للفوضويين لم يستنكر غير هذا النوع من «الغاء» الدولة ! انه لم يعترض قط على الفكرة القائلة

بان الدولة ستزول مع زوال الطبقات او انها ستلغى مع الغاء الطبقات ، لم يعترض الا على الفكرة القائلة بعدول العمال عن استخدام السلاح ، عن استخدام العنف المنظم ، **اي عن الدولة** التي يتوجب عليها ان تخدم الهدف التالي : «تحطيم مقاومة البرجوازية» .

يتعمد ماركس الاشارة – لكيلا يشوهوا مغزى نضاله ضد الفوضوية – الى «الشكل الثوري **والعابر**» للدولة الضرورية للبروليتاريا . لا تحتاج البروليتاريا الى الدولة الا لزمن محدود . نحن لسنا بتاتاً في خلاف مع الفوضويين في مسألة الغاء الدولة باعتبار ذلك **هدفاً** . انما نحن نجزم بان من الضروري لبلوغ هذا الهدف ان تستخدم موقتاً ادوات ووسائل واساليب سلطة الدولة **ضد** المستثمِرين ، كما ان الغاء الطبقات يستلزم ، كأمر موقوت ، ديكتاتورية الطبقة المظلومة . يختار ماركس الشكل الاحدّ والاوضح لطرح المسألة ضد الفوضويين : أينبغي للعمال اذ يسقطون نير الرأسماليين ان «يلقوا السلاح» ام ان يستخدموه ضد الرأسماليين لتحطيم مقاومتهم ؟ وما هو استخدام السلاح بصورة منتظمة من جانب طبقة ضد اخرى ان لم يكن «شكلاً عابراً» للدولة ؟

فليسأل كل اشتراكي-ديموقراطي نفسه : هل يطرح هو نفسه مسألة الدولة **بهذا الشكل** في الجدال مع الفوضويين ؟ هل كانت الاكثرية الكبرى من الاحزاب الاشتراكية الرسمية في الاممية الثانية تطرح هذه المسألة **بهذا الشكل ؟**

يبسط انجلس هذه الافكار نفسها بتفصيل اكبر جداً وتعابير اسهل جداً . انه يسخر قبل كل شيء من اضطراب تفكير انصار برودون الذين سموا انفسهم «خصوم السلطة» ، اي انهم انكروا كل سلطان ، كل خضوع ، كل سلطة . يقول انجلس : خذوا اي معمل او سكة حديد او سفينة في عرض البحار . أفليس من الواضح ان عمل هذه المؤسسات التكنيكية المعقدة القائمة على استخدام الآلات والتعاون المنهاجي بين كثرة من الاشخاص يستحيل بدون نوع من خضوع ، وبالتالي ، بدون نوع من سلطان او سلطة ؟

2—569

وكتب انجلس :

«. . . اذا ما اعترضت بهذه الحجج على خصوم السلطة الاشد تعنتاً فهم لا يستطيعون ان يجيبوني بغير جواب واحد : «اجل ! هذا صحيح . ولكن لا يدور الحديث هنا عن السلطان الذي نمحضه لمندوبينا ، **بل عن تكليف معين**» . ان هؤلاء الناس يحسبون اننا نستطيع تغيير امر ما اذا ما غيرنا اسمه . . .» (٢٦) .

وبعد ان بين انجلس بهذا الشكل ان السلطان والحكم الذاتي هما من المفاهيم النسبية وان ميدان تطبيقهما يتغير تبعاً لمختلف مراحل التطور الاجتماعي وان من الحماقة فهمهما كمطلقات ، وبعد ان اضاف ان ميدان استخدام الآلات والانتاج الضخم يتسع باستمرار ، انتقل من البحث العام حول السلطان الى مسألة الدولة .

وقد كتب :

«. . . لو اقتصر انصار الحكم الذاتي على القول بان التنظيم الاجتماعي المقبل لن يسمح بالسلطان الا ضمن الحدود التي تفرضها ظروف الانتاج بالضرورة ، لامكن التفاهم معهم . ولكنهم عميان حيال جميع الوقائع التي تجعل السلطان امراً ضرورياً ، وهم يناضلون بحماسة ضد الكلمة .

لماذا لا يقتصر خصوم السلطة على الصياح ضد السلطان السياسي ، ضد الدولة ؟ فجميع الاشتراكيين متفقون على ان الدولة تزول ومعها السلطان السياسي بنتيجة الثورة الاجتماعية المقبلة ، اي ان الوظائف الاجتماعية تفقد طابعها السياسي وتتحول الى مجرد وظائف ادارية تسهر على المصالح الاجتماعية . ولكن خصوم السلطة يطلبون الغاء الدولة السياسية دفعة واحدة ، قبل ان تلغى العلاقات الاجتماعية التي نشأت عنها الدولة . انهم يطلبون ان يكون الغاء السلطان اول عمل تقوم به الثورة الاجتماعية .

فهل رأى هؤلاء السادة ثورة في يوم ما ؟ ان الثورة هي دون شك سلطة ما بعدها سلطة ، الثورة هي عمل يفرض به قسم من السكان ارادته على القسم الآخر بالبنادق ، بالحراب ، بالمدافع ، اي بوسائل لا يعلو سلطانها سلطان . ويتأتى على الحزب الغالب ان يحافظ بالضرورة على سيادته عن طريق الخوف الذي توحيه اسلحته للرجعيين . فلو لم تستند كومونة باريس الى سلطان الشعب المسلح ضد البرجوازية فهل كان بامكانها ان تصمد اكثر من يوم واحد ؟ وهلا يحق لنا ان نلومها ، بالعكس ، لانها لم تلجأ لهذا السلطان الا قليلاً جداً ؟ وهكذا احد امرين : اما ان خصوم السلطة لا يعرفون ما يقولون ، وفي هذه الحالة لا يعملون غير خلق التشويش ، واما انهم يعرفون ، وفي هذه الحالة يخونون قضية البروليتاريا . وهم في الحالتين لا يخدمون غير الرجعية» (ص ٣٩) (٢٧) .

ان هذه الفقرة تتطرق الى مسائل ينبغي بحثها بالاتصال مع موضوع العلاقة بين السياسة والاقتصاد عند اضمحلال الدولة (ونتناول هذا الموضوع في الفصل التالي) . ومن هذه المسائل المسائل المتعلقة بتحول الوظائف الاجتماعية من وظائف سياسية الى مجرد وظائف ادارية ومسألة «الدولة السياسية» . وهذا التعبير الاخير الذي يمكنه بصورة خاصة ان يستدعي سوء الفهم يشير الى عملية اضمحلال الدولة : فالدولة الآخذة بالاضمحلال يمكن نعتها عند درجة معينة من اضمحلالها بالدولة اللاسياسية .

والامر الابلغ في دلالته في فقرة انجلس هذه هو مرة اخرى كيفية طرح المسألة ضد الفوضويين . فالاشتراكيون-الديموقراطيون الراغبون في ان يكونوا تلامذة لانجلس قد تجادلوا مع الفوضويين ملايين المرات ابتداء من سنة ١٨٧٣ ولكنهم لم يجادلوا كما يمكن ويجب ان يجادل الماركسيون . ان التصور الفوضوي لالغاء الدولة هو تصور مشوش وغير

ثوري ، - هكذا طرح انجلس المسألة . فالفوضويون لا يريدون ان يروا الثورة على وجه الضبط في نشوئها وتطورها ، في مهامها الخاصة حيال العنف والسلطان والسلطة والدولة .

ان انتقاد الفوضوية المألوف لدى الاشتراكيين-الديموقراطيين المعاصرين قد اقتصر على هذا الابتذال البرجوازي الصغير الصرف : «نحن نعترف بالدولة ، اما الفوضويون فلا !» . وهذا الابتذال لا يمكنه طبعاً الا يبعد العمال المفكرين والثوريين ولو لحد محدود . اما انجلس فيدلي برأي آخر : انه يؤكد ان جميع الاشتراكيين يعترفون بأن الدولة تزول بنتيجة الثورة الاشتراكية . ثم يطرح بصورة ملموسة مسألة الثورة ، اي بالضبط تلك المسألة التي يتحاشاها في المعتاد الاشتراكيون-الديموقراطيون الانتهازيون تاركينها ، ان امكن القول ، لينفرد الفوضويون في «دراستها» . وما ان طرح انجلس هذه المسألة حتى تناول رأساً لبها : أما كان ينبغي للكومونة ان تلجأ **لحد اكبر** الى السلطة **الثورية للدولة** ، اي الى سلطة البروليتاريا المسلحة والمنظمة في طبقة سائدة ؟

ان الاشتراكية-الديموقراطية الرسمية السائدة تتحاشى في المعتاد مسألة مهام البروليتاريا الملموسة في الثورة اما بمجرد تهكم التافه البرجوازي الصغير واما ، في احسن الحالات ، بسفسطة التهرب : «من يعش ير» . وهكذا حصل الفوضويون على حق اتهام هذه الاشتراكية-الديموقراطية بانها تخون واجبها في امر تربية العمال تربية ثورية . لقد استفاد انجلس من خبرة الثورة البروليتارية الاخيرة بالضبط لكيما يدرس بالشكل الملموس الاتم ما وكيف ينبغي على البروليتاريا ان تفعله حيال البنوك وحيال الدولة على السواء .

٣ - رسالة الى بيبل

من اروع ، ان لم يكن الاروع ، ما ورد في مؤلفات ماركس وانجلس بصدد مسألة الدولة الفقرة التالية في رسالة وجهها انجلس الى بيبل في ١٨-٢٨ آذار (مارس) سنة ١٨٧٥ .

ونقول بين معترضتين ان هذه الرسالة قد نشرها بيبل لاول مرة ، على ما نعلم ، في المجلد الثاني من مذكراته («ذكريات من حياتي») الصادر في ١٩١١ ، اي بعد مضي ٣٦ سنة على تحريرها وارسالها .

فقد كتب انجلس الى بيبل ، منتقداً نفس مشروع برنامج غوتا الذي انتقده ماركس ايضاً في رسالته الشهيرة الى براكه (٢٨) ، ومتطرقاً بصورة خاصة الى مسألة الدولة قائلاً :

«. . . الدولة الشعبية الحرة صارت الى دولة حرة . والدولة الحرة تعني من الناحية اللغوية دولة حرة ازاء مواطنيها ، اي دولة ذات حكومة مستبدة . وينبغي الكف عن كل هذه الثرثرة بصدد الدولة ولا سيما بعد الكومونة التي لم تبق دولة بمعنى الكلمة الاصلي . لقد كفانا ما فقأ الفوضويون عيوننا بـ«الدولة الشعبية» ، رغم انه قد قيل دون لبس او غموض في مؤلف ماركس ضد برودون (٢٩) ثم في «البيان الشيوعي» ان الدولة مع اقامة النظام الاجتماعي الاشتراكي تحل نفسها بنفسها (sich auflöst) وتزول . ولما كانت الدولة عبارة عن مؤسسة ذات طابع عابر وحسب يتأتى استخدامها في النضال ، في الثورة ، لقمع الخصوم بالقوة ، فان الحديث عن الدولة الشعبية الحرة هو مجرد لغو : فما دامت البروليتاريا **بحاجة** الى الدولة ، فهي لا تحتاج اليها من اجل الحرية ، بل من اجل قمع خصومها ، وعندما يصبح بالامكان الحديث عن الحرية ، عندئذ تزول الدولة بوصفها الدولة . ولذا نحن نقترح الاستعاضة في كل مكان عن كلمة **الدولة** بكلمة «مشاعة» (Gemeinwesen) ، هذه الكلمة الالمانية القديمة الرائعة التي يتفق معناها ومعنى الكلمة الفرنسية «كومونة»» (ص ٣٢١-٣٢٢ من الطبعة الالمانية) .

ينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار ان هذه الرسالة تتناول برنامجاً حزبياً انتقده ماركس في رسالة مؤرخة بعد هذه

الرسالة ببضعة اسابيع فقط (رسالة ماركس مؤرخة في ٥ من ايار (مايو) سنة ١٨٧٥) ، وان انجلس كان يعيش آنذاك مع ماركس في لندن . ولذا عندما قال انجلس «نحن» في عبارته الاخيرة فهو دون شك يقترح باسمه وباسم ماركس على زعيم حزب العمال الالماني **شطب** كلمة «الدولة» **من البرنامج** والاستعاضة عنها بكلمة «**مشاعة**» .

وكم كان ناح بشأن «الفوضوية» متزعمو «الماركسية» الحالية المكيفة تبعاً لما يروق للانتهازيين لو اقترح عليهم ادخال مثل هذا التصحيح على البرنامج !

فلينوحوا . فالبرجوازية ستمدحهم على ذلك .

اما نحن فسنتابع عملنا . وعند اعادة النظر في برنامج حزبنا لا ريب في انه ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار نصيحة انجلس وماركس ، لكيما نكون اقرب من الحقيقة ، لكيما نرد الماركسية الى نصابها بتطهيرها من التشويهات ، لكيما نوجه بصورة اصح نضال الطبقة العاملة في سبيل تحررها . اغلب الظن انه لا يوجد بين البلاشفة خصوم لنصيحة انجلس وماركس . ولعل الصعوبة لن تكون في غير ايجاد الاصطلاح . ففي الالمانية كلمتان «للمشاعة» اختار منهما انجلس الكلمة التي **لا** تعني مشاعة على حدة ، بل مجموع المشاعات ، نظام المشاعات . اما في الروسية **فلا** توجد مثل هذه الكلمة ، وقد يقتضي الامر اختيار كلمة «كومونة» الفرنسية ، مع ان ذلك يخلق ايضاً بعض الارتباك .

«لم تبق الكومونة دولة بمعنى الكلمة الاصلي» — هذا هو تأكيد انجلس الاهم نظرياً . وهذا التأكيد مفهوم تماماً بعد ما عرضناه اعلاه . فقد **كفت** الكومونة عن ان تكون دولة ما دام لم يتأت عليها ان تقمع اكثرية السكان ، بل الاقلية (المستثمِرين) ، وقد حطمت آلة الدولة البرجوازية ؛ وبدلاً من القوة **الخاصة** للقمع ، برز على المسرح السكان انفسهم . وكل هذا ارتداد عن الدولة بمعناها الخاص . ولو توطدت الكومونة لـ«اضمحل» فيها تلقائياً ما بقي من آثار الدولة ، ولما

كان عليها ان «تلغي» مؤسسات الدولة : فان هذه ستبطل بقدر ما لا يبقى لها ما تقوم به .

«يفقأ الفوضويون عيوننا بـ«الدولة الشعبية»» . عندما قال انجلس ذلك كان يقصد بالدرجة الاولى باكونين وحملاته على الاشتراكيين-الديموقراطيين الالمان . ويعتبر انجلس هذه الحملات صحيحة **بمقدار** ما يكون مفهوم «الدولة الشعبية» ، شأنه شأن «الدولة الشعبية الحرة» سخيفاً وخارجاً عن الاشتراكية . وقد سعى انجلس الى تقويم نضال الاشتراكيين-الديموقراطيين الالمان ضد الفوضويين والى جعل هذا النضال صحيحاً من الناحية المبدئية والى تطهيره من الاوهام الانتهازية بصدد «الدولة» . ولكن واحر قلباه ! لقد ظلت رسالة انجلس مدة ست وثلاثين سنة مطوية في صندوق . وسنرى فيما يأتي ان كاوتسكي ، حتى بعد نشر هذه الرسالة ، قد استمر يكرر بعناد ، في الجوهر ، نفس الاخطاء التي حذر منها انجلس .

وقد وجه بيبل لانجلس رسالة جوابية مؤرخة في ٢١ من ايلول (سبتمبر) سنة ١٨٧٥ ، قال فيها فيما قال انه «يوافقه تماماً» على آرائه بشأن مشروع البرنامج وانه لام ليبكنخت على تنازله (ص ٣٣٤ من الطبعة الالمانية لمذكرات بيبل . المجلد ٢) . ولكن اذا ما اخذنا كراس بيبل «اهدافنا» وجدنا فيه آراء غير صحيحة ابداً بشأن الدولة :

«الدولة القائمة على **السيادة الطبقية** ينبغي ان تحول الى **دولة شعبية**» (الطبعة الالمانية لـ «Unsere Ziele» سنة ١٨٨٦ ، ص ١٤) .

هذا ما جاء في الطبعة **التاسعة** (التاسعة !) من كراس بيبل ! ولا مجال للاستغراب اذا ما تشربت الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية هذه الآراء الانتهازية بشأن الدولة لكثرة ما كررت بعناد ، لا سيما وان ايضاحات انجلس الثورية قد خبئت في الصندوق ، وجميع ظروف الحياة كانت «تنسي» الثورة لامد طويل .

٤ ـ انتقاد مشروع برنامج ارفورت

عند بحث التعاليم الماركسية بشأن الدولة لا يمكن للمرء ان يغفل انتقاد انجلس لمشروع برنامج ارفورت (٣٠) ، في رسالة الانتقاد التي ارسلها انجلس الى كاوتسكي في ٢٩ من حزيران (يونيو) ١٨٩١ والتي لم تنشر في «Neue Zeit» **الا** بعد مضي عشر سنوات ، ذلك لان هذا الانتقاد يتناول بالضبط وبصورة رئيسية النظرات **الانتهازية** في الاشتراكية-الديموقراطية حول مسائل تنظيم **الدولة** .

ونشير في سياق الحديث الى ان انجلس ادلى كذلك في مسائل الاقتصاد بملاحظة قيمة جداً تبين كيف كان يتتبع بانتباه وامعان فكر تغيرات الرأسمالية الحديثة بالذات وكيف استطاع بسبب ذلك ان يستشف لحد ما مهام عهدنا ، العهد الامبريالي . وها هي ذي هذه الملاحظة : فبصدد كلمة «اللامنهاجية» (Planlosigkeit) الواردة في مشروع البرنامج لوصف الرأسمالية كتب انجلس :

«. . .اذا كنا ننتقل من الشركات المساهمة الى التروستات التي تخضع لنفسها وتحتكر فروعاً صناعية برمتها ، فهذا ليس فقط نهاية الانتاج الخاص ، بل انما هو كذلك نهاية اللامنهاجية» («Neue Zeit» ، السنة ٢٠ ، المجلد ١ ، سنتي ١٩٠١-١٩٠٢ ، ص ٨) .

نحن هنا حيال الامر الاساسي في التقدير النظري للرأسمالية الحديثة ، اي للامبريالية ، ونعني ان الرأسمالية تتحول الى **رأسمالية** احتكارية . ولا بد من الاشارة الى كلمة «رأسمالية» ، لان الغلطة الشائعة جداً هي الزعم الاصلاحي البرجوازي القائل ان الرأسمالية الاحتكارية او رأسمالية الدولة الاحتكارية **لم تبق** رأسمالية وانه يمكن ان يطلق عليها اسم «اشتراكية الدولة» والى ما هنالك . يقيناً ان التروستات لم تعط وهي لا تعطي حتى الآن ولا تستطيع ان تعطي المنهاجية الكاملة . ولكن بمقدار ما تعطي المنهاجية وبمقدار ما يحسب

طواغيت رأس المال سلفاً مقادير الانتاج في النطاق الوطني او حتى العالمي وبمقدار ما يضبطونه بصورة منهاجية ، نبقى على كل حال في ظل **الرأسمالية** ، وان في مرحلة جديدة لها ، ولكن في ظل الرأسمالية على التأكيد . اما «قرب» **هذه** الرأسمالية من الاشتراكية فينبغي ان يكون لممثلي البروليتاريا الحقيقيين حجة تدعم اقتراب الثورة الاشتراكية وسهولتها وامكان تحقيقها وضرورتها الملحة العاجلة ، ولا ينبغي ان يكون بوجه حجة للوقوف موقف التغاضي من انكار هذه الثورة ومن تجميل الرأسمالية ، الامر الذي ينهمك فيه جميع الاصلاحيين .

ولكن لنعد الى مسألة الدولة . يعطي انجلس هنا اشارات ثمينة جداً في ثلاث نواح : اولاً ، في مسألة الجمهورية ، وثانياً ، بصدد علاقة المسألة القومية بتنظيم الدولة ، وثالثاً ، بصدد الادارة الذاتية المحلية .

اما فيما يخص الجمهورية ، فان انجلس قد جعل منها مركز الثقل في انتقاده لمشروع برنامج ارفورت . واذا ما تذكرنا مدى الاهمية التي اكتسبها برنامج ارفورت في كامل الاشتراكية-الديموقراطية العالمية واذا ما تذكرنا كيف غدا نموذجاً للاممية الثانية بأكملها ، يمكننا ان نقول دون مغالاة ان انجلس ينتقد هنا الانتهازية في الاممية الثانية بأكملها .

لقد كتب انجلس :

«ثمة نقص كبير في مطالب المشروع السياسية . **فهو خال مما** (التشديد لانجلس) كان ينبغي قوله بالضبط» .

وبعد ذلك يوضح ان الدستور الالماني هو ، اساساً ، نسخة عن دستور سنة ١٨٥٠ الرجعي منتهى الرجعية وان الريخستاغ ليس ، على حد تعبير ولهلم ليبكنخت ، غير «ورقة تين الحكم المطلق» وان الرغبة في تحقيق «تحويل جميع ادوات العمل الى ملكية عامة» على اساس الدستور الذي اعطى الدول الصغيرة واتحاد الدويلات الالمانية الصبغة الشرعية هي «سخافة بينة» .

«تناول هذا الموضوع امر خطر» . هذا ما اضافه انجلس الذي كان يعرف خير معرفة ان وضع مطلب الجمهورية علناً في البرنامج لا يمكن في المانيا . ولكن انجلس لا يرضخ ببساطة لهذا الاعتبار الذي يكتفي به «الجميع» . بل يستطرد : «ولكنه يجب تحريك القضية على كل حال بهذا الشكل او ذاك . وتظهر مدى ضرورة ذلك الانتهازية الشائعة (einreißende) اليوم بالذات في قسم كبير من الصحافة الاشتراكية-الديموقراطية . فلخشيتهم من بعث مفعول قانون مكافحة الاشتراكيين (٣١) او لتذكرهم بعض ما ادلي به في ظل هذا القانون من تصريحات قبل اوانها ، يريدون الآن من الحزب ان يعترف بان الاوضاع القانونية الراهنة في المانيا كافية لتحقيق جميع مطالبه بصورة سلمية ...»

اما ان الاشتراكيين-الديموقراطيين الالمان قد تصرفوا بدافع الخشية من بعث مفعول القانون الاستثنائي ، فان انجلس يطرح هذا الواقع الاساسي في المقدمة ، وينعته ، بلا مواربة ، بالانتهازية ، ويعلن ان الحلم بالطريق «السلمي» هو امر باطل تماماً ، وذلك بالضبط نظراً لعدم وجود الجمهورية والحريات في المانيا . وقد كان انجلس على ما يكفي من الاحتراس لكيما يبقي يديه طليقتين . فهو يعترف بان «في الامكان» في البلدان الجمهورية او التي توجد فيها الحريات بصورة وافية جداً «تصور» («تصور» وحسب !) التطور السلمي الى الاشتراكية ، ولكنه يكرر قائلاً ان في المانيا ،

«... في المانيا ، حيث الحكومة كلية الجبروت تقريباً وحيث مجلس الريخستاغ وسائر المؤسسات التمثيلية الاخرى لا تملك من السلطة الحقيقية شيئاً ، ان ينادي المرء في المانيا بشيء من هذا القبيل ولا سيما دونما داع لذلك ، فانما يعني انه يرفع ورقة التين عن الحكم المطلق ويستر عوراته بجسده ...»

والحقيقة ان معظم الزعماء الرسميين للحزب الاشتراكي-الديموقراطي الالماني الذي اخفى هذه الارشادات «في صندوق» قد اصبحوا في الواقع مسترين على الحكم المطلق .

«... ومثل هذه السياسة لا تستطيع في نهاية الامر غير جر الحزب الى طريق الضلال . يضعون في المقام الاول مسائل سياسية عامة مجردة ويسترون بهذا الشكل المسائل الملموسة المباشرة التي تفرض نفسها بنفسها في جدول الاعمال عند اول احداث هامة ، عند اول ازمة سياسية . وهل يمكن ان تكون نتيجة ذلك غير واقع ان الحزب يجد نفسه فجأة وفي الساعة الحاسمة في حالة عجز ، غير واقع ان الحزب يجد نفسه في حالة الغموض وانعدام الوحدة حيال المسائل الحاسمة ، لانه لم يسبق له ابداً ان بحث هذه المسائل ...

ان هذا النسيان للاعتبارات الكبرى ، الجذرية حرصاً على مصالح اليوم العرضية ، وهذا الركض وراء النجاحات العرضية ، وهذا النضال من اجلها دونما حساب للعواقب ، وهذه التضحية بمستقبل الحركة في سبيل الحاضر ، ان كل ذلك قد تكون له دوافع «نزيهة» ايضاً . ولكن هذا هو الانتهازية ، وهو يبقى الانتهازية ، ولعل الانتهازية «النزيهة» هي اخطر الانتهازيات ...

واذا كان ثمة امر لا شك فيه فهو واقع ان حزبنا والطبقة العاملة لا يمكنهما الوصول الى السيادة الا في ظل شكل سياسي هو كالجمهورية الديموقراطية . حتى ان هذه الاخيرة هي الشكل الخاص لديكتاتورية البروليتاريا كما برهنت ذلك الثورة الفرنسية الكبرى ...»

يكرر انجلس في هذه الفقرة بصيغة واضحة كل الوضوح تلك الفكرة الاساسية التي تخللت جميع مؤلفات ماركس ، نعني ان الجمهورية الديموقراطية هي اقصر الطرق الى ديكتاتورية البروليتاريا . لان هذه الجمهورية ، مع انها لا تزيل لاي قدر سيادة راس المال وبالتالي ظلم الجماهير والنضال الطبقي ،

تفضي حتماً الى توسيع هذا النضال وتسعيره وكشفه وتشديده ، لدرجة ان امكانية تأمين مصالح جماهير المظلومين الجذرية ، متى ظهرت هذه الامكانية ، تتحقق حتماً وبوجه الحصر في ديكتاتورية البروليتاريا وفي قيادة هذه الجماهير من قبل البروليتاريا . وهذه ايضاً بالنسبة للاممية الثانية بأكملها «كلمات منسية» من الماركسية ، وقد اظهر نسيانها بجلاء خارق تاريخ حزب المناشفة خلال نصف السنة الاول من ثورة سنة ١٩١٧ الروسية .

لقد تناول انجلس مسألة الجمهورية الاتحادية من زاوية التركيب القومي للسكان وكتب :

«ماذا ينبغي ان يحل محل المانيا الحالية ؟» (ذات الدستور الملكي الرجعي والتقسيم الذي لا يقل رجعية الى دول صغيرة ، هذا التقسيم الذي يخلد خصائص «البروسية» بدلاً من ان يذيبها في المانيا ككل) «في رأيي لا تستطيع البروليتاريا ان تطبق غير شكل جمهورية موحدة لا تتجزأ . ما تزال الجمهورية الاتحادية ضرورية حتى الآن ، بوجه عام ، في اراضي الولايات المتحدة المترامية الاطراف ، رغم انها اخذت تصبح منذ الآن عقبة في شرقها . وهي تكون خطوة الى الامام في انجلترا حيث تعيش في الجزيرتين اربع امم وحيث توجد جنباً الى جنب ، رغم كون البرلمان واحداً ، ثلاثة انظمة تشريعية . وهي قد غدت في سويسرا الصغيرة من امد بعيد عقبة . واذا كان لا يزال من الممكن هناك الصبر على الجمهورية الاتحادية فذلك لسبب واحد هو ان سويسرا تكتفي بدور عضو سلبي صرف في نظام الدول الاوروبية . والتنظيم الاتحادي على النمط السويسري يكون بالنسبة لالمانيا خطوة هائلة الى وراء . ثمة نقطتان تميزان الدولة الاتحادية عن الدولة الموحدة كلياً هما واقع ان لكل دولة منفردة منضمة الى الاتحاد تشريعها المدني والجزائي الخاص ونظامها القضائي الخاص ، ثم واقع انه الى جانب مجلس الشعب يوجد

مجلس ممثلين عن الدول يصوت فيه كل كانتون (ولاية) بوصفه كانتوناً بصرف النظر عما اذا كان كبيراً ام صغيراً» . والدولة الاتحادية في المانيا شكل انتقالي الى دولة موحدة تماماً . ولا ينبغي الرجوع الى وراء بـ«الثورة من اعلى» في سنتي ١٨٦٦ و ١٨٧٠ ، بل اتمامها بـ«حركة من اسفل» .

ان انجلس لا يقف موقف عدم الاكتراث من مسألة اشكال الدولة ، وليس هذا وحسب ، بل يحاول بالعكس ان يحلل باقصى الدقة الاشكال الانتقالية بالذات ، لكيما يحدد ، تبعاً للخصائص التاريخية الملموسة لكل حالة بعينها ، الامر التالي : انتقالاً **من اي شيء الى اي شيء** يعتبر الشكل الانتقالي المعني .

ان انجلس شأنه شأن ماركس يدافع ، من وجهة نظر البروليتاريا والثورة البروليتارية ، عن المركزية الديموقراطية ، عن الجمهورية ككل لا يتجزأ . وهو يرى في الجمهورية الاتحادية اما حالة استثنائية وعقبة تعيق التطور واما انتقالاً من الملكية الى الجمهورية المركزية ، «خطوة الى امام» في ظروف خاصة معينة . وبين هذه الظروف الخاصة ، تبرز المسألة القومية .

اننا لا نرى لا عند انجلس ولا عند ماركس ، بالرغم من انتقادهما دونما رحمة لرجعية الدول الصغيرة ولتغطية هذه الرجعية بالمسألة القومية في حالات معينة ، ولو ظلاً من النزوع الى التهرب من المسألة القومية – الخطيئة التي كثيراً ما يقترفها الماركسيون الهولنديون والبولونيون الذين ينطلقون من النضال المشروع تماماً ضد النزعة القومية البرجوازية الصغيرة الضيقة في دولتي«هم» الصغيرتين .

فحتى في انجلترا ، حيث يبدو ان الظروف الجغرافية ووحدة اللغة وتاريخ قرون عديدة قد «وضعت حداً» للمسألة القومية بالنسبة لمختلف المناطق الصغيرة بانجلترا ، حتى في انجلترا يحسب انجلس الحساب لواقع بين هو كون المسألة القومية ما تزال قائمة ، ولذلك يعترف بالجمهورية الاتحادية «خطوة الى

امام» . وبديهي انه لا يوجد هنا ولو ظل للعدول عن انتقاد نواقص الجمهورية الاتحادية وعن الدعاية والنضال الحازمين تماماً في سبيل جمهورية ديموقراطية مركزية موحدة .

ولكن انجلس لم يفهم المركزية الديموقراطية قط بالمعنى البيروقراطي الذي يعطيه لهذا المفهوم الايديولوجيون البرجوازيون وصغار البرجوازيين ومن هؤلاء الفوضويون . فالمركزية في نظر انجلس لا تنفي بتاتاً الادارة الذاتية المحلية الواسعة النطاق التي ، في حالة ذود «الكومونات» والمقاطعات طوعاً عن وحدة الدولة ، تزيل دون شك كل مظهر من مظاهر البيروقراطية وكل مظهر من مظاهر «اصدار الاوامر» من اعلى .

وقد كتب انجلس مطوراً مفاهيم الماركسية البرنامجية بصدد الدولة :

«... وهكذا ، جمهورية موحدة ولكن ليست كالجمهورية الفرنسية الحالية التي ليست سوى عبارة عن امبراطورية بدون امبراطور مؤسسة في سنة ١٧٩٨ . فمن سنة ١٧٩٢ الى سنة ١٧٩٨ ، كانت كل محافظة فرنسية وكل بلدية (Gemeinde) تمارس الادارة الذاتية الكاملة على النمط الاميركي ، وينبغي ان يحقق ذلك عندنا ايضاً . اما مسألة كيف ينبغي ان تنظم الادارة الذاتية وكيف يمكن الاستغناء عن الدواوينية ، فهو ما اظهرته وبرهنته لنا اميركا والجمهورية الفرنسية الاولى ، وهو ما تظهره ايضاً لنا الآن كندا واوستراليا والمستعمرات الانجليزية الاخرى . ومثل هذه الادارة الذاتية على صعيد الاقاليم (المحافظات) والبلديات هي منظمات حرة اكثر جداً ، مثلاً ، من الاتحادية السويسرية ، حيث الولاية في الحقيقة مستقلة جداً حيال البوند» (اي حيال الدولة الاتحادية بمجموعها) «ولكنها مستقلة كذلك حيال القضاء (Bezirk) وحيال البلدية . فحكومات الولايات تعين مديري الاقضية (Statthalter) ومديري البوليس ، الامر المعدوم تماماً في بلدان اللغة الانجليزية ، وهو ما يتوجب علينا

ان نستأصله تماماً عندنا في المستقبل كالمحافظين ومديري الاقضيــــة البروسيين» (المفوضين ، مدراء الشرطـــة ، المحافظين وبوجه عام جميع الموظفين الذين يعينون من اعلى) . ووفقاً لذلك يقترح انجلس ان تصاغ في البرنامج مادة الادارة الذاتية بالشكل التالي : «الادارة الذاتيـة التامة في الاقاليم» (المديريات او المحافظات) ، «في القضاء والبلدية عن طريق موظفين ينتخبون على اساس حـــق الانتخاب العام ؛ الغاء جميع السلطات المحلية والاقليمية التي تعينها الدولة» .

سبـق لي ان اشرت في جريدة «البرافدا» (٣٢) (العدد ٦٨ الصادر في ٢٨ ايار - مايو - سنة ١٩١٧) التي اغلقتهـا حكومة كيرنسكي وغيره من الوزراء «الاشتراكيين» الى انه في هذه النقطة - التي ليست طبعاً بالوحيدة قط - قد ارتد اصحابنا الممثلون الاشتراكيون المزعومون للديموقراطيـة المزعومـة الثورية المزعومة ارتداداً فاضحاً **عن الديموقراطية** * . ومفهوم ان يكون هؤلاء الناس الذين ربطوا انفسهـم بـ«ائتلاف» مـــع البرجوازية الامبريالية قد بقوا صماً حيال هذه الملاحظات .

ومن اقصى الاهمية الاشارة الى ان انجلس ، اعتماداً على الوقائع ، قد دحض على اساس مثل دقيق للغاية وهماً مـن الاوهام المنتشرة جداً ، ولا سيما بين الديموقراطية البرجوازية الصغيرة ، مؤداه ان الجمهورية الاتحادية تعني حتماً حريات اوفى مما في الجمهورية المركزية . وهذا غير صحيح . فالوقائع التي ذكرها انجلس بخصوص الجمهورية الفرنسية المركزية في سنوات ١٧٩٢-١٧٩٨ والجمهورية السويسرية الاتحادية تدحض هذا الزعم . ان الجمهورية المركزية الديموقراطية حقاً قد اعطت حريات **اوفى** مما اعطته الجمهورية الاتحادية . او بعبارة اخرى : ان **اوفى** حرية عرفها التاريخ على الصعيد المحلي وعلى صعيـد المحافظة والخ . ، قد اعطتها الجمهورية **المركزية** ، لا الجمهورية الاتحادية .

---

* راجعوا مقال لينين «مسالة مبدئية» . **الناشر** .

ان هذا الواقع ، شأنه شأن مسألة الجمهورية الاتحادية والجمهورية المركزية والادارة الذاتية المحلية بوجه عام كانت دعايتنا الحزبية ولا تزال لا تخصص لهما قدراً كافياً من الاهتمام .

٥ ـ مقدمة سنة ١٨٩١ لمؤلف ماركس «الحرب الاهلية»

في مقدمة الطبعة الثالثة من مؤلف «الحرب الاهلية في فرنسا» – وهذه المقدمة تحمل تاريخ ١٨ آذار (مارس) سنة ١٨٩١ ونشرت لاول مرة في مجلة «Neue Zeit» – يعطي انجلس ، الى جانب ما اعطاه عرضاً من ملاحظات قيمة حول المسائل ذات الصلة بالموقف من الدولة ، تلخيصاً رائع الوضوح لدروس الكومونة (٣٣) . وهذا التلخيص المعمق بكل خبرة مرحلة عشرين سنة تفصل المؤلف عن الكومونة والموجه خصيصاً ضد «الايمان الاعمى الخرافي بالدولة» المنتشر في المانيا يمكن ان يوصف بحق بأنه **آخر كلمة** للماركسية في المسألة التي نبحثها .

يلاحظ انجلس :

«بعد كل ثورة في فرنسا كان العمال مسلحين ولذلك كان تجريد العمال من السلاح هو اول المقتضيات بالنسبة للبرجوازيين المتربعين على دست الحكم . ولذا ، بعد كل ثورة ينتصر فيها العمال ينشب نضال جديد ينتهي بهزيمتهم ...»

ان حاصل خبرة الثورات البرجوازية مقتضب بمقدار بلاغة مدلوله . ان جوهر القضية ، بما في ذلك بصدد مسألة الدولة (**هل توجد اسلحة لدى الطبقة المظلومة ؟**) قد اشير اليه هنا بصورة رائعة . وهذا الجوهر عينه هو ما يتحاشاه في الغالب الاساتذة الواقعون تحت تأثير الايديولوجية البرجوازية شأنهم شأن الديموقراطيين صغار البرجوازيين . ففي ثورة سنة ١٩١٧ الروسية اولي «المنشفي» ، «الماركسي-هو-ايضاً» ، تسيريتيلي شرف (شرف كافينياك !) افشاء سر الثورات

البرجوازية هذا . لقد زل لسان تسيريتيلي في خطابه «التاريخي» ، في ١١ من حزيران (يونيو) ، واعلن ان البرجوازية قد قررت نزع اسلحة عمال بتروغراد متظاهراً طبعاً بان هذا القرار من عندياته وبانه ضرورة تفرضها مصلحة «الدولة» بوجه عام ! (٣٤) .

ان الخطاب التاريخي الذي القاه تسيريتيلي في ١١ من حزيران سيكون طبعاً لكل مؤرخ من مؤرخي ثورة سنة ١٩١٧ دليلاً من اوضح الادلة يظهر كيف انتقلت كتلة الاشتراكيين-الثوريين والمناشفة التي يتزعمها السيد تسيريتيلي الى جانب البرجوازية ، **ضد** البروليتاريا الثورية .

وثمة ملاحظة اخرى ابداها انجلس عرضاً تتصل ايضاً بمسألة الدولة وتتعلق بالدين . فمن المعروف ان الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية ، بمقدار ما كانت تتفسخ وتوغل في الانتهازية ، كانت تنزلق اكثر فاكثر نحو تأويل خاطئ مبتذل للصيغة المعروفة : «اعلان الدين قضية شخصية» . فهذه الصيغة كانت تؤوّل بشكل يبدو منه ان الدين قضية شخصية **حتى بالنسبة لحزب** البروليتاريا الثورية ! ! وضد هذه الخيانة التامة بالذات لبرنامج البروليتاريا الثوري قد ثار انجلس الذي لم يلاحظ في سنة ١٨٩١ غير **اضعف** بواكير الانتهازية في حزبه ، الامر الذي جعله يصوغ عباراته بأشد الاحتراس :

«ولما كان العمال وحدهم تقريباً ، او ممثلوهم المعترف بهم ، هم الذين يجلسون في الكومونة ، فقد حملت المقررات التي اتخذتها طابعاً بروليتارياً صريحاً . وهذه المقررات ، اما انها نصت على اجراء اصلاحات تخلت البرجوازية الجمهورية عنها لمجرد الجبن الدنيء ، وتشكل الاساس الضروري لقيام الطبقة العاملة بالنشاط الحر . ومثل ذلك تحقيق المبدأ القائل ان الدين **بالنسبة للدولة** هو مسألة شخصية بحتة . واما ان الكومونة اصدرت اوامر كانت في مصلحة الطبقة العاملة بصورة مباشرة واحدثت ، من ناحية جزئية ، شقاً عميقاً في نظام المجتمع القديم . . .»

لقد تعمد انجلس الاشارة الى عبارة «بالنسبة للدولة» ، مصوباً الضربة لا الى جفن بل الى حدقة عين الانتهازية الالمانية التي اعلنت الدين قضية شخصية **بالنسبة للحزب** وهبطت بهذا الشكل بحزب البروليتاريا الثورية الى مستوى البرجوازية الصغيرة «ذات التفكير الحر» والمبتذلة غاية الابتذال والمستعدة للموافقة على وجود المرء خارج نطاق الدين ، ولكنها تتخلى عن مهمة النضال **الحزبي** ضد افيون الدين الذي يخبل الشعب .

ان مؤرخ الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية في المستقبل ، عندما يبحث عن اسباب افلاسها المشين في سنة ١٩١٤ ، سيجد مادة وفيرة حول هذه المسألة ، ابتداء من التصريحات المراوغة التي تفتح الباب على مصراعيه امام الانتهازية ، والواردة في مقالات الزعيم الفكري لهذا الحزب كاوتسكي ، وانتهاء بموقف الحزب من «Los-von-Kirche-Bewegung» (حركة الانفصال عن الكنيسة) في سنة ١٩١٣ (٣٥) .

ولكن لنر الآن كيف لخص انجلس بعد مضي عشرين سنة على الكومونة الدروس التي اعطتها للبروليتاريا المناضلة .

واليكم اية دروس وضعها انجلس في المقام الاول :

«...ان السلطة الظالمة التي تمتعت بها الحكومة المركزية السابقة والجيش والشرطة السياسية والبيروقراطية التي كان نابليون قد انشأها في سنة ١٧٩٨ ، والتي تسلمتها منذ ذلك الحين كل حكومة جديدة كأداة مرغوب فيها واستخدمتها ضد اعدائها — ان هذه السلطة بالتحديد كان ينبغي ان تسقط في كل مكان في فرنسا تماماً كما سقطت في باريس .

لقد كان على الكومونة ان تدرك منذ بداية الامر بان الطبقة العاملة ، وقد جاءت الى الحكم ، لا تستطيع ان تستمر في تصريف الامور بواسطة جهاز الدولة القديم ؛ وانه ينبغي على الطبقة العاملة ، لكي لا تفقد ثانية السيادة التي ظفرت بها للتو ، ان تطيح ، من جهة ، بجهاز الاضطهاد القديم جميعه ، الذي كان يستخدم سابقاً

ضدها ، كما كان عليها ، من جهة اخرى ، ان تحمي نفسها من نوابها وموظفيها بالاعلان انهم جميعاً ، ودون استثناء ، عرضة للسحب والاستبدال في اي وقت كان ...»

يشير انجلس المرة بعد المرة الى ان الدولة تبقى الدولة ، ليس فقط في ظل النظام الملكي ، بل **ايضاً في ظل الجمهورية الديموقراطية** ، بمعنى انها تحتفظ بسمتها المميزة الرئيسية : تحويل الموظفين ، «خدم المجتمع» ، هيئاته ، الى **اسياد** له .

«...وللحيلولة دون تحول الدولة واجهزة الدولة على هذا النحو من خدم للمجتمع الى اسياد له – وهو تحول لا مناص منه في جميع الدول السابقة – لجأت الكومونة الى وسيلتين صائبتين : اولاً ، عينت في جميع الوظائف – الادارية والقضائية والتعليمية – اشخاصاً منتخبين على اساس حق الاقتراع العام واقرت في الوقت نفسه حق سحب هؤلاء المنتخبين في اي وقت بقرار من منتخبيهم . ثانياً ، لم تدفع لجميع الموظفين ، كباراً وصغاراً ، الا الاجور التي يتقاضاها العمال الآخرون . كان اعلى مرتب تدفعه الكومونة على العموم هو ٦٠٠٠ فرنك * . وبهذه الطريقة اقيم حاجز امين في وجه الركض وراء المناصب الرابحة وفي وجه الوصولية ، حتى بغض النظر عن التفويضات الملزمة التي كانت تصدر للمندوبين في الهيئات التمثيلية ، والتي ادخلتها الكومونة بالاضافة الى ذلك ...»

يقترب انجلس هنا من ذلك الحد الذي يستوقف النظر حيث ، من جهة ، **تتحول** الديموقراطية المستقيمة الى

---

* هذا المبلغ يعادل تقريباً ، من الناحية الرسمية ، ٢٤٠٠ روبل ويقرب من ٦٠٠٠ روبل حسب السعر الحالي . ولا يغتفر قط سلوك اولئك البلاشفة الذين يقترحون ، مثلاً ، ان تكون الرواتب ٩٠٠٠ روبل في بلديات المدن ولا يقترحون ان يكون الراتب الاقصى **في نطاق الدولة كلها** ٦٠٠٠ روبل ، وهو مبلغ كاف (٣٦) .

اشتراكية **وتتطلب** ، من الجهة الاخرى ، الاشتراكية . ذلك لان الغاء الدولة يقتضي تحويل وظائف الدولة الى عمليات من المراقبة والحساب بسيطة بحيث تصبح في متناول وفي طاقة الاكثرية الكبرى من السكان وثم جميع السكان عن آخرهم . وازالة الوصولية بصورة تامة تقتضي ان **لا** تصبح المناصب «المشرّفة» في خدمة الدولة ، حتى ولو كانت لا تدر دخلاً ، جسوراً للقفز الى المناصب ذات المداخيل الكبيرة في البنوك والشركات المساهمة ، كما يحدث **دائماً** في جميع البلدان الرأسمالية حتى ذات الحريات الاوفى .

ولكن انجلس لا يقترف الخطأ الذي يقترفه ، مثلاً ، بعض الماركسيين في مسألة حق الامم في تقرير مصيرها : فهم يقولون ان هذا الحق يستحيل في ظل الرأسمالية ولا لزوم له في ظل الاشتراكية . ومثل هذا الرأي الذي يدعي الذكاء والمغلوط في الواقع يمكن تكراره بصدد **كل** مؤسسة ديموقراطية بما في ذلك دفع المرتبات المتواضعة للموظفين ، لان الديموقراطية المستقيمة كل الاستقامة مستحيلة في ظل الرأسمالية ، اما في ظل الاشتراكية **فتضمحل** كل ديموقراطية .

وهذه سفسطة من نوع تلك المزحة القديمة : هل يصبح الانسان اصلع اذا ما سقطت من رأسه شعرة ؟

تطوير الديموقراطية **حتى النهاية** والبحث عن **اشكال** هذا التطوير والتحقق منها **فعلاً** الخ . ، كل هذا هو مهمة من مهام النضال من اجل الثورة الاجتماعية . فما من ديموقراطية اذا اخذت على حدة ، تعطي الاشتراكية ، ولكن الديموقراطية في الحياة «لا تؤخذ» قط «على حدة» بل «تؤخذ مع المجموع» ، وتؤثر تأثيرها على الاقتصاد ايضاً وتحفز تطوره وتتعرض لتأثير التطور الاقتصادي ، الخ . . هذا هو دياليكتيك التاريخ الحي .

يستطرد انجلس :

«. . .هذا التفجير (Sprengung) لسلطة الدولة السابقة والاستعاضة عنها بسلطة جديدة ، ديموقراطية حقاً ، انما جاء وصفهما بالتفصيل في الفصل الثالث من «الحرب

الاهلية» . ولكنه كان من الضروري ان نقف هنا وقفة قصيرة مرة اخرى عند بعض ملامح هذه الاستعاضة ، لان الايمان الخرافي بالدولة قد انتقل ، في المانيا بوجه التحديد ، من الفلسفة الى الوعي العام للبرجوازية وحتى لكثير من العمال . فالدولة ، وفق تعاليم الفلاسفة ، هي «تحقيق الفكرة» او هي ، مترجمة الى لغة الفلاسفة ، مملكة الله على الارض ، الدولة هي المجال الذي تتحقق فيه او ينبغي ان تتحقق فيه الحقيقة والعدالة الازليتان . ومن هنا ينبثق الاحترام الخرافي للدولة ولكل ما يتصل بها ، وهو احترام يترسخ بسهولة اكبر لكون الناس معتادين ، منذ الطفولة ، ان يتصوروا ان الشؤون والمصالح التي تعود الى المجتمع بأسره لا يمكن تحقيقها والحفاظ عليها الا بالطريقة المتبعة في الماضي ، اي بواسطة الدولة وموظفيها الذين يمنحون المناصب الرابحة . ويتصور الناس انهم يخطون الى امام خطوة خارقة في جرأتها اذا تخلوا عن الايمان بالملكية الوراثية واصبحوا من انصار الجمهورية الديموقراطية . اما في الحقيقة ، فان الدولة ليست الا جهازاً لقمع طبقة من قبل طبقة اخرى ، وهذا ما يصدق على الجمهورية الديموقراطية بدرجة لا تقل اطلاقاً عن صدقه على الملكية . والدولة ، حتى في احسن الحالات ، شر ترثه البروليتاريا المنتصرة في الكفاح من اجل السيطرة الطبقية ؛ والبروليتاريا المنتصرة ، شأنها في ذلك شأن الكومونة ، ستضطر الى بتر اسوأ جوانب هذا الشر في الحال حتى يحين ذلك الوقت الذي يستطيع فيه جيل تربى في ظروف اجتماعية جديدة حرة ان يطرح بعفاشة الدولة بكاملها فوق كوم النفايات» .

لقد حذر انجلس الالمان من ان ينسوا في حالة الاستعاضة عن الملكية بالجمهورية اسس الاشتراكية في مسألة الدولة بوجه عام . ويبدو تحذيره الآن درساً موجهاً بصورة مباشرة الى

السادة تسيريتيلي وتشيرنوف واضرابهما الذين اظهروا في نشاطهم «الائتلافي» ايماناً خرافياً بالدولة وخشوعاً خرافياً امامها !

ملاحظتان ايضاً : ١) اذا كان انجلس يقول ان الدولة تظل «جهازاً لاضطهاد طبقة لطبقة اخرى» في الجمهورية الديموقراطية «بدرجة لا تقل» عما في الملكية ، فان ذلك لا يعني بتاتاً ان البروليتاريا يجب الا تكترث **بشكل** الاضطهاد كما «يعلّم» بعض الفوضويين . **فشكل** النضال الطبقي والاضطهاد الطبقي الاكثر سعة وحرية وسفوراً يسهل الى حد كبير جداً للبروليتاريا نضالها في سبيل القضاء على الطبقات بوجه عام .

٢) لماذا لا يستطيع ان يطرح بصورة تامة عفاشة الدولة هذه بكاملها الا جيل جديد ؟ انه سؤال يتعلق بمسألة تجاوز الديموقراطية وهي التي ننتقل لتناولها .

٦ ـ انجلس ومسألة تجاوز الديموقراطية

تأتى لانجلس ان يفصح عن رأيه في هذا الموضوع في سياق الحديث بمسألة عدم الدقة **العلمية** في تسمية «الاشتراكي-الديموقراطي» .

فان انجلس ، في المقدمة التي وضعها لمجموعة مقالاته التي نشرها في سنوات العقد الثامن وتناول فيها شتى المواضيع وبصورة رئيسية المواضيع «الامية» («Internationales aus dem «Volksstaat»» *) – تلك المقدمة المؤرخة في ٣ من كانون الثاني (يناير) ١٨٩٤ ، اي قبل وفاته بسنة ونصف – ، قد كتب انه يستعمل في جميع المقالات كلمة «شيوعي» **لا** تعبير «اشتراكي-ديموقراطي» ، لان البرودونيين في فرنسا واللاساليين في المانيا (٣٧) كانوا يسمون انفسهم في ذلك الحين اشتراكيين-ديموقراطيين .

---

* «في المواضيع الامية من «الدولة الشعبية»» . **الناشر** .

ويستطرد انجلس :

«... ولذلك كان من المستحيل كل الاستحالة بالنسبة لماركس وبالنسبة لي استعمال هذا التعبير المطاط للافصاح عن وجهة نظرنا الخاصة . وفي الوقت الحاضر يختلف الامر ، ولربما غدا في الامكان تمشية (mag passieren) هذا التعبير («اشتراكي-ديموقراطي») ، مع انه يبقى غير دقيق (unpassend ، غير ملائم) بالنسبة لحزب برنامجه الاقتصادي ليس مجرد برنامج اشتراكي بوجه عام ، ولكنه شيوعي بصورة مباشرة ، بالنسبة لحزب هدفه السياسي النهائي هو تجاوز الدولة بأكملها وبالتالي الديموقراطية ايضاً . ان اسماء الاحزاب السياسية **الحقيقية** (التشديد لانجلس) لا تنطبق عليها كل الانطباق بحال ؛ فالحزب يتطور ، في حين يبقى الاسم» .

ان رجل الديالكتيك انجلس قد ظل حتى آخر ايامه اميناً للديالكتيك . فهو يقول : لقد كان لدينا ، ماركس وانا ، اسم للحزب رائع ، دقيق من الناحية العلمية ، ولكن لم يكن هناك حزب حقيقي ، اي حزب بروليتاري جماهيري . والآن (اواخر القرن التاسع عشر) يوجد حزب حقيقي ، ولكن اسمه غير صحيح من الناحية العلمية . لا بأس ، «ماشية» ، المهم ان **يتطور** الحزب ، المهم الا يخفى عليه عدم الدقة العلمية في تسميته والا يعيقه عن التطور في الاتجاه الصحيح !

ولعل ظريفاً من الظرفاء يأخذ في تعزيتنا نحن البلاشفة ايضاً على طريقة انجلس : عندنا حزب حقيقي ، وهو يتطور على ما يرام ؛ «ماشية» هذه الكلمة الفارغة الشوهاء «بولشفيك» * التي لا تفصح بتاتاً عن شيء غير ظرف عرضي صرف وهو حصولنا في مؤتمر بروكسل - لندن في سنة ١٩٠٣ على الاكثرية (٣٨) ... وقد اتردد الآن ، بعد ان تحمل حزبنا في تموز وآب

---

* «بولشفيك» (بلشفي) اشتقاق من كلمة «بولشنستفو» التي تعني بالروسية «الاكثرية» . **المترجم** .

(يوليو واغسطس) من ملاحقات الجمهوريين وديموقراطية صغار البرجوازيين «الثورية» ما جعل كلمة «بولشفيك» محترمة جداً في عيون الشعب بأسره ، وبعد ان دلت هذه الملاحقات ، علاوة على ذلك ، على تلك الخطوة التاريخية الهائلة التي خطاها حزبنا الى الامام في تطوره **الفعلي** ، قد اتردد انا ايضاً بصدد اقتراحي الذي عرضته في نيسان (ابريل) بشأن تغيير اسم حزبنا . ولربما عرضت على رفاقي «حلاً وسطاً» : ان نسمي انفسنا الحزب الشيوعي على ان نبقي كلمة بلاشفة بين قوسين . . .

ولكن مسألة اسم الحزب هي اقل اهمية الى ما لا يقاس من مسألة موقف البروليتاريا الثورية من الدولة .

ان المحاكمات المعتادة عن الدولة تحتوي دائماً تلك الغلطة التي حذر انجلس هنا من الوقوع فيها والتي اشرنا اليها عرضاً فيما سبق من البحث . ونعني : يغيب عن البال دائماً ان الغاء الدولة هو الغاء الديموقراطية ايضاً وان اضمحلال الدولة هو اضمحلال الديموقراطية .

لاول وهلة يبدو هذا التأكيد مستغرباً جداً وغير مفهوم . ولعل هناك من تخامره الخشية ، فيحسب اننا نتوقع حلول نظام اجتماعي لا يراعى فيه مبدأ خضوع الاقلية للاكثرية ، لانه ، ما هي الديموقراطية ان لم تكن الاعتراف بهذا المبدأ ؟

كلا . الديموقراطية وخضوع الاقلية للاكثرية **ليسا** بالشيء ذاته . الديموقراطية هي **دولة** تعترف بخضوع الاقلية للاكثرية ، اي منظمة لممارسة **العنف** بصورة دائمة حيال طبقة من قبل طبقة اخرى ، او حيال قسم من السكان من قبل قسم آخر .

ان هدفنا النهائي هو القضاء على الدولة ، اي على كل عنف منظم دائم ، كل عنف حيال الناس بوجه عام . نحن لا نتوقع حلول نظام اجتماعي لا يراعى فيه مبدأ خضوع الاقلية للاكثرية . ولكننا نطمح الى الاشتراكية ، ونحن موقنون من انها ستصير الى شيوعية فتزول نظراً لذلك كل ضرورة الى استخدام العنف حيال الناس بوجه عام ، الى **خضوع** انسان

لانسان ، قســـــم من السكـــان لآخر ، لان الناس **سيعتادون** مراعاة الشروط الاولية للحياة في المجتمع **بدون عنف وبدون خضوع** .

وللتنويه بعنصر العادة هذا ، تحدث انجلس عن **جيــــل** جديد «تربى في ظروف اجتماعية جديدة حرة ، يستطيـع ان يطرح عفاشة الدولة بكاملها فوق كوم النفايات» – كل دولة بما في ذلك الدولة الجمهورية الديموقراطية .

ولايضاح ذلك يقتضي الامر بحث مسألة الاسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة .

الفصل الخامس

الاسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة

ان الشرح الاكثر تفصيلاً لهذه المسألة هو الشرح الذي اعطاه ماركس في مبحثه «نقد برنامج غوتا» (رسالة الى براكه مؤرخة في ٥ من ايار (مايو) سنة ١٨٧٥ ، لم تنشر الا في سنة ١٨٩١ في «Neue Zeit» ٩ ، ١ وصدرت بالروسية في طبعة على حدة) . ان القسم الجدلي في هذا المبحث الرائع ، والذي يتلخص في انتقاد اللاسالية قد ابقى في الظل ان امكن القول ، قسمه الايجابي ونعني تحليل الصلة بين تطور الشيوعية واضمحلال الدولة .

١ ـ صياغة ماركس للمسألة

اذا قورنت الرسالة التي وجهها ماركس الى براكه في ٥ من ايار (مايو) سنة ١٨٧٥ مقارنة سطحية بالرسالة التي وجهها انجلس الى بيبل في ٢٨ من آذار (مارس) سنة ١٨٧٥ والتي بحثناها اعلاه ، فقد يبدو ان ماركس «نصير للدولة» اشد بكثير من انجلس وان الفرق بين نظرات الكاتبين الى الدولة كبير جداً .

يقترح انجلس على بيبل الكف تماماً عن الثرثرة بصدد الدولة وشطب كلمة الدولة تماماً من البرنامج والاستعاضة عنها بكلمة «مشاعة» ؛ حتى ان انجلس يعلن ان الكومونة لم تبق دولة بمعنى الكلمة الخاص . في حين ان ماركس يتحدث حتى عن «نظام الدولة المقبل في المجتمع الشيوعي» ، اى انه يبدو كأنه يعترف بضرورة الدولة حتى في ظل الشيوعية .

ولكن مثل هذه النظرة تكون غير صحيحة من اساسها . فامعان النظر يظهر ان نظرتي ماركس وانجلس بشأن الدولة واضمحلالها متفقتان تماماً وان عبارة ماركس المذكورة تتعلق بالضبط بنظام الدولة **المضمحلة** .

واضح انه لا يمكن ان يدور الحديث بحال عن تحديد ساعة «الاضمحلال» **المقبل** ، لا سيما وهو حتماً عبارة عن عملية طويلة . ان الفرق الظاهري بين ماركس وانجلس ناشئ عن الفرق بين المواضيع التي تناولاها والمهام التي ارادا حلها . فالمهمة التي وضعها انجلس نصب عينيه هي ان يبرهن لبيبل بجلاء ووضوح وبالخط العريض كل بطلان الاوهام (التي يؤمن بها لاسال لحد كبير) الشائعة بصدد الدولة . ولم يتناول ماركس **هذه** المسألة الا عرضاً ، موجهاً انتباهه لموضوع آخر : **تطور** المجتمع الشيوعي .

ان نظرية ماركس بأكملها هي عبارة عن تطبيق لنظرية التطور – بشكلها الاتم والاكمل والمنسجم والغني المضمون – على الرأسمالية المعاصرة . وطبيعي اذن ان يكون ماركس قد واجه مسألة تطبيق هذه النظرية كذلك على انهيار الرأسمالية **المقبل** وعلى التطور **المقبل** للشيوعية **المقبلة** .

وعلى اساس اية **وقائع** يمكن طرح مسألة التطور المقبل للشيوعية المقبلة ؟

على اساس واقع ان الشيوعية **تنشأ** من الرأسمالية وتتطور تاريخياً من الرأسمالية وانها نتيجة لفعل قوة اجتماعية **اولدتها** الرأسمالية . لا يرى المرء عند ماركس حتى ولا ظل محاولة لنسج الطوبويات ولبذل الجهود دون طائل لتخمين ما لا تمكن معرفته . فماركس يطرح مسألة الشيوعية كما يطرح عالم الطبيعيات مسألة تطور نوع جديد ، لنقل مثلاً ، من الانواع البيولوجية بعد ان عرف مصدره واتضح الاتجاه الذي يسلكه تطوره .

يبدأ ماركس قبل كل شيء بنبذ التشويش الذي يدخله برنامج غوتا في مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع .

وقد كتب :

«. . . ان المجتمع الحالي انما هو المجتمع الرأسمالي القائم في جميع البلدان المتمدنة وقد تطهر الى هذا الحد او ذاك من عناصر القرون الوسطى وعدلته الى هذا الحد او ذاك خصائص التطور التاريخي في كل بلد من البلدان وتطور الى هذا الحد او ذاك . اما «الدولـــة الحالية» ، فانها ، على العكس ، تختلف ضمن حدود كل بلد . فهي في الامبراطورية البروسية الالمانية غيرها في سويسرا ، وهي في انجلترا غيرها في الولايات المتحدة . «فالدولة الحالية» اذن مجرد وهم من الاوهام .

ومع ذلك ، فان مختلـف الدول في مختلف البلدان المتمدنة تتصف جميعها بطابـــع مشترك ، رغـم تنوع اشكالها ، وهو انها تقوم في تربة المجتمـــع البرجوازي الحديث المتطور تطوراً رأسمالياً لهذه الدرجة او تلك . فلديها بالتالي معالم مشتركة جوهريـــة . وبهذا المعنى يمكن الحديث عن «الدولة الحالية» خلافاً للمستقبل ، حيث يزول اصلها الحالي ، وهو المجتمع البرجوازي .

ثم يوضع السؤال التالي : اي تحول يطرأ على الدولة في المجتمع الشيوعي ؟ وبتعبير آخر : اية وظائف اجتماعية مماثلة للوظائف الحالية للدولة تظل قائمة في المجتمـع الشيوعي ؟ العلم وحده يستطيع الجواب عن هذا السؤال ؛ ولن ندفع القضية الى امام قيد شعرة ولو قرنـــا بالف طريقة كلمة «الشعب» بكلمة «الدولة» . . .»

وبعد ان سخر ماركس بهذا الشكل من كل هذه الثرثرة عن «الدولة الشعبية» بين كيف تنبغي صياغة المسألة وكأنما ينبه الى ان اعطاء الجواب العلمي عليها لا يمكن الا بالاستناد الى المعطيات الثابتة علمياً .

ان اول ما اثبتته بدقة تامة نظرية التطور كلها والعلم كله بوجه عام وما نسيه الطوبويون وينساه الانتهازيون الحاليون

الذين يخشون الثورة الاشتراكية هو واقع انه لا بد تاريخياً من طور خاص او مرحلـة خاصة **للانتقال** من الرأسمالية الى الشيوعية .

٢ ـ الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية

يستطرد ماركس :

«... بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي تقع مرحلة تحول المجتمع الرأسمالي تحولاً ثورياً الى المجتمع الشيوعي . وتناسبها مرحلة انتقال سياسية ايضاً ، لا يمكن ان تكون الدولة فيها سوى **الديكتاتورية الثوريـة للبروليتاريا** ...»

ويستند استنتاج ماركس هذا الى تحليل ذلك الدور الذي تلعبه البروليتاريا في المجتمع الرأسمالي الراهن والى وقائع تطور هذا المجتمع والى واقع ان مصالح البروليتاريا والبرجوازية المتضادة لا يمكن التوفيق بينها .

فيما مضى كانت المسألة تطرح بالشكل الآتي : يتوجب على البروليتاريا ، لكيما تكتسب حريتها ، ان تسقط البرجوازية وان تظفر بالسلطة السياسية وان تقيم ديكتاتوريتها الثورية .

اما الآن فتطرح المسألة بشكل يختلف بعض الشيء : ان الانتقال من المجتمع الرأسمالي بسبيل التطور نحو الشيوعية الى المجتمع الشيوعي يستحيل بدون «مرحلة انتقال سياسية» . ولا يمكن لدولة هذه المرحلة ان تكون غير الديكتاتوريـــة الثورية للبروليتاريا .

فما هو موقف هذه الديكتاتورية من الديموقراطية ؟

لقد رأينا ان «البيان الشيوعي» يضع ، ببساطة ، جنباً الى جنب مفهومي : «تحويل البروليتاريا الى طبقة سائدة» و«اكتساب الديموقراطية» . وعلى اساس كل ما عرض اعلاه يمكننا ان نحدد بمزيد من الدقة كيف تتغير الديموقراطيـــة في الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية .

في المجتمع الرأسمالي ، في حالة تطوره الاكثر ملاءمـة ، نرى ديموقراطية تامـة لهذا الحد او ذاك في الجمهوريـة الديموقراطية . ولكن هذه الديموقراطية مضغوطة على الدوام في اطار ضيق من الاستثمار الرأسمالي ، وهي تبقى لذلـك على الدوام ، في الجوهر ، ديموقراطية للأقليـة ، للطبقات الموسرة وحدها ، للاغنياء وحدهم . ان الحرية في المجتمـع الرأسمالي تبقى على الدوام تقريباً على ما كانت عليه الحرية في الجمهوريات اليونانية القديمة : حرية لمالكي العبيد . فالعبيد الاجراء الحاليون يظلون ، بحكم ظروف الاستثمار الرأسمالي ، رازحين تحـت اثقال العوز والبؤس لحد «لا يبالون معـه بالديموقراطية» ، «لا يبالون بالسياسة» ، لحد تبعد معـه اكثرية السكان ، في حالة سير الاحداث في مجراهـا العادي السلمي ، عن الاشتراك في الحياة السياسيـة والاجتماعية .

ولعل صحة هذا التأكيد يثبتها على اوضح شكـل مثال المانيا ، وذلك بالضبط لان الشرعية الدستورية قد استمرت في هذه الدولـة بثبات ودوام مدهشين زهاء نصف قرن (١٨٧١–١٩١٤) ، ولان الاشتراكية-الديموقراطية قد استطاعت خلال هذه الفترة ان تفعل اكثر بكثير مما في البلدان الاخرى «للاستفادة من الشرعية» ولتنظم في حزب سياسي نسبة كبيرة من العمال لا تضارعها نسبة في اي بلد في الدنيا .

فما هي ، يا ترى ، هذه النسبة العليا من العبيد الاجراء الواعين والنشطاء سياسياً التي عرفها المجتمع الرأسمالي ؟ مليون عضو في حزب الاشتراكيين-الديموقراطيين من اصل ١٥ مليوناً من العمال الاجراء ! ثلاثة ملايين عامل منظمين في النقابات من اصل ١٥ مليوناً !

ان ديموقراطية المجتمع الرأسمالي هي ديموقراطية لاقلية ضئيلة ، ديموقراطية للاغنياء . واذا ما امعنا النظر في آلية الديموقراطية الرأسمالية ، رأينا في كل شيء وفي كل خطوة – في التفاصيل «التافهة» – التافهة حسبما يزعم – للحق الانتخابي (قيد الاقامة ، استثناء النساء ، الخ .) ، وفي طريقة عمـل المؤسسات التمثيلية ، وفي العقبات الفعلية القائمة في وجه حق

الاجتماع (الابنية العامة ليست «للصعاليك» !) ، وفي التنظيم الرأسمالي الصرف للصحافة اليومية والخ . ، والخ . ، نرى الديموقراطية مغلولة بقيد فوق قيد . وهذه القيود وعمليات الشطب والاستثناءات والعقبات المقررة بالنسبة للفقراء تبدو تافهة لا سيما في نظر من لم يعرف بنفسه العوز قط ولم يعرف عن كثب حياة جماهير الطبقات المظلومة (وهذا هو حال تسعة اعشار ، ان لم يكن تسعة وتسعين بالمئة من الصحفيين والساسة البرجوازيين) ، ولكن هذه القيود بمجملها تبعد وتدفع الفقراء عن السياسة ، عن الاشتراك النشيط في الديموقراطية .

لقد ادرك ماركس بكل الوضوح **فحوى** الديموقراطية الرأسمالية هذه ، اذ قال في تحليله لخبرة الكومونة : يسمح للمظلومين مرة في كل عدة سنوات بان يقرروا : من من ممثلي الطبقة الظالمة سيمثلهم ويقمعهم في البرلمان ! (٣٩)

ولكن التطور الى امام ، من هذه الديموقراطية الرأسمالية — الضيقة حتماً والتي تبعد الفقراء خلسة والتي هي ، بسبب ذلك ، نفاق وكذب كلها — لا يجري ببساطة ، مباشرة ودون عقبات في اتجاه «ديموقراطية اوفى فأوفى» كما يصور الامر الاساتيذ الليبيراليون والانتهازيون صغار البرجوازيين . لا . ان التطور الى الامام ، اي نحو الشيوعية ، يمر عبر ديكتاتورية البروليتاريا ، ولا طريق له غير هذه الطريق ، لانه ما من طبقة اخرى او طريق آخر **لتحطيم مقاومة** المستثمِرين الرأسماليين .

بيد ان ديكتاتورية البروليتاريا ، اي تنظيم طليعة المظلومين في طبقة سائدة لقمع الظالمين ، لا يمكنها ان تعطي مجرد توسيع للديموقراطية . فديكتاتورية البروليتاريا ، **الى جانب** التوسيع الهائل للديموقراطية التي تصبح **لاول مرة** ديموقراطية للفقراء ، ديموقراطية للشعب ، لا ديموقراطية للاغنياء ، تفرض في الوقت نفسه جملة من التقييدات على الحرية حيال الظالمين ، المستثمِرين ، الرأسماليين . يتوجب علينا قمعهم لكيما نخلص البشرية من عبودية العمل المأجور ،

3*

وينبغي تحطيم مقاومتهم بالقوة ، وواضح انه حيثما يكون القمع ويكون العنف ، فلا حرية ولا ديموقراطية .

وقد افصح انجلس عن ذلك بجلاء رائع في رسالته الى بيبل اذ قال كما يذكر القارئ : «ان البروليتاريا بحاجة الى الدولة لا من اجل الحرية ، بل من اجل قمع خصومها ، وعندما يصبح بالامكان الحديث عن الحرية ، عندئذ لن تبقى الدولة» .

ديموقراطية من اجل الاكثرية الكبرى من الشعب وقمع بالقوة ، اي استثناء المستثمرين ، ظالمي الشعب من الديموقراطية ، — هذا هو التغير الذي يطرأ على الديموقراطية اثناء **الانتقال** من الرأسمالية الى الشيوعية .

في المجتمع الشيوعي فقط ، عندما تحطم مقاومة الرأسماليين بصورة نهائية ، عندما يتلاشى الرأسماليون ، عندما تنعدم الطبقات (اي عندما ينعدم التباين بين اعضاء المجتمع من حيث علاقتهم بوسائل الانتاج الاجتماعية) ، عندئذ **فقط** «تزول الدولة **ويصبح بالامكان الحديث عن الحرية**» . عندئذ فقط تصبح في الامكان وتتحقق الديموقراطية الكاملة حقاً ، الديموقراطية الخالية حقاً من كل قيد . وعندئذ فقط ، تأخذ الديموقراطية **بالاضمحلال** بحكم ظرف بسيط هو ان الناس المعتوقين من العبودية الرأسمالية ومما لا يحصى من اهوال الاستثمار الرأسمالي وفظاعاته ، وحماقاته وسفالاته **سيعتادون** شيئاً فشيئاً مراعاة القواعد الاولية للحياة في المجتمع ، القواعد المعروفة منذ قرون والتي كررت الوف السنين في جميع الكتب ، سيعتادون مراعاتها دونما عنف ، دونما قسر ، دونما خضوع ، **بدون الجهاز المعد خصيصاً** للقسر والمسمى بالدولة .

ان تعبير «الدولة **تضمحل**» هو تعبير اختير بتوفيق كبير ، لانه يشير بوقت معاً الى تدرج هذه العملية والى عفويتها . وان العادة وحدها يمكنها ان تفعل هذا الفعل ولا ريب في انها ستفعله ، لاننا نلاحظ من حولنا ملايين المرات كيف يعتاد الناس بسهولة مراعاة قواعد الحياة في المجتمع الضرورية لهم ، اذا كان الاستثمار معدوماً ، اذا لم يكن هناك ما يثير الاستياء ويدعو الى الاحتجاج والانتفاض ويستلزم **القمع** .

وعلى ذلك نرى ان الديموقراطية في المجتمع الرأسمالي هي ديموقراطية بتراء ، حقيرة ، زائفة ، هي ديموقراطية للاغنياء وحدهم ، للاقلية . اما ديكتاتورية البروليتاريا ، مرحلة الانتقال الى الشيوعية ، فهي تعطي لاول مرة الديموقراطية للشعب ، للاكثرية ، بمحاذاة القمع الضروري للاقلية ، للمستثمِرين . والشيوعية وحدها هي التي تستطيع ان تعطي الديموقراطية كاملة حقاً ، وبمقدار ما تتكامل بمقدار ما تزول الحاجة اليها فتضمحل من نفسها .

وبعبارة اخرى : في ظل الرأسمالية نرى الدولة بمعنى الكلمة الاصلي ، بمعنى آلة خاصة لقمع طبقة من قبل طبقة اخرى ، وبالتحديد : قمع الاكثرية من قبل الاقلية . وبديهي ان هذا الامر – قمع الاكثرية المستثمَرة بصورة دائمة من قبل الاقلية المستثمِرة – يتطلب لنجاحه منتهى الشراسة ، منتهى الوحشية في القمع ، يتطلب بحاراً من الدماء ، وهذا هو الطريق الذي تسير عليه البشرية وهي في حالة العبودية والقنانة والعمل المأجور .

وبعد . في مرحلة **الانتقال** من الرأسمالية الى الشيوعية **يظل** القمع امراً ضرورياً ، ولكنه يغدو قمعاً للاقلية المستثمِرة من جانب الاكثرية المستثمَرة ، **ويبقى** الجهاز الخاص ، الآلة الخاصة للقمع ، اي «الدولة» ، امراً ضرورياً ولكنها دولة انتقالية ، اي انها لم تبق الدولة بمعنى الكلمة الاصلي ، لان قمع الاقلية المستثمِرة من قبل الاكثرية ، عبيد العمل المأجور **في الامس** ، هو نسبياً امر **هين** بسيط وطبيعي لحد يجعله يكلف من الدماء اقل كثيراً مما يكلفه قمع انتفاضات العبيد او الفلاحين الاقنان او العمال الاجراء ، لحد يكلف البشرية اقل بكثير . وهو يتلاءم وجعل الديموقراطية تشمل من السكان اكثرية ساحقة لحد تأخذ معه بالزوال الحاجة **الى آلة خاصة** للقمع . وبديهي ان المستثمِرين عاجزون عن قمع الشعب بدون آلة في منتهى التعقيد تعد لهذه المهمة . ولكن **الشعب** يستطيع قمع المستثمِرين حتى بـ«آلة» في منتهى البساطة ، تقريباً بدون «آلة» ، بدون جهاز خاص ، بمجرد **تنظيم الجماهير المسلحة**

(ونلاحظ ، مستبقين البحث ، على غرار سوفييتات نواب العمال والجنود) .

واخيراً ، الشيوعية هي وحدها التي تجعل الدولة امراً لا لزوم له البتة ، لانه لا يبقى عندئذ **احد** ينبغي قمعه ، «احد» بمعنى **الطبقة** ، بمعنى النضال المنتظم ضد قسم معين من السكان . نحن لسنا بطوبويين ، ونحن لا ننكر ابداً امكانية وحتمية وقوع تجاوزات من **افراد** كما لا ننكر ضرورة قمع **مثل هذه** التجاوزات . ولكن هذا الامر لا يحتاج ، اولاً ، الى آلة خاصة للقمع ، الى جهاز خاص للقمع – فالشعب المسلح نفسه يقوم به ببساطة ويسر كما تقوم كل جماعة من الناس المتمدنين حتى في المجتمع الراهن بتفريق متشاجرين او بالحيلولة دون الاعتداء على امرأة . وثانياً ، نحن نعلم ان السبب الاجتماعي الجذري للتجاوزات التي تتجلى في الاخلال بقواعد الحياة في المجتمع هو استثمار الجماهير وعوزها وبؤسها . وعندما يزول هذا السبب الرئيسي تأخذ التجاوزات لا محالة بـ«**الاضمحلال**» . نحن لا نعلم بأية سرعة وبأي تدرج ، ولكننا نعلم انها ستضمحل . ومع اضمحلالها **تضمحل** الدولة ايضاً .

ان ماركس ، دون ان ينساق مع الطوبويات ، قد عرف بالتفصيل ما يمكن تعريفه **الآن** بصدد هذا المستقبل ، ونعني الفرق بين الطور (الدرجة ، المرحلة) الاسفل والطور الاعلى من المجتمع الشيوعي .

٣ – الطور الاول من المجتمع الشيوعي

في «نقد برنامج غوتا» فند ماركس بالتفصيل ودحض فكرة لاسال القائلة بان العامل ينال في ظل الاشتراكية «نتاج العمل كاملاً» او «غير مبتور» . وقد بين ماركس انه لا بد من ان تطرح من مجمل العمل الاجتماعي الذي يقوم به المجتمع بأسره مخصصات احتياط ومخصصات لتوسيع الانتاج ومخصصات لاستبدال الماكينات «المستهلكة» الخ . ، ثم من رصيد الاستهلاك

مخصصات للانفاق على جهاز الادارة والمدارس والمستشفيات وملاجئ الشيوخ وغير ذلك .

فعوضاً عن عبارة لاسال العامة ، الغامضة والمبهمة («اعطاء العامل نتاج العمل كاملاً») يبين ماركس بوضوح كيف ينبغي على المجتمع الاشتراكي بالضرورة ان يدير الامور . ان ماركس يحلل تحليلاً **ملموساً** ظروف الحياة في مجتمع ستنعدم فيه الرأسمالية ويقول :

«ان ما نواجه هنا» (عند تحليله لبرنامج حزب العمال) «ليس مجتمعاً شيوعياً **تطور** على اسسه الخاصة ، بل مجتمع **يخرج** لتوه من المجتمع الرأسمالي بالذات ؛ مجتمع لا يزال ، من جميع النواحي ، الاقتصادية والاخلاقية والفكرية ، يحمل طابع المجتمع القديم الذي خرج من احشائه» .

ان هذا المجتمع الشيوعي المنبثق لتوه من احشاء الرأسمالية والذي يحمل من جميع النواحي طابع المجتمع القديم يسميه ماركس بالطور «الاول» او الادنى من المجتمع الشيوعي .

فان وسائل الانتاج لا تبقى ملكاً خاصاً لافراد . ان وسائل الانتاج تخص المجتمع كله . وكل عضو من اعضاء المجتمع يقوم بقسط معين من العمل الضروري اجتماعياً وينال من المجتمع ايصالاً بكمية العمل الذي قام به . وبموجب هذا الايصال ينال من المخازن العامة لبضائع الاستهلاك الكمية المناسبة من المنتوجات . وبعد طرح كمية العمل التي توجه للمخصصات العامة ، ينال كل عامل اذن من المجتمع بمقدار ما اعطاه .

ويبدو اننا في ملكوت «المساواة» .

ولكن عندما يقول لاسال ، آخذاً بعين الاعتبار هذه الاوضاع الاجتماعية (التي تسمى عادة الاشتراكية ويسميها ماركس الطور الاول من الشيوعية) ، بان هذا «توزيع عادل» ، بان هذا «حق متساو لكل فرد في كمية متساوية من منتوجات العمل» ، فهو يخطئ ويوضح ماركس خطأه بقوله :

نحن هنا في الواقع ازاء «الحق المتساوي» ، ولكنه **ما يزال** «حقاً برجوازياً» **يفترض** ، ككل حق ، **عدم المساواة** . ان كل حق هو تطبيق مقياس **واحد** على اناس **مختلفين** ليسوا في الواقع متشابهين ولا متساوين ، ولهذا فان «الحق المتساوي» هو اخلال بالمساواة وهو غبن . وفي الحقيقة ، ان كل فرد ينال لقاء قسط متساو من العمل الاجتماعي قسطاً متساوياً من المنتوجات الاجتماعية (بعد طرح المخصصات المذكورة) .

بيد ان الناس ليســـــوا متساوين : احدهم قوي والآخر ضعيف ، احدهم متزوج والآخر اعزب ، لدى احدهم عدد اكبر من الاطفال ولدى الآخر عدد اقل الخ . .

ويستنتج ماركس :

«. . . لقاء العمل المتساوي ، وبالتالي لقاء الاسهام المتساوي في الصندوق الاجتماعي للاستهلاك يتلقى احدهم بالفعل اكثر من الآخر ، ويصبح اذن اغنى من الآخر والخ . . ولاجتناب جميع هذه المصاعب لا ينبغي ان يكون الحـــق متساوياً ، بل ينبغي ان يكون غير متساو . . .»

وعلى ذلك لا يمكن بعد للمرحلة الاولى من الشيوعية ان تعطي العدالة والمساواة : تبقى فروق في الثروة وهي فروق مجحفة ، ولكن **استثمار** الانسان للانسان يصبح امراً مستحيلاً ، لانـــه يصبح من غير الممكن للمرء ان يستولي كملكية خاصة على **وسائل الانتاج** ، على المعامل والآلات والارض وغير ذلك . واذ دحض ماركس عبارة لاسال الغامضة على النمط البرجوازي الصغير بصدد «المساواة» و«العدالة» **بوجه عام** ، قد اظهر **مجرى تطور** المجتمع الشيوعي **المضطر** في البدء الى القضاء **فقط** على ذلك «الغبن» الذي يتلخص في تملك افراد لوسائل الانتاج ، ولكنه **عاجز** عن ان يقضي دفعة واحدة على الغبن الثاني الذي يتلخص بتوزيع مواد الاستهلاك «حسب العمل» (لا حسب الحاجة) .

ان الاقتصاديين المبتذلين ومنهم الاساتيذ البرجوازيون بمن فيهم «صاحبنا» توغان يلومون الاشتراكيين على الدوام زاعمين انهم ينسون ان الناس غير متساوين و«يحلمون» بازالة هذه

اللامساواة . وهذا اللوم ان برهن على شيء فانما يبرهن فقط ، كما نرى ، على ان السادة الايديولوجيين البرجوازيين جهال جهلاً مطبقاً .

ان ماركس ، عدا انه يحسب الحساب بدقة لحتمية اللامساواة بين الناس ، يأخذ بعين الاعتبار كذلك ان مجرد انتقال وسائل الانتاج الى ملكية عامة للمجتمع كله («الاشتراكية» بمعنى الكلمة المعتاد) **لا يزيل** نواقص التوزيع واللامساواة في «الحق البرجوازي» الذي **يظل سائداً** ما دامت المنتوجات توزع «حسب العمل» .

ويستطرد ماركس :

«. . . ولكنها تلك مصاعب محتومة لا مناص منها في الطور الاول من المجتمع الشيوعي كما يخرج من المجتمع الرأسمالي بعد مخاض طويل وعسير . فالحق لا يمكن ابداً ان يكون في مستوى اعلى من النظام الاقتصادي ومن درجة تمدن المجتمع التي تناسب هذا النظام . . .»

وعليه ، ان «الحق البرجوازي» في الطور الاول من المجتمع الشيوعي (الذي يسمى عادة بالاشتراكية) **لا** يلغى بصورة تامة ، بل يلغى بصورة جزئية ، فقط بالمقدار الذي بلغه الانقلاب الاقتصادي ، اي فقط حيال وسائل الانتاج . «فالحق البرجوازي» يعترف بها ملكاً خاصاً لاشخاص منفردين . اما الاشتراكية فتجعلها ملكاً **عاماً** . **بهذا المقدار** ليس غير ، يسقط «الحق البرجوازي» .

ولكنه يبقى مع ذلك في جزئه الآخر ، يبقى بصفة ضابط (محدّد) لتوزيع المنتوجات وتوزيع العمل بين اعضاء المجتمع . «من لا يعمل لا ينبغي ان يأكل» ، هذا المبدأ الاشتراكي **قد** طبق ؛ «لقاء كمية متساوية من العمل كمية متساوية من المنتوجات» ، وهذا المبدأ الاشتراكي الآخر **قد** طبق ايضاً . ولكن ذلك ليس بالشيوعية بعد . ان ذلك لا يزيل بعد «الحق البرجوازي» الذي يعطي الناس غير المتساوين مقابل كمية من العمل غير متساوية (غير متساوية فعلاً) كمية متساوية من المنتوجات .

ويقول ماركس ان هذا «نقص» ، ولكن لا مفر منه في الطور

الاول من الشيوعيـــة ، لانه لا يمكن الظن ، بدون الوقوع في الطوبوية ، بان الناس ، بعد اسقاطهم للرأسمالية ، يتعلمون على الفور العمل في صالح المجتمع **بدون اية احكام حقوقية** ، ناهيك عن ان الغاء الرأسمالية **لا يعطي فوراً** ممهدات اقتصادية **لمثل هذا** التغير .

ولا وجود لاحكام غير احكام «الحق البرجوازي» . ولذا تبقى الحاجة الى دولة تصون الملكية العامة لوسائل الانتاج وبذلك تصون تساوي العمل وتساوي توزيع المنتوجات .

تضمحل الدولة ، لانه ينعدم الرأسماليون وتنعدم الطبقات فيستحيل بالتالي **قمع** اية **طبقة** .

ولكن الدولة لا تضمحل بعد بصورة تامة ، لانه تبقى صيانة «الحق البرجوازي» الذي يكرس اللامساواة الفعلية . ولاضمحلال الدولة بصورة تامة يقتضي الامر الشيوعية الكاملة .

٤ – الطور الاعلى من المجتمع الشيوعي

يستطرد ماركس :

«. . . في الطور الاعلى من المجتمع الشيوعي ، بعد ان يزول خضوع الافراد المذل لتقسيم العمل ويزول معـــه التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي ؛ وحين لا يبقى العمل مجرد وسيلة للعيش ، بل يغدو الحاجة الاولى في الحياة ؛ وحين تتنامى القوى المنتجة مع تطور الافراد من جميع النواحي ، وحين تتدفق جميع ينابيع الثروة الجماعية بفيض وغزارة ،– حينذاك فقط ، يصبح بالامكان تجاوز الافق الضيق للحق البرجوازي تجاوزاً تاماً ، ويصبح بامكان المجتمع ان يسجل على رايته : «من كل حسب كفاءته ، ولكل حسب حاجاته»» .

الآن فقط ، يمكننا ان نقدر كل صحة ملاحظات انجلس عندما سخر دونما رحمة من سخافة الجمـــع بين كلمتي «الحريـــة» و«الدولة» . فما بقيت الدولة ، لا وجود للحرية ، وعندما تحل الحرية تنعدم الدولة .

ان الاساس الاقتصادي لاضمحلال الدولة اضمحلالاً تاماً هو تطور الشيوعية الى حد عال يزول معه التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي ، ويزول بالتالي ينبوع من اهم ينابيع اللامساواة **الاجتماعية** الراهنة ، مع العلم انه ينبوع تستحيل ازالته فوراً استحالة تامة بمجرد تحويل وسائل الانتاج ملكاً اجتماعياً ، بمجرد مصادرة املاك الرأسماليين .

ان هذه المصادرة **ستفسح في المجال** لتطور القوى المنتجة تطوراً هائلاً . واذ نرى الى اي حد هائل **تعيق** الرأسمالية الآن هذا التطور ، واي قدر كبير من الامور يمكن دفعه الى الامام على اساس التكنيك الحديث المتوفر اليوم ، يحق لنا ان نقول موقنين كل اليقين ان مصادرة املاك الرأسماليين تسفر لا محالة عن تطور قوى المجتمع البشري المنتجة تطوراً هائلاً . ولكن ما لا نعرفه وما **لا نستطيع** معرفته هو درجة سرعة هذا التطور لاحقاً وسرعة بلوغه حد القطيعة مع تقسيم العمل ، حد ازالة التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي ، حد صيرورة العمل «الحاجة الاولى في الحياة» .

ولذا لا يحق لنا ان نتكلم الا عن حتمية اضمحلال الدولة ، مشيرين الى ان هذه العملية تستغرق وقتاً طويلاً والى توقفها على درجة سرعة تطور **الطور الاعلى** من الشيوعية وتاركين مسألة وقت هذا الاضمحلال او اشكاله الملموسة معلقة ، لانه **لا يوجد** ما يلزم لحل هذه المسائل .

لا يمكن للدولة ان تضحمل تماماً الا عندما يطبق المجتمع قاعدة «من كل حسب كفاءته ولكل حسب حاجاته» ، اي عندما يعتاد الناس مراعاة القواعد الاساسية للحياة في المجتمع ويصبح عملهم منتجاً بحيث يشرعون يعملون طوعاً **حسب كفاءاتهم** . وعندئذ يتم تخطي هذا «الافق الضيق للحق البرجوازي» الذي يجعل المرء يحسب على غرار شيلوك (٤٠) – فلا يعمل نصف ساعة زيادة على ما يعمل آخر ، أو لا يقبض اجرة اقل من اجرة الآخر . وعندئذ لن يتطلب توزيع المنتوجات تقنيناً من قبل المجتمع لكمية المنتوجات التي ينالها كل فرد ، فكل فرد سيأخذ بحرية «حسب حاجاته» .

من السهل ، من وجهة النظر البرجوازية ، اعلان مثل هذا النظام الاجتماعي «طوبوية محضاً» والسخرية من الاشتراكيين لانهم يعدون كل مواطن بانه سيحق له ان يأخذ من المجتمع بدون اية مراقبة لعمله اي مقدار من السكاكر او السيارات او اجهزة البيانو وغير ذلك . وبمثل هذه السخريات تتملص اكثرية «العلماء» البرجوازيين حتى الآن مظهرين بذلك جهلهم ودفاعهم المغرض عن الرأسمالية .

الجهل ، لانه لم يخطر لاي اشتراكي ببال ان «يعد» بحلول الطور الاعلى من تطور الشيوعية . اما فيما يخص **نبوءة** الاشتراكيين العظام بحلوله فهي تفترض انتاجية عمل غير انتاجية العمل الحالية وانساناً **غير** الانسان **الحالي** التافه الذي يستطيع ، على غرار تلاميذ مدرسة اللاهوت الذين وصفهم الكاتب بوميالوفسكي (٤١) ، ان يتلف «لوجه الشيطان» الثروات العامة ويطلب المستحيل .

وما لم يحل الطور «الاعلى» من الشيوعية يطالب الاشتراكيون برقابة **صارمة جداً** من جانب المجتمع **ومن جانب الدولة** على مقياس العمل ومقياس الاستهلاك ، ولكن هذه الرقابة يجب ان **تبدأ** من مصادرة املاك الرأسماليين ، من رقابة العمال على الرأسماليين ، وألا تمارسها دولة الموظفين ، بل دولة **العمال المسلحين** .

اما الدفاع المغرض عن الرأسمالية من قبل الايديولوجيين البرجوازيين (واذنابهم من امثال السادة تسيريتيلي وتشيرنوف وشركاهما) فيتلخص بالضبط في كونهم **يستعيضون** بالجدال والثرثرة حول المستقبل البعيد عن مسألة الساعة ، المسألة الملحة في سياسة **اليوم** : مصادرة املاك الرأسماليين وتحويل **جميع** المواطنين الى شغيلة ومستخدمين في «سنديكا» كبير **واحد** ، ونعني الدولة بأكملها ، واخضاع كامل عمل هذا السنديكا بأكمله اخضاعاً تاماً لدولة ديموقراطية حقاً ، **لدولة سوفييتات نواب العمال والجنود** .

اما في الجوهر فان الاستاذ العلامة وفي اثره التافه الضيق الافق وفي اثره السادة تسيريتيلي وتشيرنوف واضرابهما ، عندما

يتكلمون عن الطوبويات الخرقاء ووعود البلاشفة الديماغوجية وعن استحالة «فرض» الاشتراكيـــة ، انما يقصدون بالضبط الطِور الاعلى او المرحلة العليا من الشيوعية ، هذه المرحلة التي لم يفكر احد «فرضها» ، فضلاً عن الوعد بذلك ، لان «فرضها» امر مستحيل بوجه عام .

هنا وصلنا الى مسألة الفرق العلمي بين الاشتراكيـــة والشيوعية ، هذه المسألة التي تطرق اليها انجلس في الفقرة التي اوردناها اعلاه بصدد عدم صحـــة تسمية «الاشتراكيين-الديموقراطيين» . اغلب الظن ان الفرق من الناحية السياسية بين الطور الاول او الادنى والطور الاعلى من الشيوعية سيصبح هائلاً مع مر الزمن ، ولكن من المضحك الاعتراف به في الوقت الحاضر ، في ظل الرأسمالية ، ولا يمكن لاحد ان يضعه في المقام الاول اللهم الا بعض الفوضويين (اذا ما بقي بين الفوضويين اناس لم يتعلموا شيئاً بعد تحول كروبوتكين وغراف وكورنيليسن واضرابهم من «نجوم» الفوضويـــة ، «على غرار بليخانوف» ، الى اشتراكيين-شوفينيين ، او الى فوضويي خنادق حسب تعبير غي ، احـــد الفوضويين القلائل الذين احتفظوا بالشرف والضمير) .

بيد ان الفرق العلمي بين الاشتراكية والشيوعية واضح . فما يدعونه في المعتاد بالاشتراكية ، قـــد سماه ماركس بالطور «الاول» او الادنى من المجتمع الشيوعي . وبما ان وسائل الانتاج تصبح ملكاً **عاماً** فان كلمة «الشيوعية» قابلة للتطبيق على هذا الطور ايضاً ، شريطة الا ينسى المرء ان هذه **ليست** بالشيوعية الكاملة . والاهمية الكبرى لشروح ماركس تتلخص في كونه قد طبق بانسجام في هذه النقطة ايضاً الدياليكتيك المادي ، نظرية التطور ، ناظراً الى الشيوعية كشيء ينشأ **عن** الرأسمالية . فبدلاً من التعاريف الكلامية المختلقة و«المخترعة» والنقاش العقيم حول الكلمات (ما هي الاشتراكية وما هي الشيوعية) يعطي ماركس تحليلاً لما يمكن تسميته درجات نضج الشيوعية اقتصادياً .

فالشيوعية في طورها الاول ، في درجتها الاولى ، **لا** يمكن بعد ان تكون ناضجة تماماً من الناحية الاقتصادية ، لا يمكن ان تكون خالية تماماً من تقاليد او آثار الرأسمالية . ومن هنا هذه

الظاهرة الطريفة ، — بقاء «الافق الضيق للحق **البرجوازي**» في الشيوعية خلال طورها الاول . وواضح ان الحق البرجوازي حيال توزيع منتوجات **الاستهلاك** يتطلب حتماً **دولة برجوازية** ، لان الحق لا شيء بدون جهاز يستطيع **القسر** على مراعاة احكام الحق .

ويستنتج انه في الشيوعيـــة لا يبقى لزمن معين الحـــق البرجوازي وحده ، بل ايضاً الدولـــة البرجوازيـــة — بدون البرجوازية !

وقد يبدو ذلك تناقضاً او مجرد تلاعب ديالكتيكي من ذهن ، الامر الذي كثيراً ما يتهم به الماركسية الناس الذين لم يبذلوا اي جهد ليدرسوا مضمونها العميق منتهى العمق .

اما في الحقيقة فان الحياة ترينا في كل خطوة ، في الطبيعة وفي المجتمع ، بقايا القديم في الجديد . وماركس لم يدخل في الشيوعية بصورة كيفية قطعة من الحق «البرجوازي» ، بل انما اخذ ما هو ، اقتصادياً ، وسياسياً ، امر لا مناص منه في مجتمع ينشأ **من احشاء** الرأسمالية .

للديموقراطية اهمية كبرى في نضال الطبقة العاملة ضد الرأسماليين ، في سبيل تحررها . ولكن الديموقراطية ليست البتة بحد لا يمكن تخطيه ، فهي ليست غير مرحلة من المراحل في الطريق من الاقطاعية الى الرأسمالية ومن الرأسماليـــة الى الشيوعية .

الديموقراطية تعني المساواة . ولا حاجة لتبيان مدى اهمية نضال البروليتاريا من اجل المساواة وشعار المساواة اذا ما فهم هذا الشعار فهماً صحيحـــاً بمعنى القضاء على **الطبقات** . ولكن الديموقراطية لا تعني غير المساواة **الشكلية** . فما ان تحقـــق مساواة جميع اعضاء المجتمع **حيال** تملك وسائل الانتاج ، اي المساواة في العمل ، المساواة في الاجور ، حتى تطرح امام البشرية لا مناص مسألة السير الى ابعد ، من المساواة الشكلية الى المساواة الفعلية ، الى تحقيق قاعدة : «من كل حسب كفاءته ولكل حسب حاجاته» . ونحن لا نعرف ولا يمكننا ان نعرف عبر اية مراحل وعن طريق اية تدابير عملية ستسير البشرية نحو هذا الهدف الاعلى . ولكن من المهم ان نتفهـــم مدى بطلان الفكرة

البرجوازية الشائعة التي تزعم ان الاشتراكية شيء ما ميت ، جامد ، ثابت لا يتغير ، في حين ان حركة التقدم السريع في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والفردية ، الحركة الجماهيرية فعلاً وحقاً التي تشترك فيها **اكثرية** السكان ثم جميع السكان لا تبدأ في الحقيقة **الا** مع الاشتراكية .

الديموقراطية هي شكل للدولة ، نوع من انواعها . ولذا فهي ، ككل دولة ، استعمال العنف حيال الناس بصورة منظمة ودائمة . هذا من جهة ، ولكنها من الجهة الاخرى ، تعني الاعتراف الشكلي بالمساواة بين المواطنين ، الاعتراف للجميع بحق متساو في تحديد شكل بناء الدولة وفي ادارتها . وهذا بدوره يرتبط بكون الديموقراطية عند درجة معينة من تطورها ، اولاً ، ترص ضد الرأسمالية الطبقة الثورية ، البروليتاريا ، وتمكنها من ان تحطم وتمحو عن وجه الارض آلة الدولة البرجوازية — حتى ولو كانت برجوازية جمهورية — والجيش النظامي والشرطة والدواوينية وتستعيض عن كل هذا بآلة دولة **اكثر** ديموقراطية ، تظل مع ذلك آلة دولة بشخص جماهير العمال المسلحين ثم باشتراك الشعب كله في الميليشيا .

هنا «يتحول الكم الى كيف» : **فمثل هذه** الدرجة من تطور الديموقراطية مرتبطة بالخروج من اطار المجتمع البرجوازي وبدء اعادة بنائه على اسس اشتراكية . فاذا ما اشترك **الجميع** حقاً في ادارة الدولة تصبح الرأسمالية عاجزة عن الصمود . وتطور الرأسمالية يكوّن بدوره **الممهدات** لكيما **يستطيع** «الجميع» حقاً الاشتراك في ادارة الدولة . ومن هذه الممهدات انعدام الامية انعداماً تاماً ، الامر الذي قد حققه عدد من البلدان الرأسمالية الاكثر تقدماً ، ثم وجود الملايين من العمال الذين «علمهم وعودهم على النظام» الجهاز الكبير المعقد ذو الطابع الاجتماعي : البريد ، السكك الحديدية ، المعامل الكبرى ، المتاجر الكبرى ، البنوك والخ . . الخ . .

وعند وجود مثل هذه الممهدات **الاقتصادية** يمكن كل الامكان ، بعد اسقاط الرأسماليين والموظفين ، الانتقال الى الاستعاضة عنهم حالاً ، بين عشية وضحاها في امر **رقابة** الانتاج والتوزيع ،

في امر **حساب** العمل والمنتوجات ، بالعمال المسلحين ، بالشعب المسلح كله . (ولا يجوز الخلط بين الرقابة والحساب ومسألة الملاكات ذات الثقافة العلميـــــة من مهندسين وخبراء زراعيين وغيرهم : فهؤلاء السادة يعملون اليوم خاضعين للرأسماليين ، وسيعملون غداً بصورة افضل خاضعين للعمال المسلحين) .

الحساب والرقابة هما **الامر الرئيسي** اللازم لاجل «ضبط» **الطور الاول** من المجتمع الشيوعي ولاجل عمله بشكل صائب . **فجميع** المواطنين يصبحون آنذاك مستخدمين تستأجرهم الدولة التي هي العمال المسلحون . **وجميع** المواطنين يصبحون مستخدمين وعمالاً في «سنديكا» **واحد** تابع للشعب كله ، تابع للدولة . وكل القضية هي ان يعملوا على قدم المساواة مراعين بصورة صحيحة مقياس العمل وان ينالوا الاجور على قدم المساواة . وقد جعلت الرأسمالية من هذا الحساب وهذه الرقابة امراً **بسيطاً** غاية البساطة ، عمليات من المراقبة والتسجيل يسيرة لحد خارق هي في طاقة كل انسان غير امي ولا تعدو العمليات الحسابيـــة الاربع واعطاء الايصالات اللازمة * .

وعندما تأخذ **اكثرية** الشعب بالقيام بصورة مستقلة وفي كل مكان بهذا الحساب وهذه الرقابة على الرأسماليين (الذين يتحولون آنئذ الى مستخدمين) وعلى السادة المثقفين الذين يحتفظون بالعادات الرأسمالية ، عندئذ تصبح هذه الرقابة عامة حقاً ، شاملة ، ذات طابع شعبي عام ، ولا يبقى بالامكان التملص منها ، و«لا يبقى للفرار منها ملاذ» .

سيصبح المجتمع كله مكتباً واحداً ومعملاً واحداً يتساوى فيه الجميع في العمل وفي الاجور .

بيد ان هذا النظام«المعملي» الذي تشمل به البروليتاريا

---

* عندما يقتصر القسم الرئيسي من وظائف الدولة على الحساب والرقابة من قبل العمال انفسهم ، عندئذ تكف الدولة عن ان تكون «دولة سياسية» ، عندئذ «تتحول الوظائف العامة من وظائف سياسية الى مجرد وظائف ادارية» (راجع ما تقدم ، الفصل الرابع ، المقطـــع الثاني ، حول جدال انجلس مع الفوضويين) .

المجتمع كله بعد ان تنتصر على الرأسماليين وتسقط المستثمرين ليس بحال من الاحوال بمثلنا الاعلى ولا بهدفنا النهائي ، ليس الا **درجة** ضرورية لتطهير المجتمع بشكل جذري من فظائع وشنائع الاستثمار الرأسمالي **ولمتابعة** السير الى الامام .

ومذ يتعلم جميع اعضاء المجتمع او ، على الاقل ، اكثريتهم الكبرى ادارة الدولة **بأنفسهم** ، مذ يأخذون هذا الامر بايديهم و«يرتبون» الرقابة على اقلية الرأسماليين الضئيلة ، على الافندية الراغبين في الاحتفاظ بالعادات الرأسمالية ، على العمال الذين افسدتهم الرأسمالية حتى اعماقهم ، مذ ذاك تأخذ بالزوال الحاجة الى كل ادارة بوجه عام . وبمقدار ما تتكامل الديموقراطية ، يقترب وقت زوال الحاجة اليها . وبمقدار ما تكون الديموقراطية اوفى في «الدولة» المؤلفة من العمال المسلحين والتي «لم تبق دولة بمعنى الكلمة الاصلي» ، تبدأ **كل** دولة في الاضمحلال بصورة اسرع .

ذلك لانه عندما يتعلم **الجميع** الادارة ويديرون في الواقع بصورة مستقلة الانتاج الاجتماعي ، ويحققون بصورة مستقلة الحساب والرقابة على الطفيليين والافندية والمحتالين ومن على شاكلتهم من «حفظة تقاليد الرأسمالية» – عندئذ يصبح التهرب من حساب الشعب ورقابته على التأكيد امراً عسير المنال وامراً نادراً جداً يصحبه في اكبر الظن عقاب سريع وصارم (لان العمال المسلحين اناس عمليون وليسوا من نوع المثقفين العاطفيين ، وعليه من المستبعد ان يسمحوا لاحد بالاستهانة بهم) بحيث ان **ضرورة** مراعاة القواعد الاساسية البسيطة للحياة في كل مجتمع بشري ستتحول ، بسرعة كبيرة ، الى **عادة** .

وعندئذ ينفتح على مصراعيه باب الانتقال من الطور الاول للمجتمع الشيوعي الى طوره الاعلى وفي الوقت نفسه الى اضمحلال الدولة اضمحلالاً تاماً .

الفصل السادس

ابتذال الانتهازيين للماركسية

ان مسألة موقف الدولة من الثورة الاجتماعية وموقف الثورة الاجتماعية من الدولة لم تشغل بال كبار النظريين والصحفيين في الاممية الثانية (١٨٨٩ – ١٩١٤) الا قليلاً جداً ، شأنهما شأن مسألة الثورة بوجه عام . ولكن السمة المميزة الاساسية لسير التعاظم التدريجي للانتهازية الذي افضى الى افلاس الاممية الثانية في سنة ١٩١٤ هي واقع انهم حتى عندما كانوا يجدون انفسهم وجهاً لوجه حيال هذه المسألـــة كانو **يسعون لتجنبها** او لا يلاحظونها .

ويمكن القول بوجه عام ان **تشويه** الماركسنية وابتذالهـــا التام قد نشأ عن **التهرب** من مسألة موقف الثورة البروليتارية من الدولة ، التهرب المفيد للانتهازية والمغذي لها .

ولوصف هذه العملية المؤسفة ولو بصورة مقتضبة نأخذ اشهر نظريي الماركسية ، بليخانوف وكاوتسكي .

١ ـ جدال بليخانوف مع الفوضويين

لقد كرس بليخانوف لموقف الفوضوية حيال الاشتراكية كراساً خاصاً عنوانه : «الفوضوية والاشتراكية» ، صدر بالالمانية في سنة ١٨٩٤ .

لقد تحايل بليخانوف في معالجة هذا الموضوع فتجنب بصورة تامة المسألة الملحة ، مسألة الساعة ، المسألة التي هي من الناحية السياسية الامر الجوهري في النضال ضد الفوضوية ، ونعني موقف الثورة من الدولة ومسألة الدولة بوجه عام ! ويستلفت النظر في كراسه قسمان : قسم تاريخي ادبي يتضمن

مواد قيمة عن تطور آراء شتيرنير وبرودون وغيرهما ، والآخر مبتذل جداً يتضمن محاكمات من النوع الرخيص مفادها انه لا يمكن التمييز بين الفوضوي وقاطع الطريق .

ان الجمع بين الموضوعين مضحك جداً ومميز جداً لكامل نشاط بليخانوف في عشية الثورة واثناء المرحلة الثورية في روسيا : فهكذا بالضبط اظهر بليخانوف نفسه في سنوات ١٩٠٥ – ١٩١٧ : نصف عقائدي ونصف تافه يحبو في السياسة في ذنب البرجوازية .

لقد رأينا ماركس وانجلس في جدالهما مع الفوضويين يبينان باكبر الدقة وجهة نظرهما بشأن موقف الثورة من الدولة . فانجلس عندما اصدر في سنة ١٨٩١ مؤلف ماركس «نقد برنامج غوتا» قد كتب : «كنا (اي انجلس وماركس) حينذاك ، وما كادت تمضي سنتان (٤٢) على مؤتمر الاممية (الاول) في لاهاي (٤٣) ، في معمعان المعركة ضد باكونين واتباعه من الفوضويين» .

لقد حاول الفوضويون ان يعلنوا كومونة باريس ذاتها بانها «كومونتهم» ، ان امكن القول ، اي انها تثبت تعاليمهم ، ولكنهم لم يفهموا البتة دروس الكومونة ولا تحليل ماركس لهذه الدروس . لم تعط الفوضوية اي شيء يشبه الحقيقة ولو شبهاً تقريبياً حول السؤالين السياسيين الملموسين : أينبغي **تحطيم** آلة الدولة القديمة ؟ **وبأي شيء** تنبغي الاستعاضة عنها ؟

غير ان الحديث عن «الفوضوية والاشتراكية» مع تجنب مسألة الدولة بصورة تامة ومع **عدم ملاحظة** كامل تطور الماركسية قبل الكومونة وبعدها يعني الانزلاق لا مناص الى الانتهازية . لان الانتهازية لا تحتاج الى شيء كحاجتها الى **عدم** طرح هذين السؤالين اللذين اوردناهما الآن والى اغفالهما اغفالاً تاماً . اذ ان هذا **بحد ذاته** انتصار للانتهازية .

٢ – جدال كاوتسكي مع الانتهازيين

لا شك في ان العدد المترجم الى اللغة الروسية من مؤلفات كاوتسكي ليس له مثيل في اية لغة اخرى . وليس من باب الصدف ان يمزح بعض الاشتراكيين-الديموقراطيين الالمان قائلين

انهم يقرأون كاوتسكي في روسيا اكثر مما يقرأونه في المانيا (ونقول بين معترضتين ان في هذه المزحة من المضمون التاريخي العميق قدراً اكبر جداً مما يتصور الذين ابتدعوها : فالحقيقة ان العمال الروس ، اذ اظهروا في سنة ١٩٠٥ اقبالاً خارقاً غير مألوف على خير ما جاد به الادب الاشتراكي-الديموقراطي في العالم واذ تلقوا من تراجم وطبعات هذه الكتب ما لم يسمع بمثله في بلدان العالم الاخرى ، قد نقلوا بذلك بسرعة ، ان امكن القول ، الى صعيد حركتنا البروليتارية الفتية ، الخبرة الكبرى المتوفرة لدى بلاد مجاورة خطت شوطاً ابعد في مضمار التقدم) .

وقد اكتسب كاوتسكي عندنا شهرة كبيرة بجداله مع الانتهازيين وعلى رأسهم برنشتين ، فضلاً عن عرضه للماركسية عرضاً سهل المنال . ولكن ثمة واقعاً يكاد يكون مجهولاً لا يجوز للمرء اغفاله اذا ما وضع نصب عينيه مهمة تتبع انزلاق كاوتسكي الى الاضطراب الفكري المشين جداً والى الدفاع عن الاشتراكية-الشوفينية اثناء الازمة الكبرى في سنتي ١٩١٤ - ١٩١٥ . وهو واقع ان كاوتسكي قد تردد كثيراً قبل ان ينبري ضد ابرز ممثلي الانتهازية في فرنسا (ميلليران وجوريس) وفي المانيا (برنشتين) . فمجلة «زاريا» (٤٤) الماركسية التي كانت تصدر في شتوتغارت خلال سنتي ١٩٠١ - ١٩٠٢ والتي كانت تدافع عن الافكار البروليتارية الثورية قد اضطرت الى **الجدال** مع كاوتسكي والى ان تنعت القرار الابتر المبهم ذا الطابع التوفيقي ازاء الانتهازيين الذي عرضه كاوتسكي في سنة ١٩٠٠ في المؤتمر الاشتراكي العالمي بباريس (٤٥) بانه قرار «مطاطي» . وقد صدرت في المطبوعات الالمانية رسائل لكاوتسكي تظهر ان تردده لم يكن اقل قبل هجومه على برنشتين .

ولكن ثمة اهمية اكبر بما لا يقاس لواقع اننا نلاحظ الآن ، عندما نستقصي **تاريخ** خيانة كاوتسكي الحديثة للماركسية ، في جداله بالذات مع الانتهازيين وفي طرحه وتناوله للمسألة ، انحرافاً دائماً نحو الانتهازية في مسألة الدولة على وجه الدقة .

فلنأخذ اول مؤلف كبير لكاوتسكي ضد الانتهازية ، كتابه :

«برنشتين والبرنامج الاشتراكي-الديموقراطي» . لقد فند كاوتسكي برنشتين بالتفصيل . ولكن البليغ الدلالة هو الآتي .

في «ممهدات الاشتراكية» التي اشتهرت شهرة هيروسترات يتهم برنشتين الماركسية بـ«**البلانكية**» (التهمة التي وجهها الانتهازيون والبرجوازيون الليبيراليون في روسيا منذ ذلك الحين آلاف المرات لممثلي الماركسية الثورية ، للبلاشفة) . هذا ويتناول برنشتين بصورة خاصة مؤلف ماركس «الحرب الاهلية في فرنسا» ويحاول ، دونما نجاح كما رأينا ، ان يثبت ان وجهة نظر ماركس بصدد دروس الكومونة مطابقة لوجهة نظر برودون . ويستوقف انتباه برنشتين بصورة خاصة الاستنتاج الذي اشار اليه ماركس في مقدمة سنة ١٨٧٢ «للبيان الشيوعي» والذي ينص : «لا تستطيع الطبقة العاملة الاكتفاء بالاستيلاء على آلة الدولة جاهزة واستعمالها لاهدافها الخاصة» .

وقد «أعجب» برنشتين بهذه الصيغة الى حد انه كررها في كتابه ما لا يقل عن ثلاث مرات مفسراً اياها تفسيراً محرفاً ابعد التحريف ، تفسيراً انتهازياً .

وقد رأينا ان ماركس يريد ان يقول انه ينبغي على الطبقة العاملة ان **تحطم ، تكسر ، تفجر** (Sprengung ، تفجير ، التعبير الذي استعمله انجلس) آلة الدولة بأكملها . اما رأي برنشتين فيستفاد منه ان ماركس قد حذر الطبقة العاملة بهذه الكلمات **من** الافراط في الاندفاع الثوري عند الاستيلاء على السلطة .

يتعذر على المرء ان يتصور تشويهاً اخشن واشنع لفكرة ماركس .

فكيف كان سلوك كاوتسكي في تفنيده المفصل للملاحم البرنشتينية ؟ (٤٦)

لقد تجنب تبيان كل عمق التشويه الانتهازي للماركسية في هذه النقطة . فقد اورد الفقرة المذكورة من مقدمة انجلس لمؤلف ماركس «الحرب الاهلية في فرنسا» وقال ان الطبقة العاملة ، برأي ماركس ، لا تستطيع **الاكتفاء** بالاستيلاء على آلة الدولة **جاهزة** ، ولكنها بوجه عام **تستطيع** الاستيلاء عليها ، ولم يزد على ذلك . اما ان برنشتين قد نسب الى ماركس **فكرة معاكسة تماماً** لفكرته

الحقيقية وان ماركس قد وضع امام الثورة البروليتارية منذ سنة ١٨٥٢ مهمة «تحطيم» آلة الدولة (٤٧) **فعن** كل ذلك لم ينبس كاوتسكي ببنت شفة .

وقد كانت النتيجة ان السمة الاساسية التي تميز الماركسية عن الانتهازية في مسألة مهام الثورة البروليتارية قد امست مطموسة عند كاوتسكي !

وقد كتب كاوتسكي «**ضد**» برنشتين قائلاً :

«يمكننا ان نترك للمستقبل بكل راحة ضمير امر تقرير مسألة ديكتاتورية البروليتاريا» (ص ١٧٢ من الطبعة الالمانية) .

ان هذا ليس بجدال **ضد** برنشتين ، ولكنه في الجوهر **تنازل** امامه ، تخل عن المواقع للانتهازية ، لان الانتهازيين لا يريدون في هذا الظرف اكثر من ان «تترك للمستقبل بكل راحة ضمير» جميع المسائل الجذرية بشأن مهام الثورة البروليتارية .

ان ماركس وانجلس قد علما البروليتاريا في غضون اربعين سنة ، من سنة ١٨٥٢ الى سنة ١٨٩١ ، ان من واجبها ان تحطم آلة الدولة . اما كاوتسكي في سنة ١٨٩٩ ، حيال خيانة الانتهازيين للماركسية خيانة تامة في هذه النقطة ، **فيستعيض عن** مسألة ما اذا كان من الضروري تحطيم هذه الآلة بمسألة الاشكال الملموسة لهذا التحطيم ويلوذ بظل حقيقة مبتذلة «لا جدال فيها» (ولا جدوى منها) وهي اننا لا نستطيع ان نعرف سلفاً الاشكال الملموسة !!

ان هوة تفصل ماركس عن كاوتسكي من حيث موقفهما من واجب الحزب البروليتاري في امر اعداد الطبقة العاملة للثورة .

ولنأخذ مؤلف كاوتسكي التالي ، الانضج ، والمكرس لحد كبير كذلك لتفنيد اغلاط الانتهازية . ونعني كراسه «الثورة الاجتماعية» . في هذا الكراس جعل المؤلف من مسألة «الثورة البروليتارية» و«النظام البروليتاري» موضوعه الخاص . وقد اعطى المؤلف افكاراً كثيرة قيمة جداً ، ولكنه **تجنب** مسألة الدولة بالذات . وفي جميع مقاطع الكراس يدور الحديث عن الاستيلاء على سلطة الدولة وحسب ، اي انه اختار صيغة هي تنازل امام الانتهازيين ما دامت **تسلم** بالاستيلاء على السلطة **بدون** تحطيم

آلة الدولة . ان كاوتسكي في سنة ١٩٠٢ **يبعث** على وجه الدقة ما اعلن ماركس في سنة ١٨٧٢ انه قد «شاخ» في برنامج «البيان الشيوعي» (٤٨) .

لقد تناول كاوتسكي في كراسه بباب خاص «اشكال وسلاح الثورة الاجتماعية» ؛ وفي هذا الباب تحدث عن الاضراب السياسي الجماهيري والحرب الاهلية وكذلك عن «اداتي قوة الدولة الكبرى الحديثة : الدواوينية والجيش» ، ولكنه لم ينبس بحرف عما علمّت الكومونة العمال . وواضح انه ليس عبثاً حذر انجلس ، ولا سيما الاشتراكيين الالمان ، من «الخشوع الخرافي» امام الدولة .

يبسط كاوتسكي الامر على النحو الآتي : البروليتاريا الظافرة «تحقق البرنامج الديموقراطي» ، ويشرح احكام هذا البرنامج . وهو لم ينبس بحرف عما اعطته سنة ١٨٧١ من جديد في مسألة الاستعاضة عن الديموقراطية البرجوازية بالديموقراطية البروليتارية . وقد تملص كاوتسكي بعبارات مبتذلة «رصينة» الرنين :

« بديهي اننا لن نصل الى السيادة في ظل الاوضاع الحالية . فالثورة نفسها تفترض نضالاً طويلاً يطال الاعماق يتسنى له ان يغير بناءنا السياسي والاجتماعي الحالي » .

وهذا «بديهي» دون شك ، كحقيقة ان الخيل تأكل الشعير وان نهر الفولغا يصب في بحر قزوين . ومن المؤسف فقط ان تتخذ هذه العبارة الفارغة الطنانة بصدد النضال الذي «يطال الاعماق» وسيلة **لتجنب** مسألة حيوية للبروليتاريا الثورية هي مسألة معرفة **فيما** يتجلى «عمق» ثورتها **هي** حيال الدولة ، حيال الديموقراطية ، خلافاً للثورات السابقة ، غير البروليتارية .

وبتجنب هذه المسألة يتنازل كاوتسكي **في الواقع** امام الانتهازية في هذه النقطة الجوهرية جداً ، ويعلن ضدها **في القول** حرباً ضروساً مؤكداً اهمية «فكرة الثورة» (ولكن هل من قيمة لهذه «الفكرة» اذا ما تهيب المرء ان ينشر بين العمال الدروس الملموسة التي اعطتها الثورة ؟) او قائلاً ان «المثالية الثورية في المقام

الاول» او معلناً انه «من المشكوك فيه» ان يكون العمال الانجليز في الوقت الحاضر «غير برجوازيين صغار».

لقد كتب كاوتسكي:

«في المجتمع الاشتراكي يمكن ان تتواجد جنباً الى جنب . . . مختلف اشكال المشاريع: البيروقراطية (؟؟) والتريديونيونية والتعاونية والفردية» . . . «توجد مثلاً مشاريع لا يمكنها الاستغناء عن التنظيم البيروقراطي (؟؟) كالسكك الحديدية . في السكك الحديدية يمكن للتنظيم الديموقراطي ان يتخذ الشكل التالي: ينتخب العمال مندوبين يشكلون نوعاً من برلمان، وهذا البرلمان يقرر نظام العمل ويراقب عمل الجهاز البيروقراطي . وثمة مشاريع اخرى يمكن وضعها تحت اشراف نقابات العمال، وهناك نوع ثالث من المشاريع يمكن تنظيمه على اساس المبدأ التعاوني» (ص ١٤٨ و١١٥ من الترجمة الروسية، طبعة جينيف، سنة ١٩٠٣).

وهذا الرأي خاطئ، وهو عبارة عن خطوة الى وراء بالمقارنة مع ما اوضحه ماركس وانجلس في السبعينيات استناداً الى دروس الكومونة.

من وجهة نظر ما يزعم بضرورة التنظيم «البيروقراطي» لا تختلف السكك الحديدية بشيء على الاطلاق عن جميع مشاريع الصناعة الآلية الكبيرة بوجه عام، عن اي معمل، عن اي مخزن كبير، عن اي مشروع زراعي رأسمالي كبير . في جميع هذه المشاريع يفرض التكنيك دون شك على كل عامل النظام الصارم ومراعاة الدقة التامة في القيام بالعمل الموكل اليه، والا يتوقف العمل كله او تتعطل الآلة ويفسد المنتوج . وفي جميع امثال هذه المشاريع سيقوم العمال طبعاً بـ«انتخاب مندوبين يشكلون **نوعاً من برلمان**».

ولكن بيت القصيد كله في واقع ان هذا «النوع من البرلمان» **لن** يكون برلماناً بمعنى المؤسسات البرلمانية البرجوازية . كل بيت القصيد في واقع ان هذا «النوع من البرلمان» **لن** يقتصر على ان «يقرر نظام العمل ويراقب عمل الجهاز البيروقراطي» كما يتصور كاوتسكي الذي لا يتعدى تفكيره اطار البرلمانية البرجوازية . يقيناً ان هذا «النوع من البرلمان» الذي يتألف في المجتمع

الاشتراكي من مندوبي العمال «سيقرر نظام العمل ويراقب عمل «الجهاز» ، **ولكن** هذا الجهاز **لن** يكون «بيروقراطياً» . فالعمال ، اذ يستولون على السلطة السياسية ، يكسرون الجهاز البيروقراطي القديم ، يحطمونه حتى الاساس ، ولا يتركون منه حجراً على حجر ويستعيضون عنه بجهاز جديد يتألف من العمال والمستخدمين انفسهم ، الذين ستتخذ على الفور **ضد** تحولهم الى بيروقراطيين التدابير التي حددها ماركس وانجلس بتفصيل : ١) ليس فقط انتخابهم بل ايضاً امكانية سحبهم في كل وقت ، ٢) رواتب لا تزيد على اجرة العامل ، ٣) الانتقال فوراً الى قيام **الجميع** بوظائف المراقبة والاشراف ، الى تحول **الجميع** الى «بيروقراطيين» لزمن ما لكيلا يستطيع **احد** بسبب ذلك ان يصبح «بيروقراطياً» .

ان كاوتسكي لم يعمل الفكر بتاتاً بكلمات ماركس : «لم تكن الكومونة هيئة برلمانية ، بل هيئة عاملة ، تتمتع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في الوقت عينه» (٤٩) .

ان كاوتسكي لم يفهم بتاتاً الفرق بين البرلمانية البرجوازية التي تجمع الديموقراطية **(لا للشعب)** والبيروقراطية**(ضد الشعب)** وبين الديموقراطية البروليتارية التي ستتخذ على الفور تدابير بغية اجتثاث البيروقراطية من الاصول والتي سيكون في طاقتها السير بهذه التدابير حتى النهاية ، حتى القضاء التام على البيروقراطية ، حتى اقامة الديموقراطية الكاملة من اجل الشعب .

لقد اظهر كاوتسكي هنا نفس «الخشوع الخرافي» امام الدولة ، نفس «الايمان الخرافي» بالبيروقراطية .

ولننتقل الى آخر واحسن مؤلفات كاوتسكي ضد الانتهازيين ، الى كراسه «الطريق الى السلطة» (واحسب انه لم يصدر بالروسية ، لانه صدر عندما كانت الرجعية في روسيا على اشدها ، في سنة ١٩٠٩) . وهذا الكراس خطوة كبيرة الى الامام ما دام الحديث فيه لا يدور عن البرنامج الثوري بوجه عام كما هو حال كراس سنة ١٨٩٩ ضد برنشتين ولا عن مهام الثورة الاجتماعية بصرف النظر عن زمن حدوثها كما هو حال كراس «الثورة الاجتماعية» (سنة ١٩٠٢) ، بل عن ظروف ملموسة تحملنا على الاعتراف بأن «عصر الثورات» **يحل** .

لقد اشار المؤلف بوضوح الى اشتداد التناقضات الطبقية بوجه عام والى الامبريالية التي تلعب دوراً كبيراً بخاصة في هذا الامر . بعد «المرحلة الثورية في سنوات ١٧٨٩ – ١٨٧١» في غرب اوروبا ، بدأت من سنة ١٩٠٥ مرحلة مماثلة في الشرق . ان الحرب العالمية تقترب بسرعة مقلقة . «لم يبق في مستطاع البروليتاريا ان تتحدث عن ثورة مبتسرة» . «لقد دخلنا المرحلة الثورية» . «انه ليبدأ العصر الثوري» .

ان هذه العبارات واضحة كل الوضوح . وان كراس كاوتسكي هذا يجب ان يكون مقياساً للمقارنة بين **ما كان المتوقع ان تكون عليه** الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية قبل الحرب الامبريالية وبين مدى انحطاطها المشين (ومعها كاوتسكي نفسه) عند اندلاع الحرب . وقد كتب كاوتسكي في الكراس الذي نتناوله : «ان الحالة الراهنة تنطوي على خطر امكان اعتبارنا (اي الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية) بسهولة معتدلين اكثر مما نحن في الواقع» . ولكن تبين ان الحزب الاشتراكي-الديموقراطي الالماني هو في الواقع اكثر اعتدالاً وانتهازية مما كان يبدو عليه !

والبليغ ابلغ الدلالة ان كاوتسكي ، بعد ان اعلن بكل الوضوح ان عصر الثورات قد بدأ ، تجنب كلياً من جديد مسألة الدولة حتى في الكراس المخصص ، كما قال هو نفسه ، لبحث مسألة «الثورة **السياسية**» بالذات .

ومن مجمل وقائع تجنب المسألة والسكوت عنها والتملص منها نشأ بالضرورة هذا الانتقال التام الى الانتهازية ، الامر الذي يترتب علينا ان نتناوله الآن .

وكأني بالاشتراكية-الديموقراطية الالمانية تعلن بشخص كاوتسكي : احتفظ بنظراتي الثورية (سنة ١٨٩٩) . اعترف خاصة بان الثورة الاجتماعية البروليتارية امر محتوم (١٩٠٢) . اعترف بان عصراً جديداً من الثورات قد بدأ (١٩٠٩) . ولكنني مذ تطرح مسألة مهام الثورة البروليتارية حيال الدولة أتقهقر الى الوراء بالمقارنة مع ما قاله ماركس في سنة ١٨٥٢ (١٩١٢) .

هكذا بالضبط طرحت المسألة مجابهة في جدال كاوتسكي مع بانيكوك .

٣ ـ جدال كاوتسكي مع بانيكوك

لقد انبرى بانيكوك ضد كاوتسكي بوصفه احد ممثلي التيار «الراديكالي اليساري» الذي كان يضم في صفوفه روزا لوكسمبورغ وكارل رادك وغيرهما ، التيار الذي كان يذود عن التكتيك الثوري ويوحده الاعتقاد بان كاوتسكي ينتقل الى موقف «الوسط» المتأرجح دونما مبدئية بين الماركسية والانتهازية . وقد تأكدت صحة هذه النظرة بصورة تامة اثناء الحرب ، عندما كشف تيار «الوسط» (المدعو غلطاً بالماركسي) او «الكاوتسكية» عن كل حقارته الشنيعة .

في مقال «الاعمال الجماهيرية والثورة» («Neue Zeit» ، ١٩١٢ ، ٣٠ ، ٢) تطرق بانيكوك الى مسألة الدولة ونعت موقف كاوتسكي بانه «راديكالية سلبية» ، بانه «نظرية الانتظار السلبي» . «ان كاوتسكي لا يريد ان يرى سير الثورة» (ص ٦١٦) . واذ طرح بانيكوك المسألة بهذا الشكل وصل الى الموضوع الذي يهمنا نحن ، الى مهام الثورة البروليتارية حيال الدولة . وقد كتب :

«ان نضال البروليتاريا ليس مجرد نضال ضد البرجوازية **في سبيل** سلطة الدولة ، بل انما هو نضال **ضد** سلطة الدولة . . . فمضمون الثورة البروليتارية هو تحطيم ادوات قوة الدولة وازاحتها (حرفياً : حلها ، Auflösung) بادوات قوة البروليتاريا . . . ولا يتوقف النضال الا عندما يتحقق ، كنتيجته النهائية ، تحطيم منظمة الدولة بصورة نهائية . ان منظمة الاكثرية تبرهن تفوقها بقضائها على منظمة الاقلية السائدة» (ص ٥٤٨) .

ان الصيغة التي اعرب بها بانيكوك عن افكاره تشوبها نواقص كبيرة جداً . ولكن الفكرة واضحة على كل حال . وخليق بنا ان نرى **كيف** حاول كاوتسكي دحضها . فقد كتب :

«حتى الآن كان التضاد بين الاشتراكيين-الديموقراطيين والفوضويين في كون الاولين يريدون الاستيلاء على سلطة الدولة بينما يريد الآخرون تحطيمها . اما بانيكوك فيريد هذا وذاك» (ص ٧٢٤) .

واذا كان عرض بانيكوك يشكو الغموض ونقص الدقة (فضلاً عما في مقاله من نواقص اخرى لا علاقة لها بالموضوع الذي نبحثه) فان كاوتسكي قد اخذ بالضبط فحوى الامر **المبدئي** الذي رسمه بانيكوك . وفي المسألة **المبدئية الجذرية** حاد كاوتسكي بصورة تامة عن موقف الماركسية وانتقل الى الانتهازية بصورة تامة . فقد حدد الفرق بين الاشتراكيين-الديموقراطيين والفوضويين بصورة غير صحيحة بتاتاً ، وشوه الماركسية وابتذلها بصورة نهائية .

ان الفرق بين الماركسيين والفوضويين يتلخص : ١) في كون الاولين ، اذ يستهدفون القضاء التام على الدولة ، يعترفون بان هذا الهدف غير ممكن التحقيق الا بعد قضاء الثورة الاشتراكية على الطبقات وكنتيجة لاقامة الاشتراكية التي تؤدي الى اضمحلال الدولة ؛ وفي كون الآخرين يريدون القضاء التام على الدولة بين عشية وضحاها ، دون ان يفهموا الشروط التي تجعل هذا الامر قابل التحقيق . ٢) في كون الاولين يعترفون بان من الضروري للبروليتاريا ان تحطم بصورة تامة ، بعد استيلائها على السلطة السياسية ، آلة الدولة القديمة وان تستعيض عنها بآلة جديدة تتألف من منظمة العمال المسلحين على طراز الكومونة ؛ وفي كون الآخرين يقولون بتحطيم آلة الدولة متصورين بغموض تام **ما** تستعيض **به** البروليتاريا عنها **وكيف** تستفيد من السلطة الثورية ؛ حتى ان الفوضويين ينكرون استفادة البروليتاريا الثورية من سلطة الدولة ، ينكرون ديكتاتوريتها الثورية . ٣) في كون الاولين يطلبون اعداد البروليتاريا للثورة عن طريق الاستفادة من الدولة الراهنة ، اما الفوضويون فينكرون ذلك .

ان بانيكوك هو الذي يمثل الماركسية ضد كاوتسكي في هذا الجدال ، لان ماركس ذاته قد علم ان البروليتاريا لا تستطيع الاكتفاء بمجرد الاستيلاء على سلطة الدولة بمعنى انتقال جهاز الدولة القديم الى ايد جديدة ، بل ينبغي عليها تحطيم هذا الجهاز وكسره والاستعاضة عنه بجهاز جديد .

يخرج كاوتسكي عن الماركسية الى الانتهازيين ، لانه يتلاشى عنده كلياً تحطيم آلة الدولة هذا غير المقبول اطلاقاً من قبل

الانتهازيين فيبقى لديهم منفذ بمعنى تفسير «الاستيلاء» على انه مجرد كسب الاكثرية .

ويسلك كاوتسكي سلوك حفظة الحديث بغية ستر تشويهه للماركسية : فهو ينتر «فقرة» يقتبسها من ماركس نفسه . فقد كتب ماركس في سنة ١٨٥٠ مؤكداً ضرورة «تركيز القوة بحزم في يدي سلطة الدولة» (٥٠) . ويسأل كاوتسكي متهللاً : ألا يريد بانيكوك هدم «المركزية» ؟

ان هذا مجرد بهلوانية تشبه محاولة برنشتين لاثبات تطابق نظرات الماركسية والبرودونية بصدد الاستعاضة عن المركزية بالاتحادية .

ان «الفقرة» التي اوردها كاوتسكي هي غير مناسبة . فالمركزية امر ممكن مع آلة الدولة القديمة والجديدة على حد سواء . فاذا ما وحد العمال طوعاً قواهم المسلحة ، يكون ذلك من المركزية ، لكنها مركزية تقوم على «التحطيم التام» لجهاز الدولة المتمركز والجيش النظامي والشرطة والبيروقراطية . ان كاوتسكي يسلك تماماً سلوك المحتالين اذ يغفل آراء ماركس وانجلس المعروفة جداً بصدد الكومونة لينتر فقرة لا علاقة لها بالموضوع .

ويستطرد كاوتسكي :

«. . . . لعل بانيكوك يريد الغاء وظائف الموظفين في الدولة ؟ ولكننا لا نستغني عن الموظفين لا في منظمات الحزب ولا في المنظمات النقابية ، فضلاً عن ادارة الدولة . ان برنامجنا لا يطلب القضاء على موظفي الدولة ، بل انتخاب الموظفين من قبل الشعب . . . لا يدور الحديث عندنا الآن حول الشكل الذي يتخذه جهاز الادارة في «الدولة المقبلة» ، بل حول ما اذا كان نضالنا السياسي يقضي على (حرفياً : يحل ، auflöst) سلطة الدولة **قبل استيلائنا عليها** (التشديد لكاوتسكي) . اية وزارة يمكن القضاء عليها مع موظفيها ؟» ثم يعدد كاوتسكي وزارات المعارف والعدلية والمالية والحربية . «لا . ان نضالنا السياسي ضد الحكومة لن يلغي اية وزارة من الوزارات الراهنة . . . اكرر لتلافي سوء التفاهم : ليست القضية قضية الشكل الذي تضفيه الاشتراكية-الديموقراطية الظافرة على «دولة الغد» ، بل قضية الكيفية التي تغير بها معارضتنا الدولة الراهنة» (ص ٧٢٥) .

وهذه هي الشعوذة عينها . لقد طرح بانيكوك مسألة **الثورة** بالذات . وقد اعرب عن ذلك بوضوح في عنوان مقاله وفي الفقرات المقتبسة . اما كاوتسكي فهو بقفزه الى مسألة «المعارضة» يستعيض بالضبط عن وجهة النظر الثورية بوجهة النظر الانتهازية . فالحاصل عنده كما يلي : اليوم معارضة ، اما ما **بعد** الاستيلاء على السلطة فسنرى . **الثورة تتوارى** ! وهو بالذات ما يحتاج اليه الانتهازيون .

لا يدور الحديث عن المعارضة ولا عن النضال السياسي بوجه عام ، بل انما يدور عن **الثورة** عينها . اما الثورة فتتلخص في كون البروليتاريا **تحطم** «جهاز الادارة» **وكامل** جهاز الدولة مستعيضة عنه بجهاز جديد قوامه العمال المسلحون . يظهر كاوتسكي «خشوعاً خرافياً» امام «الوزارات» ، ولكن لمَ لا تمكن الاستعاضة عنها ، لنقل مثلاً ، بلجان من الاختصاصيين لدى سوفييتات (مجالس) نواب العمال والجنود التي تمارس كامل السيادة والسلطة ؟

ان فحوى الامر ليس البتة في ما اذا كانت «الوزارات» ستبقى او تقوم «لجان اختصاصيين» او اية مؤسسات اخرى ؛ فليس لهذا الامر اية اهمية . ان فحوى الامر في ما اذا كانت ستبقى آلة الدولة القديمة (المرتبطة بالبرجوازية بآلاف الروابط والمشبعة حتى اعماقها بروح المحافظة والجمود) ، ام انها **ستحطم** ويستعاض عنها بآلة **جديدة** . فالثورة ليست في ان تسود الطبقة الجديدة وتحكم بواسطة آلة الدولة **القديمة** ، بل في ان تسود وتحكم بواسطة آلة **جديدة** بعد ان **تحطم** القديمة – ان كاوتسكي يطمس هذه الفكرة الماركسية **الاساسية** ، او انه لم يفهمها بتاتاً .

فسؤاله بشأن الموظفين يظهر بصورة بينة انه لم يفهم دروس الكومونة وتعاليم ماركس . «نحن لا نستغني عن الموظفين لا في منظمات الحزب ولا في المنظمات النقابية . . .»

نحن لا نستغني عن الموظفين **في ظل الرأسمالية** ، في ظل **سيادة البرجوازية** . فالرأسمالية تظلم البروليتاريا وتستعبد جماهير الشغيلة . وفي ظل الرأسمالية تكون الديموقراطية مقيدة ، مكبوسة ، بتراء ، يشوهها كل ظرف عبودية العمل المأجور وفاقة

الجماهير وبؤسها . ولهذا السبب ، وما من سبب آخر ، يفسد الموظفون في منظماتنا السياسية والنقابية (او بالاصح يظهرون ميلاً الى الفساد) من جراء ظروف الرأسمالية ويظهرون الميل الى التحول الى بيروقراطيين ، اي الى اشخاص ذوي امتيازات منفصلين عن الجماهير ويقفون **فوقها** .

هذا هو **جوهر** البيروقراطية . وما لم تصادر املاك الرأسماليين ، ما لم تسقط البرجوازية ، يظل حتماً شيء من «البيروقراطية» **حتى** في الموظفين البروليتاريين .

والحاصل عند كاوتسكي هو كما يلي : ما دام هنالك مسؤولون ينتخبون ، يبقى بالتالي الموظفون في ظل الاشتراكية وتبقى البيروقراطية ! وهذا هو الغلط عينه . فبمثل الكومونة نفسها ، بين ماركس ان المسؤولين في ظل الاشتراكية يكفون عن ان يكونوا «بيروقراطيين» ، «موظفين» ، يكفون **بمقدار** ما يطبق ، عدا مبدأ انتخابهم ، **كذلك** مبدأ سحبهم في اي وقت ، **اضافة الى** تخفيض الرواتب الى المستوى المتوسط لاجر العامل ، **واضافة الى** الاستعاضة عن المؤسسات البرلمانية بمؤسسات «عاملة» ، اي تصدر القوانين وتنفذها» (٥١) .

وفي الجوهر ، تظهر جميع حجج كاوتسكي ضد بانيكوك ولا سيما حجته الرائعة حيث يقول اننا لا نستغني عن الموظفين لا في المنظمات النقابية ولا في المنظمات الحزبية ، ان كاوتسكي يكرر «الحجج» القديمة التي اشهرها برنشتين ضد الماركسية بوجه عام . فان برنشتين ، في كتابه «ممهدات الاشتراكية» المشبع بروح الارتداد ، يشن الحرب على افكار الديموقراطية «البدائية» ، على ما يسميه بـ«الديموقراطية العقائدية» — تفويضات الزامية ، مسؤولون لا يكافأون ، تمثيل مركزي عاجز الخ . . وللبرهان على بطلان هذه الديموقراطية «البدائية» يستشهد برنشتين بخبرة التريديونيونات الانجليزية كما يشرحها الزوجان ويب (٥٢) . ويقول ان التريديونيونات ، في غضون سبعين سنة من تطورها «في ظل الحرية التامة» كما يزعم ، (ص ١٣٧ من الطبعة الالمانية) ، قد اقتنعت بعدم صلاح الديموقراطية البدائية واستعاضت عنها بالديموقراطية العادية : بالجمع بين البرلمانية والبيروقراطية .

وفي الحقيقة لم تتطور التريديونيونات «في ظل الحرية التامة» ، **بل في ظرف العبودية الرأسمالية التامة** التي لا يمكن طبعاً في ظلها «الاستغناء» عن جملة من التنازلات امام الشر السائد ، امام العنف ، امام الباطل وابعاد الفقراء عن امور الادارة «العليا» . وفي ظل الاشتراكية ينبعث حتماً الكثير من وجوه الديموقراطيـــة «البدائية» ، لان **جمهور** السكان يرتفع لاول مرة في تاريـــخ المجتمعات المتحضرة الى الاشتراك **المستقل** ليس فقط في التصويت والانتخابات ، **بل ايضاً في الادارة اليومية** . ففي ظل الاشتراكية سيقوم **الجميع** بوظائف الادارة بالتناوب ويعتادون بسرعة على ان لا يحكم احد .

ان ماركس ذا العقـــل العبقري النقاد المحلل قد رأى في التدابير العملية التي اتخذتها الكومونة ذلك **الانعطاف** الذي يخشاه الانتهازيون ولا يريدون الاعتراف به لجبنهم ولعدم رغبتهم في قطع كل صلة بالبرجوازية والذي لا يريد الفوضويون ان يروه اما لتسرعهم واما لانهم لا يفهمون ظروف التغيرات الاجتماعية الكبرى بوجه عام . «لا ينبغي حتى التفكير بتحطيم آلة الدولة القديمة ، اذ كيف لنا ان نستغني عن الوزارات والموظفين» ، — هكذا يفكر الانتهازي المبتذل حتى الصميم والذي فضلاً عن انه لا يؤمن في الجوهر بالثورة ولا بقوتها الخلاقة ، يخافها خوفاً مميتاً (كما يخافها المناشفة والاشتراكيون-الثوريون عندنا) .

«لا ينبغي التفكير **الا** بتحطيم آلة الدولة القديمة ، لا حاجة الى التعمق في الدروس **الملموسة** التي اعطتها الثورات البروليتارية السابقة ولا الى تحليل **ما وكيف** نستعيض به عما نحطمه» — هكذا يحاكم الفوضوي (خير الفوضويين طبعاً ، لا الذي يتبع السادة كروبوتكين وشركاه ويحبو في ذنب البرجوازية) ؛ ولذا يخلص الفوضوي الى تكتيك **اليأس** ، لا الى تكتيك نشاط ثوري جريء لا يعرف الهوادة ويضع نصب عينيه مهام ملموسة ويأخذ في الوقت نفسه بعين الاعتبار الظروف الواقعية المحيطة بحركة الجماهير .

يعلمنا ماركس ان نتجنب الوقوع في الغلطتين ، يعلمنا ان نتحلى باكبر الجرأة في تحطيم آلة الدولة القديمة عن آخرها ويعلمنا

في الوقت نفسه طرح المسألة بصورة ملموسة : لقد استطاعت الكومونة في غضون عدة اسابيع ان **تشرع** ببناء آلة دولة **جديدة** ، بروليتارية بهذا الشكل ، متخذة التدابير المذكورة اعلاه بقصد ضمان ديموقراطية اوفى واستئصال البيروقراطية . فلنأخذ اذن عن الكومونيين جرأتهم الثورية ، ولنر فيما اتخذوه من تدابير عملية **صورة اولى** لتدابير عملية ملحة ممكنة التطبيق على الفور ، وعندئذ ، **بسيرنا في هذه الطريق** ، نستأصل شأفة البيروقراطية .

ويضمن امكان هذا الاستئصال واقع ان الاشتراكية تنقص يوم العمل وتستنهض **الجماهير** الى الحياة الجديدة ، وتضع **اكثرية** السكان في ظروف تمكن **الجميع** بدون استثناء من القيام بـ«وظائف الدولة» ، وهذا ما يؤدي الى **الاضمحلال التام** للدولة ، كل دولة .

يستطرد كاوتسكي :

«. . . لا يمكن بحال ان تكون مهمة الاضراب الجماهيري **تحطيم** سلطة الدولة ، لا يمكنها ان تكون الا في حمل الحكومة على التنازل في مسألة ما معينة او في الاستعاضة عن حكومة معادية للبروليتاريا بحكومة تلبي (entgegenkommende) مطالبها ... ولكن هذا» (اي انتصار البروليتاريا على الحكومة المعادية) «لا يمكنه في حال من الاحوال ولا في اي ظرف من الظروف ان يفضي الى **تحطيم** سلطة الدولة ، لا يمكنه ان يسفر الا عن بعض **تغيير** (Verschiebung) في نسبة القوى **في داخل سلطة الدولة** ... ان هدف نضالنا السياسي يبقى اذن كما هو الآن ، الاستيلاء على سلطة الدولة عن طريق اكتساب الاكثرية في البرلمان وجعل البرلمان سيد الحكومة» (ص ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٣٢) .

هذه هي الانتهازية المحض ، احقر الانتهازية ، الارتداد عن الثورة فعلاً مع الاعتراف بها قولاً . ان فكرة كاوتسكي لا تمضي ابعد من «حكومة تلبي مطالب البروليتاريا» — وهي خطوة الى وراء في اتجاه التفاهة وضيق الافق بالمقارنة مع سنة ١٨٤٧ عندما نادى «البيان الشيوعي» بـ«تنظيم البروليتاريا في طبقة سائدة» .

يتأتى على كاوتسكي ان يحقق ما يهواه من «الوحدة» مع شيدمان وبليخانوف وفاندرفيلده واضرابهم الموافقين جميعهم على النضال من اجل حكومة «تلبي مطالب البروليتاريا» .

اما نحن فسنقدم على قطع صلتنا بخونة الاشتراكية هؤلاء

وسنناضل من اجل هدم آلة الدولة القديمة بأكملها لكيما **تصبح** البروليتاريا المسلحة نفسها **حكومة** . وهما «امران مختلفان كل الاختلاف» .

يتأتى على كاوتسكي ان يكون بصحبة الجماعة المستطابة : جماعة ليغين ودافيد وبليخانوف وبوتريسوف وتسيريتيلي وتشيرنوف ومن لف لفهم من الموافقين كل الموافقة على النضال من اجل «تغيير نسبة القوى في داخل سلطة الدولة» ، من اجل «اكتساب الاكثرية في البرلمان وجعل البرلمان سيد الحكومة المطلق» ، — انه هدف نبيل منتهى النبل يقبله الانتهازيون بقضه وقضيضه ، ويبقى معه كل شيء في اطار الجمهورية البرجوازية البرلمانية .

اما نحن فسنقدم على قطع صلتنا بالانتهازيين وستكون البروليتاريا الواعية باكملها معنا في النضال ، لا من اجل «تغيير نسبة القوى» ، بل من اجل **اسقاط البرجوازية** ، من اجل **تحطيم** البرلمانية البرجوازية ، من اجل جمهورية ديموقراطية من طراز الكومونة او جمهورية سوفييتات نواب العمال والجنود ، من اجل الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا .

* * *

في الاشتراكية العالمية تيارات تيامن اكثر من كاوتسكي ، منها «المجلة الاشتراكية الشهرية» (٥٣) في المانيا (ليغين ودافيد وكولب وكثيرون غيرهم بمن فيهم السكانديناقيان ستاونينغ وبرانتينغ) واتباع جوريس (٥٤)وفاندرفيلده في فرنسا وبلجيكا وتوراتي وتريفيس وغيرهما من ممثلي الجناح اليميني في الحزب الايطالي (٥٥) والفابيون و«المستقلون» («حزب العمال المستقل» الذي كان في الواقع على الدوام في تبعية الليبيراليين) في انجلترا (٥٦) ومن على شاكلتهم . ان جميع هؤلاء السادة الذين يلعبون دوراً جسيماً غالباً ما يكون الدور الراجح في النشاط البرلماني وفي المنشورات الحزبية ينكرون على المكشوف ديكتاتورية البروليتاريا ويطبقون الانتهازية السافرة . «فديكتاتورية» البروليتاريا في نظر

هؤلاء السادة «تناقض» الديموقراطية !! وفي الجوهر لا يوجد بينهم وبين الديموقراطيين صغار البرجوازيين اي فرق جدي .

ونظراً لهذا يحق لنا ان نخلص الى استنتاج مفاده ان الاممية الثانية في الاغلبية الساحقة من ممثليها الرسميين قد انزلقت تماماً الى الانتهازية . ولم يقتصر الامر على نسيان خبرة الكومونة ، بل انما تعداه الى تشويهها . انهم لم يبينوا لجماهير العمال انه تقترب الساعة التي يتوجب عليهم فيها ان ينهضوا ويحطموا آلة الدولة القديمة وان يستعيضوا عنها بجديدة محولين بهذا الشكل سيادتهم السياسية الى قاعدة لتحويل المجتمع على الاساس الاشتراكي ، بل كانوا يلقنون الجماهير النقيض . وقد فسروا «الاستيلاء على السلطة» بشكل يترك الف منفذ للانتهازية .

ان تشويه واغفال مسألة موقف الثورة البروليتارية من الدولة لم يمكنهما الا يلعبا دوراً جسيماً في الوقت الذي غدت فيه الدول ، وقد قوت جهازها العسكري بنتيجة التنافس الامبريالي ، وحوشا حربية تزهق الملايين من الارواح لكيما تحسم وتفصل فيما اذا كانت السيطرة على العالم لانجلترا او لالمانيا ، لهذا الرأسمال المالي او لذاك * .

---

* ثم ياتي في المخطوطة :

«الفصل السابع

خبرة ثورتي سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ الروسيتين

ان الموضوع المشار اليه في عنوان هذا الفصل من السعة بحيث يمكن وينبغي ان تكرس له مجلدات . ويتاتى علينا ان نقتصر في هذا الكراس بطبيعة الحال على الدروس الرئيسية التي تعطيها هذه الخبرة والتي تخص مباشرة مهام البروليتاريا في الثورة حيال سلطة الدولة» . (وعلى هذا تنقطع المخطوطة) . **الناشر** .

تنبيه الى القارئ في الطبعة الاولى

كتب هذا الكراس في آب وايلول (اغسطس وسبتمبر) سنة ١٩١٧ . وقد وضعت منهاج الفصل التالي ، السابع «خبرة ثورتي سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ الروسيتين» . ولكن لم يتسن لي أن أكتب من هذا الفصل أي سطر عدا العنوان ، فقد «اعاقتني» الأزمة السياسية ، عشية ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ . ومن شأن مثل هذه «العقبة» ان تدخل السرور فعلاً على قلب المرء ولكني اعتقد اني سأرجىء لزمن طويل الجزء الثاني من هذا الكراس (الذي يتناول «خبرة ثورتي سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ الروسيتين») ، اذ ان تطبيق «خبرة الثورة» اطيب واجدى من الكتابة عنها .

بتروغراد . ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٧ . **المؤلف**

كتب في آب (اغسطس) — ايلول (سبتمبر) سنة ١٩١٧ ؛
كتب التنبيه الى القارئ في الطبعة الاولى — في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ ؛
كتبت الفقرة ٣ من الفصل ٢ — قبل ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٨ .
صدر في سنة ١٩١٨ ببتروغراد في كراس على حدة عن دار الطبع والنشر «جيزن اي زنانييه» .

المجلد ٣٣ ،
ص ١ — ١٢٠

ملاحظات

١ – كتب لينين «الدولة والثورة» في ظروف العمل السري في آب – ايلول (اغسطس – سبتمبر) سنة ١٩١٧ . وقد افصح لينين عن فكرته في النصف الثاني من سنة ١٩١٦ وقال بضرورة بحث مسألة الدولة من الناحية النظرية . وفي ذلك الحين ايضاً كتب مقاله «امية الشبيبة» وانتقد فيه الموقف المعادي للماركسية الذي وقفه بوخارين من مسألة الدولة ووعد بكتابة مقال مسهب عن موقف الماركسية حيال الدولة . وفي رسالة مؤرخة في ١٧ شباط (فبراير) سنة ١٩١٧ وموجهة الى كولونتاي كتب لينين انه قد حضر تقريباً المواد اللازمة في مسألة موقف الماركسية حيال الدولة . وقد كتب هذه المواد في دفتر عنونه بعنوان «الماركسية بصدد الدولة» . وقد جمع لينين في هذا الدفتر مقتبسات من مؤلفات ماركس وانجلس وكذلك فقرات من كتب كاوتسكي وبانيكوك وبرنشتين وارفقها بملاحظاته الانتقادية واستنتاجاته وتلخيصاته . ووضع لينين المواد التي تم جمعها في اساس كتاب «الدولة والثورة» .

ووفقاً للمنهاج المرسوم كان من المقرر ان يتضمن كتاب «الدولة والثورة» سبعة فصول ، ولكن لينين لم يكتب الفصل الاخير ، السابع ، «خبرة ثورتي سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ الروسيتين» ولم يحفظ منه غير منهاج مفصل لهذا الفصل . وقد كتب لينين الى الناشر حول موضوع اصدار الكتاب انه «اذا ما تأخر جداً في انهاء هذا الفصل السابع ، او في حالة ما اذا تضخم لحد كبير ، عندئذ ينبغي اصدار الفصول الستة الاولى في كتاب على حدة باعتبارها **الجزء الاول** . . .»

وفى الصفحة الاولى من المخطوطة اشير الى المؤلف باسم مستعار هو «ف . ف . ايفانوفسكي» . وبهذا الاسم المستعار كان لينين يريد اصدار كتابه لكيلا تصادره الحكومة الموقتة . ولكن الكتاب لم يصدر الا فى سنة ١٩١٨ . فلم تعد ثمة حاجة لهذا الاسم المستعار . وقد صدرت الطبعـــة الثانية من الكتاب في سنة ١٩١٩ وضمنها لينين باباً جديداً في الفصل الثاني بعنوان «وضع ماركس للمسألة في سنة ١٨٥٢» . — ص ١ .

٢ — **الفابيون** ، هم اعضاء الجمعية الفابية ، وهي منظمة اصلاحية انجليزية تأسست سنة ١٨٨٤ . وقد اطلق عليها اسم قائد من القادة العسكريين الرومانيين في القرن الثالث قبل الميلاد هو فابيوس مكسيم الملقب كونكتاتور («المماطل») الذي اشتهر بخطة الانتظار وتجنب المعارك الفاصلة في الحرب ضد هنيبعل . كان اعضاء الجمعية الفابية في معظمهم من المثقفين البرجوازيين ، من العلماء والكتاب والسياسيين (ومنهم مثلاً الزوجان ويب وشو وماكدونالد) . وكانوا ينكرون ضرورة نضال البروليتاريا الطبقي والثورة الاشتراكية ويعلنون امكان الانتقال التدريجي مـــن الرأسمالية الى الاشتراكية عن طريق الاصلاحات فقط . ووصف لينين الفابية بانها «اتجاه **الانتهازية المتطرفة**» . وفي سنـــة ١٩٠٠ ، انضمت الجمعية الفابية الى حزب العمال . و«الاشتراكية الفابية» هي ينبوع من ينابيع عقلية العماليين البريطانيين .

فى سنوات الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ — ١٩١٨) وقف الفابيون مواقف الاشتراكية — الشوفينية . — ص ٣ .

٣ — راجع مؤلف انجلس «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولـــة» . وعلى الصفحات ٩—١٠ ، ١٢—١٨ يورد لينين مقاطع من هذا المؤلف ايضاً . — ص ٧ .

٤ — **الاشتراكيون — الثوريون** ، حزب للبرجوازية الصغيرة في روسيا ، انبثق في اواخر سنة ١٩٠١ — اوائل سنة ١٩٠٢ بنتيجة توحيد مختلف الجماعات والحلقات الشعبية . وفي سنوات الحرب العالمية الاولى وقف الاشتراكيون — الثوريون باكثريتهم مواقف الاشتراكية — الشوفينية .

بعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديموقراطية في سنة ١٩١٧ كان الاشتراكيون – الثوريون مع المناشفة الدعامة الرئيسية للحكومة الموقتة البرجوازية ، واشترك زعماء الحزب (افكسينتييف وكيرنسكي وتشيرنوف) في هذه الحكومة . رفض حزب الاشتراكيين – الثوريون مساندة مطلب الفلاحين بشأن تصفية الملكية الاقطاعية للارض ، ونادى بصيانتها . ووجه الوزراء الاشتراكيون – الثوريون في الحكومة الموقتة فصائل القمع ضد الفلاحين ممن استولوا على اراضي الملاكين العقاريين الاقطاعيين . عشية انتفاضة اكتوبر المسلحة ، انتقل الحزب على المكشوف الى جانب البرجوازية المعادية للثورة ، ودافع عن النظام الرأسمالي ، فوجد نفسه في عزلة عن جماهير الشعب الثائر .

الف الجناح اليساري في حزب الاشتراكيين – الثوريين فى اواخر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٧ حزب الاشتراكيين – الثوريين اليساريين المستقل . اعترف هؤلاء شكلياً بالسلطة السوفييتية وعقدوا اتفاقية مع البلاشفة محاولين ابقاء تأثيرهم في جماهير الفلاحين ، ولكنهم ساروا بعد فترة وجيزة فى سبيل النضال ضد السلطة السوفييتية .

وفي سنوات التدخل الاجنبي والحرب الاهلية قام الاشتراكيون – الثوريون بعمل تخريبي معاد للثورة ودعموا بنشاط المتدخلين والحرس الابيض واشتركوا فى المؤامرات المعادية للثورة ونظموا اعمال الارهاب ضد رجالات الدولة السوفييتية والحزب الشيوعي . وبعد انتهاء الحرب الاهلية ، واصل الاشتراكيون – الثوريون نشاطهم المعادي للدولة السوفييتية داخل البلاد وفي معسكر المهاجرين البيض . – ص ٨ .

٥ – **المناشفة** ، انصار التيار البرجوازي الصغير الانتهازي في الاشتراكية – الديموقراطية الروسية ، وممثلو التأثير البرجوازي في صفوف الطبقة العاملة ، وقد اطلق عليهم هذا الاسم في المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي – الديموقراطي في روسيا المنعقد في آب (اغسطس) ١٩٠٣ ، اذ وجدوا انفسهم اقلية في نهاية المؤتمر عند انتخابات الهيئات المركزية للحزب ، في حين ان

الاشتراكيين – الديموقراطيين الثوريين وعلى رأسهم لينين ، فازوا بالاغلبية . ومن هنا كان اسما البلاشفة (من كلمة بلشنستفو وتعني الاغلبية) والمناشفة (من كلمة منشنستفو وتعني الاقلية) .

كان المناشفة يقصدون تحقيق اتفاق بين البروليتاريا والبرجوازية ، ويسيرون في الطريق الانتهازي في الحركة العمالية . وبعد الثورة البرجوازية الديموقراطية في شباط (فبراير) ١٩١٧ ، اشترك المناشفة والاشتراكيون – الثوريون بالحكومة الموقتة ، داعمين سياستها الامبريالية ، ومناضلين ضد الثورة البروليتارية ، التي كانت في صعود .

بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية ، اصبح المناشفة حزباً معادياً للثورة صراحة ، ينظم المؤامرات والفتن ويشترك فيها من اجل قلب سلطة السوفييت . – ص ٨ .

٦ – **تنظيم المجتمع على اساس «الجنس»** (Gens ، او العشيرة) – نظام مشاعي بدائي او اول تشكيلة اقتصادية اجتماعية في تاريخ الانسانية . كانت المشاعة العشائرية تمثل جماعة من الافراد تجمع بينهم قرابة الدم وتوحدهم صلات اجتماعية واقتصادية . مر النظام العشائري خلال تطوره بمرحلتين : نظام الامومة ونظام الابوة (النظام البطريركي او البطريركية) . انتهت البطريركية بتحول المجتمع البدائي الى مجتمع طبقي وبظهور الدولة . كانت علاقات الانتاج في النظام المشاعي البدائي تقوم على اساس الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وتوزيع المنتجات بالتساوي . وهذا ما كان يناسب اصلاً المستوى المنخفض لتطور القوى المنتجة وطابعها في ذلك العهد . – ص ٩ .

٧ – المقصود هنا مؤلف ماركس «نقد برنامج غوتا» (الفصل الرابع) ومؤلف انجلس «ضد دوهرينغ» وكذلك رسالة انجلس الى بيبل فى ١٨ – ٢٨ آذار (مارس) ١٨٧٥ (راجع ماركس وانجلس ، المؤلفات ، الطبعة الثانية ، المجلد ١٩ ، ص ٢٦ –

٣٢ ، المجلد ٢٠ ، ص ٢٩١ – ٢٩٢ ، المجلد ١٩ ، ص ١ – ٨) . – ص ٢١ .

٨ – ماركس . «الرأسمال» . المجلد ١ . (راجع ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية الثانية . المجلد ٢٣ ، ص ٧٦١) . – ص ٢٢ .

٩ – **حرب الثلاثين سنة ١٦١٨ – ١٦٤٨** اول حرب اوروبية عامة ؛ وقد نشبت نتيجة لتأزم التناقضات بين مختلف تكتلات الدول الاوروبية واتخذت شكل صراع بين البروتستانت والكاثوليك . بدأت الحرب بانتفاضة في بلاد التشيك على استبداد ملكية آل هابسبورغ وعلى هجوم الرجعية الكاثوليكية . ثم انضمت الدول الاوروبية الى الحرب وشكلت معسكرين . فقد اتحد بابا روما وآل هابسبورغ الاسبان والنمساويون والامراء الكاثوليك في المانيا تحت راية الكاثوليكية ووقفوا ضد البلدان البروتستانتية : بلاد التشيك والدانمارك واسوج والجمهورية الهولندية وعدد من الدويلات الالمانية التي قبلت الاصلاح . حظيت البلدان البروتستانتية بتأييد ملوك فرنسا ، اخصام آل هابسبورغ . اصبحت المانيا المسرح الرئيسي لهذا الصراع ، وموضعاً للنهب الحربي والمطامع الاغتصابية من جانب المشتركين في الحرب . انتهت الحرب في عام ١٦٤٨ بعقد صلح وستفالن الذي ثبت تجزؤ المانيا السياسي . – ص ٢٢ .

١٠ – **برنامج غوتا** ، هو برنامج حزب العمال الاشتراكي الالماني ؛ وقد اقره الحزب سنة ١٨٧٥ في مؤتمر غوتا عند اتحاد الحزبين الاشتراكيين الالمانيين اللذين كانا قائمين حتى ذلك التاريخ كل حزب على حدة : حزب الايزيناخيين السائرين بقيادة اوغست بيبل وولهلم ليبكنخت والمتأثرين فكريا بماركس وانجلس ، وحزب اللاساليين . وكان هذا البرنامج مصاباً بداء المذهب الاختياري ، وكان برنامجاً انتهازياً ، لان الايزيناخيين قد تنازلوا للاساليين في القضايا الهامة واقروا الصيغ اللاسالية . وقد انتقد ماركس في مؤلفه «نقد برنامج غوتا» وانجلس في رسالته الى بيبل في ١٨ – ٢٨ آذار (مارس) ١٨٧٥ مشروع برنامج غوتا

لاذع النقد واعتبراه خطوة كبيرة الى الوراء بالمقارنة مع برنامج ايزيناخ سنة ١٨٦٩ . – ص ٢٣ .

١١ – في اواخر القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين عمدت الاوساط الحاكمة من البرجوازية في جملة من البلدان الى مناورة معقدة ، سعياً منها الى شق صفوف الحركة العمالية وصرف البروليتاريا عن النضال الثوري بتنازلات طفيفة : فقد اشركت بعض الزعماء الاصلاحيين من الاحزاب الاشتراكية في الحكومات البرجوازية الرجعية . ففي بريطانيا ، انتخب جون بيرنس نائباً في البرلمان عام ١٨٩٢ ، وكان بيرنس واحداً من «خونة الطبقة العاملة السافرين الذين باعوا انفسهم للبرجوازية لقاء منصب وزاري» (لينين) . وفي فرنسا ، دخل الاشتراكي الكسندر ايتيان ميلليران في عام ١٨٩٩ في الحكومة البرجوازية برئاسة فالديك – روسو ، وساعد البرجوازية على تطبيق سياستها . وقد الحق اشتراك ميلليران في الحكومة البرجوازية الرجعية ضرراً جسيماً بالحركة العمالية في فرنسا . وصف لينين الميلليرانية بانها تعني الارتداد والتحريفية و «برنشتينية عمليـــة» . واشار الى ان «الاشتراكيين» من طراز ميلليران صرفوا الطبقة العاملة عن النضال الثوري «بالوعد باصلاحات اجتماعية تافهة» . وفي ايطاليا كان الاشتراكيان ليونيدا بيسولاتي وايفانويه بونومي وغيرهما في مستهل القرن العشرين اكثر انصار التعاون مع الحكومة سفوراً ؛ وقد طردوا من الحزب الاشتراكي في عام ١٩١٢ .

ابان الحرب العالميـــة الاولى ، انتقـــل زعماء الاحزاب الاشتراكية – الديموقراطية اليمينيون الانتهازيون في جملة من البلدان على المكشوف الى مواقف الاشتراكية – الشوفينية ، ودخلوا في الحكومات البرجوازية في بلدانهم ، وعملوا على نشر وتطبيق سياستها . – ص ٢٦ .

١٢ – نتيجة للثورة البرجوازية الديموقراطية في روسيـــا في ٢٧ شباط – فبراير (١٢ آذار – مارس) ١٩١٧ ، أطيـــح بالاوتوقراطية (الحكم المطلق) وتشكلت الحكومة الموقتـــة البرجوازية . – ص ٣١ .

١٣ – **الكاديت** ، اعضاء الحزب الديموقراطي – الدستوري ، الحزب الرئيسي للبرجوازية الملكية الليبيرالية في روسيا . انشئ حزب الكاديت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٥ ؛ وقد انتسب اليه ممثلو البرجوازية والملاكين العقاريين والمثقفون البرجوازيون . في سنوات الحرب العالمية الاولى دعم الكاديت بنشاط السياسة الخارجية الاغتصابية للحكومة القيصرية . في مرحلة ثورة شباط (فبراير) ١٩١٧ البرجوازية الديموقراطية حاولوا انقاذ الملكية . وقد شغلوا وضعاً قيادياً في الحكومة الموقتة البرجوازية فانتهجوا ، ارضاء للامبرياليين الاميركيين والانجليز والفرنسيين ، سياسة معادية للشعب والثورة . بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، عمل الكاديت كاعداء الداء للسلطة السوفييتية واشتركوا في جميع الفتن المسلحة ضد الثورة وفي جميع حملات المتدخلين . بعد تحطيم المتدخلين والحرس الابيض ، هاجر الكاديت الى الخارج . وهناك لم يكفوا عن نشاطهم ضد السلطة السوفييتية . – ص ٣٢ .

١٤ – «Die Neue Zeit» («دي نويه زايت» – «الازمنة الحديثة») ، مجلة نظرية للحزب الاشتراكي – الديموقراطي الالماني ؛ صدرت في شتوتغارت من عام ١٨٨٣ الى عام ١٩٢٣ . وحتى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٧ اشرف كاوتسكي على تحريرها ، ومن بعده كونوف . نشرت في مجلة «دي نويه زايت» للمرة الاولى بعض مؤلفات ماركس وانجلس . ساعد انجلس هيئة تحرير المجلة بنصائحه ولم يندر له ان انتقدها لما نشرته في المجلة من انحرافات عن الماركسية . ابتداء من النصف الثاني من العقد العاشر ، اي بعد وفاة انجلس ، اخذت تظهر باستمرار في المجلة مقالات للمحرفين بما فيها سلسلة مقالات برنشتين «قضايا الاشتراكية» التي دشنت هجوم المحرفين على الماركسية . وفي سنوات الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ – ١٩١٨) وقفت المجلة موقفاً وسطياً وأيدت عملياً الاشتراكيين – الشوفينيين . – ص ٣٥ .

١٥ – المقصود هنا «النداء الثاني من المجلس العام لجمعية العمال العالمية حول الحرب الفرنسية – البروسية الى اعضاء

جمعية العمال العالمية في اوروبا والولايات المتحدة» الذي كتبه ماركس في لندن بين ٦ و٩ ايلول (سبتمبر) ١٨٧٠ . – ص ٣٨ .

١٦ – راجع رسالـــة ماركس الى كوغلمان في ١٢ نيسان (ابريل) ١٨٧١ . – ص ٣٨ .

١٧ – راجع مؤلف ماركس «الحرب الاهلية في فرنسا» . وعلى الصفحات ٤٧ و٥٣–٥٨ يورد لينين مقاطع من هذا المؤلف ايضاً . – ص ٤٤ .

١٨ – **«ديلو نارودا»** («قضية الشعب») ، جريدة يومية ، لسان حال حزب الاشتراكيين-الثوريين ؛ صدرت في بتروغراد من آذار (مارس) ١٩١٧ حتى تموز (يوليو) ١٩١٨ ، مغيرة اسمها غير مرة . شغلت الجريدة موقف انصار الدفاع والتوفيق ، ودعمت الحكومة الموقتة البرجوازية . استأنفت الجريدة صدورها في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨ في سامارا (صدر اربعة اعداد) ، وفي آذار (مارس) ١٩١٩ في موسكو (صدر عشرة اعداد) . اغلقت الجريدة لنشاطها المعادي للثورة . – ص ٤٩ .

١٩ – **هيروسترات** ، يوناني ، احرق في عام ٣٥٦ قبل الميلاد هيكل ارتميـــد في افس ، وذلك لغرض واحد هو تخليـــد اسمه . – ص ٥٤ .

٢٠ – **الجيروندیون** ، اسم كتلة برجوازية سياسية في عهد الثورة البرجوازية الفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر . كان الجيرونديون يعبرون عن مصالح البرجوازية المعتدلة فتأرجحوا بين الثورة والحركة المعادية للثورة وساروا في طريق المساومة مع الملكية . – ص ٥٧ .

٢١ – راجع مؤلف انجلس «مسألة المساكن» . وعلى الصفحتين ٦١ و ٦٢ يورد لينين مقاطع من هذا المؤلف ايضاً . – ص ٦١ .

٢٢ – **اتباع بلانكي** ، انصار تيار في الحركة الاشتراكيـــة الفرنسية ترأسه الثوري الكبير واحد ممثلي الشيوعية الطوبوية الفرنسية البارزين لويس اوغوست بلانكي (١٨٠٥ – ١٨٨١) . كان البلانكيون ينتظرون «خلاص البشرية من عبودية العمل المأجور

لا عن طريق نضال البروليتاريا الطبقي ، بل عن طريق مؤامرة تعدها اقلية غير كبيرة من المثقفين» . (لينين) . استعاض البلانكيون عن نشاط الحزب الثوري بنشاط جماعة سرية من المتآمرين ولم يحسبوا الحساب للظرف الواقعي الضروري لانتصار الانتفاض واهملوا الارتباط بالجماهير . — ص ٦٢ .

٢٣ – **اتباع برودون** ، انصار تيار معاد للعلم ومعاد للماركسية في الاشتراكية البرجوازية الصغيرة ، اسمي باسم المفكر الفوضوي الفرنسي برودون . انتقد برودون الملكية الرأسمالية الكبيرة من مواقف برجوازية صغيرة ، وحلم بتخليد الملكية الخاصة الصغيرة ، واقترح تنظيم بنك «شعبي» وبنك «للمقايضة» يستطيع العمال بمساعدتهما ، على حد زعمه ، الحصول على وسائل الانتاج الخاصة وان يصبحوا حرفيين ويؤمنوا تصريف منتوجاتهم بصورة «عادلة» . ان برودون لم يدرك دور البروليتاريا التاريخي ، وانكر النضال الطبقي والثورة البروليتارية وديكتاتورية البروليتاريا . ومن مواقف فوضوية انكر ضرورة الدولة . وقد ناضل ماركس وانجلس بدأب وانسجام ضد محاولات البرودونيين فرض آرائهم على الاممية الاولى . تعرضت البرودونية لنقد ماحق في مؤلف ماركس «بؤس الفلسفة» . وانتهى النضال الحاسم الذي خاضه ماركس وانجلس وانصارهما ضد البرودونية بانتصار الماركسية انتصاراً تاماً في صفوف الاممية الاولى .

لقد نعت لينين البرودونية بانها «بلادة ذهن البرجوازي الصغير والتافه الضيق الافق» العاجز عن تبني وجهة نظر الطبقة العاملة . وعلى نطاق واسع استغل «النظريون» البرجوازيون افكار البرودونيين من اجل الدعوة الى التعاون بين الطبقات . — ص ٦٣ .

٢٤ – المقصود هنا مقال ماركس «اللامبالاة السياسية» ومقال انجلس «بشأن السلطة» . نشر المقالان في كانون الاول (ديسمبر) ١٨٧٣ في المجموعة الايطالية «Almanacco Repubblicano per l'anno 1874» («المجموعة الجمهورية لعام ١٨٧٤») ثم نشرا بالالمانية في عام ١٩١٣ في مجلة «Die Neue Zeit» («دي نويه زايت») . — ص ٦٣ .

٢٥ – راجع ماركس «اللامبالاة السياسية» . – ص ٦٣ .

٢٦ – راجع انجلس «بشأن السلطة» . – ص ٦٥ .

٢٧ – راجع انجلس . «بشأن السلطة» . – ص ٦٦ .

٢٨ – راجع ماركس . «نقد برنامج غوتا» . – ص ٦٨ .

٢٩ – المقصود هنا مؤلف ماركس «بؤس الفلسفة» . – ص ٦٨ .

٣٠ – **برنامج ارفورت** للحزب الاشتراكي – الديموقراطي الالماني ، اقره مؤتمر ارفورت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٩١ . وقد كان خطوة الى الامام بالقياس الى برنامج غوتا (١٨٧٥) . بني البرنامج على اساس مذهب الماركسية القائل بحتمية هلاك اسلوب الانتاج الرأسمالي وحلول الاسلوب الاشتراكي محله . واشير فيه الى انه من الواجب على الطبقة العاملة ان تخوض النضال السياسي والى دور الحزب بوصفه قائد هذا النضال ، الخ . . ولكن برنامج ارفورت تضمن ايضاً تنازلات خطيرة للانتهازية . وقد انتقد انجلس المشروع الاولي لبرنامج ارفورت انتقاداً مفصلاً في مقاله «مساهمة في انتقاد مشروع البرنامج الاشتراكي – الديموقراطي عام ١٨٩١» ، وكان من حيث الاساس انتقاداً لانتهازية الاممية الثانية كلها . ولكن قيادة الاشتراكية – الديموقراطية الالمانية اخفت انتقاد انجلس عن الجماهير الحزبية ، كما ان اهم ملاحظاته لم تؤخذ بالحسبان لدى وضع النص النهائي للبرنامج . وقد اعتبر لينين ان العيب الرئيسي في برنامج ارفورت ، اي التنازل الوجل امام الانتهازية ، انما هو السكوت عن ديكتاتورية البروليتاريا . – ص ٧١ .

٣١ – **القانون الاستثنائي ضد الاشتراكيين** ، استن في المانيا من قبل حكومة بيسمارك في سنة ١٨٧٨ بقصد مكافحة الحركة العمالية والاشتراكية . وبموجب هذا القانون منعت جميع منظمات الحزب الاشتراكي – الديموقراطي ومنظمات العمال الجماهيرية وصحافة العمال ، وصودرت المطبوعات الاشتراكية . في عهد مفعول القانون الاستثنائي ، تعرض الاشتراكيون – الديموقراطيون للملاحقات وللنفي . الا ان الملاحقات وتدابير القمع لم تحطم

الحزب الاشتراكي - الديموقراطي الذي نظم نشاطه وفقاً لظروف العمل السري ؛ فقد صدرت جريدة الحزب المركزية «سوسيال - ديموقراط» في الخارج وانعقدت مؤتمرات الحزب بصورة منتظمة (في سنوات ١٨٨٠ و١٨٨٣ و١٨٨٧) ، وفي المانيا انبعثت بصورة سرية وبسرعة المنظمات والجماعات الاشتراكية - الديموقراطية التي كانت تقودها لجنة مركزية سرية . وفي الوقت نفسه ، استفاد الحزب على نطاق واسع من الامكانيات العلنية بقصد توثيق روابطه بالجماهير . وكان نفوذ الحزب في اتساع مستمر : فالاصوات التي كان الاشتراكيون - الديموقراطيون يفوزون بها اثناء انتخابات مجلس الريخستاغ قد تضاعفت من سنة ١٨٧٨ حتى سنة ١٨٩٠ الى اكثر من ثلاثة اضعاف . وقد قدم ماركس وانجلس للاشتراكيين - الديموقراطيين الالمان مساعدة كبيرة . وفي سنة ١٨٩٠ ، الغي القانون الاستثنائي ضد الاشتراكيين تحت ضغط حركة العمال الجماهيرية المتعاظمة . - ص ٧٣ .

32 ٢٣ - «**البرافدا**» («الحقيقة») - جريدة يومية بلشفية علنية ؛ صدر العدد الاول في بطرسبورغ في ٢٢ نيسان - ابريل (٥ ايار - مايو) ١٩١٢ .

اشرف لينين على ادارة «البرافدا» من الناحية الفكرية ، وكتب فيها يومياً تقريباً ، واعطى هيئة تحريرها التوجيهات ، وبذل جهده لكي تصدر الجريدة مفعمة بروح كفاحية ، ثورية .

وقد تركز قسم كبير من نشاط الحزب التنظيمي في هيئة تحرير «البرافدا» . ففيها كانت تجري اللقاءات مع ممثلي الخلايا الحزبية المحلية ، واليها كانت تتوافد المعلومات عن العمل الحزبي في المعامل والمصانع ، ومنها كانت تصدر التوجيهات الحزبية من قبل لجنة الحزب المركزية ولجنة الحزب في بطرسبورغ .

وقد كانت «البرافدا» على الدوام عرضة للملاحقات والاضطهادات البوليسية . فى ٨ (٢١) تموز (يوليو) ١٩١٤ ، منعت الجريدة .

استأنفت «البرافدا» صدورها بعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديموقراطية ١٩١٧ . وابتداء من ٥ (١٨) آذار

(مارس) ١٩١٧ ، شرعت تصدر بوصفها لسان الحال المركزي للجنة الحزب المركزية ولجنة الحزب فى بطرسبورغ .
انضم لينين الى هيئة تحرير «البرافدا» لدن وصوله الى بتروغراد ، وشنت «البرافدا» النضال في سبيل خطة لينين لتحويل الثورة البرجوازية الديموقراطية الى ثورة اشتراكية .
من تموز (يوليو) الى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٧ ، اضطرت «البرافدا» ، بسبب من ملاحقات الحكومة الموقتة المعادية للثورة الى تغيير اسمها عدة مرات ، فصدرت تحت اسم «ليستوك برافدي» («ورقة الحقيقة») ، «بروليتاري» ، «رابوتشي» («العامل») ، «رابوتشي بوت» («طريق العمال») . بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى استعادت الجريدة اسمها السابق ابتداء من ٢٧ تشرين الاول - اكتوبر (٩ تشرين الثاني - نوفمبر) ١٩١٧ . - ص ٧٨ .

٣٣ - راجع انجلس . «مقدمة لمؤلف ماركس «الحرب الاهلية في فرنسا»» .
وعلى الصفحات ٧٩ - ٨٧ يورد لينين مقاطع من هذا المؤلف . - ص ٧٩ .

٣٤ - المقصود هنا خطاب وزير الحكومة الموقتة المنشفي تسيريتيلي في ١١ (٢٤) حزيران (يونيو) ١٩١٧ في الجلسة الموحدة لهيئة رئاسة مؤتمر السوفييتات الاول لعامة روسيا ، واللجنة التنفيذية لسوفييت نواب العمال والجنود في بتروغراد ، واللجنة التنفيذية لسوفييت نواب الفلاحين ومكتب جميع كتل المؤتمر . نظم زعماء المناشفة والاشتراكيين - الثوريين هذه الجلسة لكى يستغلوا اغلبيتهم فيها ويسددوا ضربة الى الحزب البلشفي . وقد اعلن تسيريتيلي في خطابه الذي القاه بلهجة هستيرية ان المظاهرة التي قرر البلاشفة القيام بها في ١٠ (٢٣) حزيران كانت «مؤامرة لقلب الحكومة والاستيلاء على الحكم من قبل البلاشفة» . كان خطاب تسيريتيلي افترائياً ومعادياً للثورة . احتجاجاً على افتراءات تسيريتيلي وغيره من زعماء المناشفة والاشتراكيين - الثوريين ، انسحب البلاشفة من الجلسة . لم

يحضر لينين هذه الجلسة وكان قد عارض الاشتراك فيها . فقد وجه الى هيئة تحرير «البرافدا» رسالة افاد فيها انه «دافع عن رفض البلاشفة المبدئي الاشتراك في هذه المداولة ، مع تقديم تصريح خطي لهذه المداولة مفاده اننا لا نشترك في اي مداولة في مثل هذه المسألة (منع المظاهرة)» . — ص ٨٠ .

٣٥ — Los-von-Kirche-Bewegung (الحركة من اجل الانفصال عن الكنيسة) او Kirchenaustrittsbewegung (الحركة من اجل الخروج من الكنيسة) اتخذت طابعاً جماهيرياً في المانيا قبل الحرب العالمية الاولى . في كانون الثاني (يناير) ١٩١٤ ، بدأت على صفحات مجلة «Die Neue Zeit» ، بمقال المحرف باول غوره «Kirchenaustrittsbewegung und Sozialdemokratie» («الحركة من اجل الخروج من الكنيسة والاشتراكية – الديموقراطية») مناقشة مسألـــة موقف الحزب الاشتراكي – الديموقراطي الالماني من هذه الحركة . في سياق المناقشة لم يرد قادة الاشتراكية – الديموقراطية الالمانيـــة البارزون رداً جدياً على غوره الذي زعم انه يجب على الحزب ان يلتزم جانب الحياد في مسألة الموقف من الحركة من اجل الخروج من الكنيسة وان يمنع اعضاءه من القيام باسم الحزب بدعاية ضد الدين وضد الكنيسة . — ص ٨١ .

٣٦ — الارقام عن المعدلات المحتملة للاجور اوردها لينين بالعملة الورقية في النصف الثاني من عام ١٩١٧ .
في سنوات الحرب العالمية الاولى ، انخفضت قيمة الروبل الورقي في روسيا انخفاضاً كبيراً . — ص ٨٢ .

٣٧ — **اللاساليون** ، هم انصار واتباع الاشتراكي الالماني البرجوازي الصغير لاسال ، اعضاء اتحاد العمال الالمان العام الذي تأسس في سنة ١٨٦٣ في مؤتمر جمعيات العمال بليبزيغ لمجابهة ومعارضة التقدميين البرجوازيين الذين كانوا يحاولون اخضاع الطبقة العاملة لنفوذهم . وكان لاسال اول رئيس لهذا الاتحاد ، ووضع لاسال برنامج الاتحاد واسس تكتيكه . اعلن الاتحاد ان النضال في سبيل حق الاقتراع العام برنامجه السياسي ، وانشاء جمعيات العمال الانتاجية ، التي تساعدها الدولة مالياً ، برنامجه

الاقتصادي . ايد لاسال في نشاطه العملي مع انصاره سياسة بيسمارك الاستعمارية تكيفاً منهم لزعامة بروسيا . وقد كتب انجلس في رسالة وجهها الى ماركس في ٢٧ كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٦٥ يقول : «ان هذا موضوعياً سفالة وخيانة للحركة العمالية كلها لصالح البروسيين» . وجه ماركس وانجلس غير مرة الانتقاد الشديد لنظرية اللاسالية وتكتيكها ومبادئها التنظيمية باعتبارها تياراً انتهازياً في حركة العمال الالمانية . — ص ٨٥ .

٣٨ — المقصود هنا **المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي الديموقراطي في روسيا** (ح . ع . ا . د . ر .) الذي انعقد من ١٧ تموز (يوليو) الى ١٠ آب (اغسطس) (٣٠ تموز — ٢٣ آب) ١٩٠٣ . جرت جلسات المؤتمر الثلاث عشرة الاولى في بروكسل . ثم نقلت جلسات المؤتمر الى لندن بسبب من ملاحقة البوليس . — ص ٨٦ .

٣٩ — راجع ماركس . «الحرب الاهلية في فرنسا» . — ص ٩٤ .

٤٠ — **شيلوك** ، شخصية من مسرحية شكسبير ، «تاجر البندقية» ، مراب قاس وعديم الحساسية ؛ طالب بلا هوادة ، حسب شروط الدين ، بقص ليبرة من لحم مدينه العاجز عن تسديد الدين . — ص ١٠٢ .

٤١ — **تلاميذ مدرسة اللاهوت** ، تلامذة المدارس الداخلية الدينية ؛ وقد كتب عن حياتهم المؤلف الروسي بوميالوفسكي في روايته «الاخوة المترهبون» . — ص ١٠٣ .

٤٢ — راجع انجلس . «مقدمة لمؤلف ماركس «نقد برنامج غوتا»» . — ص ١١٠ .

٤٣ — عقد **مؤتمر الاممية الاولى في لاهاي** من ٢ الى ٧ ايلول (سبتمبر) ١٨٧٢ . وقد حضره ٦٥ مندوباً عن ١٥ منظمة وطنية . تحضيراً للمؤتمر ، بذل ماركس وانجلس جهوداً كبيرة جداً لرص صفوف القوى البروليتارية الثورية . بناء على اقتراح من ماركس وانجلس ، تم اقرار جدول اعمال المؤتمر وتعيين موعد انعقاده . تضمن جدول الاعمال مسألتين اساسيتين : ١ — حقوق المجلس العام ، ٢ — نشاط البروليتاريا السياسي .

اتخذ المؤتمر قرارات بصدد توسيع صلاحيات المجلس العام ونقل مقر المجلس العام ونشاط «حلف الديموقراطية الاشتراكية» السري وغير ذلك من القرارات . كتب ماركس وانجلس اغلبية هذه القرارات . ووردت اقتراحاتهما في اساس القرارات الاخرى .

جاء في قرار المؤتمر في المسألة الثانية ان «الظفر بالسلطة السياسية اصبح واجباً عظيماً من واجبات البروليتاريا» ، وانه ينبغي تنظيم البروليتاريا في حزب سياسي «لأجل تأمين انتصار الثورة الاجتماعية وتحقيق هدفها الاخير وهو القضاء على الطبقات» .

ان النضال الذي خاضه ماركس وانجلس وانصارهما خلال سنوات عديدة ضد الانعزالية البرجوازية الصغيرة بجميع صورها قد بلغ خاتمته في المؤتمر . فقد طرد زعماء الفوضويين باكونين وغليوم وغيرهما من الاممية .

ان قرارات مؤتمر لاهاي الذي جرت اعماله باشراف ماركس وانجلس مباشرة وبمشاركتهما النشيطة للغاية ، كانت تعني انتصار الماركسية على مفاهيم الفوضويين الفلسفية البرجوازية الصغيرة ، ناهيك عن انها ارست الاساس لانشاء احزاب سياسية وطنية مستقلة للطبقة العاملة في المستقبل . — ص ١١٠ .

٤٤ — «**زاريا**» («الفجر») ، مجلة ماركسية سياسية علمية كانت تصدرها علناً بشتوتغارت في سنتي ١٩٠١ — ١٩٠٢ هيئة تحرير جريدة «الايسكرا» . لم يصدر منها غير اربعة اعداد . — ص ١١١ .

٤٥ — المقصود هنا **المؤتمر العالمي الخامس للاممية الثانية** ، الذي انعقد في باريس من ٢٣ الى ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٠٠ . في المسألة الاساسية «الظفر بالسلطة السياسية والمحالفات مع الاحزاب البرجوازية» ، المرتبطة بدخول ميلليران في حكومة فالديك — روسو المعادية للثورة ، صوتت الاغلبية بالموافقة على قرار كاوتسكي . وقد جاء فيه قوله ان «دخول اشتراكي بمفرده في الحكومة البرجوازية لا يمكن اعتباره بداية طبيعية للظفر بالسلطة السياسية ، بل وسيلة اضطرارية ، موقتة واستثنائية ، في النضال ضد الاحوال الصعبة» . وفيما بعد ،

استشهد الانتهازيون احياناً كثيرة بهذه النقطة من القرار تبريراً لتعاونهم مع البرجوازية . — ص ١١١ .

٤٦ – **البرنشتينية** ، هي تيار انتهازي في الاشتراكية – الديموقراطية العالمية معاد للماركسية انبثق في المانيا في اواخر القرن التاسع عشر وسمي باسم برنشتين الذي كان اشد المعبرين عن التحريفية سفوراً . — ص ١١٢ .

٤٧ – راجع ماركس . «الثامن عشر من بروميير لويس بونابرت» . — ص ١١٣ .

٤٨ – راجع ماركس وانجلس . مقدمة طبعة سنة ١٨٧٢ الالمانية من «بيان الحزب الشيوعي» . — ص ١١٤ .

٤٩ – راجع ماركس . «الحرب الاهلية في فرنسا» . — ص ١١٤ .

٥٠ – راجع ماركس وانجلس . «نداء اللجنة المركزية الى عصبة الشيوعيين» . — ص ١١٦ .

٥١ – راجع ماركس . «الحرب الاهلية في فرنسا» . — ص ١٢٢ .

٥٢ – المقصود هنا كتاب الزوجين س . وب . ويب «التريديونيونية البريطانية في النظرية والتطبيق» . — ص ١٢٢ .

٥٣ – «المجلة ألاشتراكية الشهرية» «Sozialistische Monatshefte» («سوسياليستيشه موناتسخيفته») ، مجلة الانتهازيين الالمان الرئيسية واحدى صحف التحريفية العالمية . كانت تصدر في برلين من سنة ١٨٩٧ حتى ١٩٣٣ . وقفت في سنوات الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ – ١٩١٨) موقف الاشتراكية – الشوفينية . — ص ١٢٥ .

٥٤ – **اتباع جوريس** ، انصار القائد البارز في الحركة الاشتراكية الفرنسية والعالمية ، جان جوريس . ناضل جوريس في سبيل الديموقراطية والحريات الشعبية والسلام وضد الاضطهاد الامبريالي وحروب الفتح . ولكن جوريس وانصاره حرفوا الموضوعات الاساسية في الماركسية . فقد اعتبر الجوريسيون

ان الاشتراكية لن تنتصر عن طريق نضال البروليتاريا الطبقي ضد البرجوازية ، بل نتيجة «ازدهار الفكرة الديموقراطية» . وقد نادوا بالسلام الطبقي بين الظالمين والمظلومين وتبنوا الاوهام البرودونية بصدد التعاونيات ، معتبرين ان تطورهـا في ظـل الرأسمالية سيسهم في الانتقال تدريجياً الى الاشتراكية . في عام ١٩٠٢ ، ألف الجوريسيون الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي وقف مواقف اصلاحية . في عام ١٩٠٥ اتحـد هذا الحزب مع الحزب الاشتراكي في فرنسا برئاسة غيد في حزب واحد هو الحـزب الاشتراكي الفرنسي . انتقد لينين نظرات جوريس والجوريسيين الاصلاحية انتقاداً شديداً . استثار نضال جوريس في سبيل السلام وضد خطر الحرب المتفاقم كره البرجوازية الامبريالية له . عشية الحرب العالمية الاولى ، اغتال عملاء الرجعية جوريس .

ابان الحرب العالمية الاولى ، كان الجوريسيون هم المهيمنين في قيادة الحزب الاشتراكي الفرنسي ، وقد دعمـوا الحرب الامبرياليـة على المكشوف ووقفوا موقف الاشتراكيـة – الشوفينية . – ص ١٢٥ .

٥٥ – **الحزب الاشتراكي الايطالي** ، تأسس في ١٨٩٢ وكان اسمه في البدء «حزب الشغيلة الايطاليين» ؛ في ١٨٩٣ اتخذ في مؤتمر رجيو – اميليا اسم «حزب الشغيلة الايطاليين الاشتراكي» ؛ في ١٨٩٥ اتخذ اسم «الحزب الاشتراكي الايطالي» . ومنذ تأسيسه بالذات ، دار الصراع الفكري الحاد في داخله بين اتجاهين : الاتجاه الانتهازي والاتجاه الثوري في قضايا سياسة الحزب وتكتيكه . في عام ١٩١٢ ، في مؤتمر رجيو – اميليا ، فصل اشد الاصلاحيين سفوراً ، اي انصار الحرب والتعاون مع الحكومة والبرجوازية (بونومي وبيسولاتي وغيرهما) من الحزب تحت ضغط اليساريين . ومن بداية الحرب العالمية الاولى حتى دخول ايطاليا الحرب ، وقف الحزب الاشتراكي الايطالي ضد الحرب ورفع شعار «ضد الحرب ، ومن اجل الحياد !» في كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٤ طرد من الحزب فريق المرتدين (موسوليني وغيره) الذي كان يدافع عن السياسة الامبريالية التي تنتهجها البرجوازية والذي

كان يؤيد الحرب . وعند دخول ايطاليا الحرب الى جانب بلدان الوفاق (ايار – مايو ١٩١٥) ظهر بكــــل وضوح في الحـــزب الاشتراكي الايطالي ثلاثة اتجاهات : ١ – الاتجاه اليميني ، وقد ساعد البرجوازية في خوض الحرب ؛ ٢ – الاتجاه الوسط ، وقد ضم اغلبية اعضاء الحزب ورفع شعار «عدم الاشتراك في الحرب وعدم التخريب» ؛ ٣ – الاتجاه اليساري ، وقد وقف موقفاً احزم ضد الحرب ولكنه لم يعرف كيف ينظم النضال الدائب المنسجم ضدها ؛ ولم يفهم اليساريون ضرورة تحويل الحرب الامبريالية الى حرب اهلية ، وضرورة قطع الصلات كليا مع الاصلاحيين الذين يتعاونون مع البرجوازية . عقد الاشتراكيون الايطاليون مع الاشتراكيين السويسريين مؤتمراً في لوغانو (عام ١٩١٤) واشتركوا بنشاط في المؤتمرين الاشتراكيين العالميين في زيميرفالد (١٩١٥) وكينتال (١٩١٦) .

في اواخر ١٩١٦ ، انخرط الحزب الاشتراكي الايطالي في طريق الاشتراكية المسالمة . – ص ١٢٥ .

٥٦ – **حزب العمال البريطانـــي المستقـــل** (Independent Labour Party) – منظمة اصلاحية اسسها قادة «التريديونيونات الجديـــــدة» في عام ١٨٩٣ في ظروف انتعاش النضال الاضرابي واشتداد الحركة من اجل استقلال الطبقة العاملة البريطانية عن الاحزاب البرجوازية . انضم الى حزب العمال المستقل اعضاء «التريديونيونات الجديدة» وجملة من النقابات القديمة وممثلو المثقفين والبرجوازية الصغيرة المتأثرون بالفابيين . كان الحزب برئاسة كير هاردي ورمسي ماكدونالد . شغـــل حزب العمال المستقل منذ ظهوره موقفاً اصلاحياً برجوازياً ، وركز انتباهه على الشكل البرلماني للنضال وعلى الصفقات البرلمانية مع الحزب الليبيرالي (حزب الاحرار) . وفي وصف حزب العمال المستقل ، كتب لينين يقول انه «حزب انتهازي تابع دائماً بالفعل للبرجوازية» .

في بداية الحرب العالمية الاولى ، اصدر حزب العمال المستقل بياناً ضد الحرب ولكنه سرعان ما وقف مواقف الاشتراكيــة – الشوفينية . – ص ١٢٥ .

دليل الاسماء

افكسينتييف نيقولاي دميترييفيتش (١٨٧٨ــ١٩٤٣) ــ واحد من زعماء حزب الاشتراكيين-الثوريين ، عضو لجنته المركزية . ابان الحرب العالمية الاولى ، اشتراكي-شوفيني لدود . بعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديموقراطية في عام ١٩١٧ ، رئيس اللجنة التنفيذية لسوفييت نواب الفلاحين لعامة روسيا ؛ وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة الائتلافية الثانية ؛ فيما بعد رئيس «مجلس الجمهورية الروسية الموقت» المعادي للثورة (البرلمان التمهيدي) . ــ ص ١٥ ، ٤٩ .

انجلس (Engels) **فريدريك** (١٨٢٠ــ١٨٩٥) ــ احد مؤسسي الشيوعية العلمية . زعيم ومعلم البروليتاريا العالمية . صديق كارل ماركس ورفيقه في الكفاح والفكر . ــ ص ٤ ، ٧ ، ٩ــ١٧ ، ٢٥ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٩ ، ٦٠ ، ٦٢ــ٩٠ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٢ــ١١٦ ، ١٢٠ .

باكونين ميخائيل الكسندروفيتش (١٨١٤ــ١٨٧٦) ــ احد ايديولوجيي الشعبية والفوضوية . ابتداء من ١٨٤٠ اقام في الخارج . اشترك في ثورة ١٨٤٨ــ١٨٤٩ في المانيا . انضم الى الاممية الاولى حيث عمل كعدو لدود للماركسية . انكر باكونين كل دولة بما فيها ديكتاتورية البروليتاريا ، ولم يدرك دور البروليتاريا التاريخي العالمي ، ووقف صراحة ضد انشاء حزب سياسي مستقل للطبقة العاملة ، ودافع عن مذهب امتناع العمال عن الاشتراك في النشاط السياسي . ــ ص ٥٥ ، ٧٠ ، ١١٠ .

بالتشينسكي بيوتر يواكيموفيتش (١٨٧٥ــ١٩٢٩) ــ مهندس ، منظم سنديكة «برودوغول» . كان على صلة وثيقة بالاوساط المصرفية. بعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديموقراطية في عام ١٩١٧ ، نائب وزير التجارة والصناعة في الحكومة الموقتة

البرجوازيــة . ملهــم تخريب الصناعيين . ناضــل ضد المنظمات الديموقراطية .ـ ص ١٤ ، ١٥ .

بانيكوك (Panneckoek) **انطوني** (١٨٧٣ـ١٩٦٠) ـ اشتراكي-ديموقراطي هولندي . ابتداء من ١٩١٠ كان على صلة وثيقة بالاشتراكيين-الديموقراطيين اليساريين الالمــان ، وتعاون بنشاط معهــم في صحفهم . في سنوات الحرب العالمية الاولى ، اممي ، اشترك في اصدار مجلة «Vorbote» («فوربوته» ـ «البشير») ، لسان الحال النظري لجناح زيميرفالد اليساري . من ١٩١٨ الى ١٩٢١ انضم الى الحزب الشيوعي الهولندي واشترك في اعمال الكومنترن (الاممية الشيوعية) . شغل موقفاً يسارياً متطرفاً انعزالياً .ـ ص ١١٧ـ ١٢٢ .

براكه (Bracke) **ولهلم** (١٨٤٢ـ١٨٨٠) ـ اشتراكي المانــي . ناشر وتاجر كتب . احد مؤسسي وقادة الحزب الايزيناخي (١٨٦٩) . احد الناشرين والموزعين الرئيسيين للمطبوعات الحزبيــة .ـ ص٦٨ ، ٨٩ .

برانتينغ (Branting) **كارل يالمار** (١٨٦٠ـ١٩٢٥) ـ زعيم الحزب الاشتراكي-الديموقراطي الاسوجي ، واحد قادة الاممية الثانية . في سنوات الحرب العالمية الاولى ، اشتراكي-شوفيني . في ١٩١٧ دخل في حكومة ايدن الائتلافية الليبيرالية-الاشتراكية .ـ ٤٨ ، ١٢٥ .

برنشتين (Bernstein) **ادوارد** (١٨٥٠ـ١٩٣٢) ـ زعيــم الجنــاح الانتهازي المتطرف في الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية والاممية الثانية . مفكر التحريفية والاصلاحية . من اواسط السبعينيات ، اشترك في الحركــة الاشتراكيــة-الديموقراطيــة . من ١٨٨١ الى ١٨٨٩ ، محــرر لسان الحــال المركــزي للحزب الاشتراكــي-الديموقراطي الالماني «Der Sozialdemokrat» («در سوسيــال-ديموقراط» ـ «الاشتراكي-الديموقراطي») . في ١٨٩٦ـ١٨٩٨ ، نشر في مجلة «Die Neue Zeit» («دي نويه زايت» ـ «الازمنة الحديثة») سلسلة من المقالات تحت عنوان «قضايا الاشتراكية» ، نشرت فيمــا بعــد في كتــاب على حدة تحت عنوان «ممهدات الاشتراكية ومهام الاشتراكيــة-الديموقراطيــة» حيث حرف على المكشوف الاسس الفلسفية والاقتصادية والسياسية للماركسيــة الثورية . اعتبر برنشتين ان المهمة الاساسية التي تجابه الحركة العمالية هي النضال من اجل اصلاحات ترمي الى تحسين وضــع

العمال الاقتصادي في ظل الرأسمالية وتقدم بالصيغة الانتهازية القائلة : «الحركة هي كل شيء ، الهدف النهائي هو لا شيء» . في مرحلة الحرب العالمية الاولى وقف مواقف وسطية ساتراً الاشتراكية-الشوفينية بالجمل والتعابير عن الاممية . — ص ٤٦ ، ٥٤—٥٦ ، ١١١—١١٣ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٢ .

برودون (Proudhon) **بيير جوزيف** (١٨٠٩—١٨٦٥) — كاتب سياسي واجتماعي فرنسي ، اقتصادي وعالم اجتماعي ، مفكر البرجوازية الصغيرة ، واحد مؤسسي الفوضوية . — ص ٥٤ ، ٥٥ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ١١٠ ، ١١٢ .

بريشكو-بريشكوفسكايا ايكاتيرينا قسطنطينوفنا (١٨٤٤—١٩٣٤) — من منظمي وقادة حزب الاشتراكيين-الثوريين ، انضمت الى جناحه اليميني المتطرف . بعد ثورة شباط (فبراير) ١٩١٧ البرجوازية الديموقراطية دعمت بنشاط الحكومة المؤقتة . وايدت مواصلة الحرب الامبريالية حتى «النصر النهائي» . — ص ٣ .

بليخانوف غيورغي فالنتينوفيتش (١٨٥٦—١٩١٨) — من ابرز رجالات الحركة العمالية الروسية والعالمية ، اول داعية للماركسية في روسيا . في عام ١٨٨٣ اسس في جينيف اول منظمة ماركسية روسية — فرقة «تحرير العمل» . حارب بليخانوف الشعبية ، وناضل ضد التحريفية في الحركة العمالية العالمية . في مستهل القرن العشرين ، انضم الى هيئة تحرير جريدة «الايسكرا» («الشرارة») ومجلة «زاريا» («الفجر») .

من ١٨٨٣ الى ١٩٠٣ كتب بليخانوف عدداً من الابحاث التي اضطلعت بدور كبير في الدفاع عن الفلسفة المادية وفي ترويجها . ولكنه اقترف حتى في ذلك الوقت اخطاء جدية كانت جنين نظراته المنشفية المقبلة . بعد المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي-الديموقراطي الروسي وقف بليخانوف مواقف التوفيق مع الانتهازية ، ثم التصق بالمناشفة . في مرحلة الثورة الروسية الاولى وقف في كل المسائل الاساسية مواقف منشفية . ابان الحرب العالمية الاولى انتقل الى مواقف الاشتراكية-الشوفينية . بعد ثورة شباط (فبراير) ١٩١٧ البرجوازية الديموقراطية عاد الى روسيا ووقف ضد البلاشفة وضد الثورة الاشتراكية لاعتباره ان روسيا لم تنضج للانتقال الى الاشتراكية . وقف موقفاً سلبياً من ثورة اكتوبر الاشتراكية ولكن لم يشترك في النضال ضد السلطة السوفييتية . — ص ٣ ، ٣٨ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٥ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٢٤ .

بوتريسوف الكسندر نيقولايبفيتش (١٨٦٩–١٩٣٤) – احد زعماء المنشفية . ابان الحرب العالمية الاولى ، اشتراكي-شوفيني . بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية ، هاجر . – ص ٣ ، ١٢٥ .

بوميالوفسكي نيقولاي غيراسيموفيتش (١٨٣٥–١٨٦٣) – كاتب ديموقراطي روسي . هاجم في مؤلفاته دعائم الحكم المطلق في روسيا البيروقراطية ، كما هاجم العنف والاستبداد . – ص ١٠٣ .

بيبل (Bebel) **اوغست** (١٨٤٠–١٩١٣) – واحد من ابرز مناضلي الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية والحركة العمالية . – ص٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٥ .

بيسمارك (Bismarck) **اوتو ادوارد ليوبولد** (١٨١٥–١٨٩٨) – رجل دولة وديبلوماسي في بروسيا والمانيا . كان هدفه الاساسي توحيد الدويلات الالمانية الصغيرة المتفرقة «بالدم والحديد» وانشاء امبراطورية المانية موحدة بزعامة بروسيا اليونكرية . في كانون الثاني (يناير) ١٨٧١ شغل بيسمارك منصب مستشار الريخ للامبراطورية الالمانية واشرف مدة ٢٠ سنة على سياسة المانية الداخلية والخارجية كلها في صالح الملاكين العقاريين-اليونكر ، ساعيا في الوقت نفسه الى تامين التحالف بين طبقة اليونكر والبرجوازية الكبيرة . وعندما لم يتوصل الى خنق الحركة العمالية بواسطة القانون الاستثنائي ضد الاشتراكيين الذى استنه في ١٨٧٨ ، تقدم ببرنامج ديماغوجي ، تضليلي ، للتشريع الاجتماعي ، مطبقاً قوانين بضمان بعض فئات من العمال بصورة الزامية ، ولكن محاولة بيسمارك ، لتفسيخ الحركة العمالية بهبات حقيرة لم تتكلل بالنجاح . في ١٨٩٠ استقال . – ص ١٤ .

بيسولاتي (Bissolati) **ليونيدا** (١٨٥٧–١٩٢٠) – من مؤسسي الحزب الاشتراكي الايطالي وزعماء جناحه الاصلاحي اليميني المتطرف . في ١٩١٢ طرد من الحزب الاشتراكي الايطالي وأسس «الحزب الاشتراكي-الاصلاحي» . ابان الحرب العالمية الاولى ، اشتراكي-شوفيني ومن انصار اشتراك ايطاليا في الحرب الى جانب دول الوفاق . في سنوات ١٩١٦–١٩١٨ دخل في الحكومة بوصفه وزيراً بلا وزارة . – ص ٤٨ .

تريفيس (Treves) **كلاوديو** (١٨٦٨–١٩٣٣) – من زعماء الحزب الاشتراكي الايطالي الاصلاحيين . في سنوات الحرب العالمية الاولى ، وسطي . – ص ١٢٥ .

تسيريتيلي ايراكلي غيورغييفيتش (١٨٨٢—١٩٥٩) — احد زعماء المنشفية . ابان الحرب العالمية الاولى ، وسطي . بعد ثورة شباط (فبراير) ١٩١٧ البرجوازية الديموقراطية دخل في الحكومة الموقتة البرجوازية بوصفه وزير البريد والبرق . بعد احداث تموز (يوليو) ، وزير الداخلية ومن دعاة اغتيال البلاشفة . بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية ، كان تسيريتيلي واحداً من قادة الحكومة الجورجية المنشفية المعادية للثورة . بعد انتصار السلطة السوفييتية في جورجيا ، مهاجر ابيض . — ص ٣ ، ١٥ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ١٠٣ ، ١٢٥ .

تشيرنوف فكتور ميخائيلوفيتش (١٨٧٦—١٩٥٢) — واحد من زعماء ونظريي حزب الاشتراكيين-الثوريين . ابان الحرب العالمية الاولى ، تستر بالجمل والتعابير اليسارية ولكنه وقف عملياً مواقف الاشتراكية-الشوفينية . في ١٩١٧ ، وزير الزراعة في الحكومة الموقتة البرجوازية ؛ طبق سياسة تدابير القمع الصارمة ضد الفلاحين الذين استولوا على اراضي الملاكين العقاريين . — ص ٣ ، ١٥ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٨٤ ، ١٠٣ ، ١٢٥ .

توراتي (Turati) **فيليبو** (١٨٥٧—١٩٣٢) — مناضل في الحركة العمالية الايطالية ، من منظمي الحزب الاشتراكي الايطالي (١٨٩٢) وزعيم جناحه الاصلاحي اليميني . — ص ١٢٥ .

توغان-بارانوفسكي ميخائيل ايفانوفيتش (١٨٦٥—١٩١٩) — اقتصادي برجوازي روسي . في التسعينيات من القرن التاسع عشر ، ممثل بارز «للماركسية الشرعية» . في زمن ثورة ١٩٠٥—١٩٠٧ عضو حزب الكاديت . بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية ، مناضل نشيط ضد الثورة في اوكرانيا . — ص ٩٩ .

جوريس (Gaurès) **جان** (١٨٥٩—١٩١٤) — من ابرز مناضلي الحركة الاشتراكية الفرنسية والعالمية . مؤرخ . عضو في البرلمان في اعوام ١٨٨٥—١٨٨٩ ، ١٨٩٣—١٨٩٨ ، ١٩٠٢—١٩١٤ . احد زعماء الكتلة البرلمانية الاشتراكية . في ١٩٠٤ اسس جريدة «L'Humanité» («لومانيته» — «الانسانية») وترأس تحريرها حتى اواخر حياته . دافع جوريس عن الديموقراطية والحريات الشعبية وعن السلام ، ووقف ضد الظلم الامبريالي وحروب الفتوحات . كان على اقتناع بان الاشتراكية وحدها هي التي تضع حداً للحروب وللاضطهاد الاستعماري . ولكنه كان يرى ان الاشتراكية ستنتصر ، لا عن طريق نضال البروليتاريا الطبقي

ضد البرجوازية ، بل نتيجة «لازدهار الفكرة الديموقراطية» . انتقد لينين انتقاداً حاداً نظرات جوريس الاصلاحية التي دفعته في طريق الانتهازية .

استثار نضال جوريس من اجل السلام وضد خطر الحرب الزاحف حقد البرجوازية الامبريالية عليه . عشية الحرب الامبريالية العالمية ، اغتاله عميل للرجعية . — ص ١١١ ، ١٢٥ .

دافيد (David) **ادوارد** (١٨٦٣—١٩٣٠) — احد زعماء الجناح اليميني في الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية ، محرف ، اقتصادي . منذ ١٩٠٣ ، كان نائباً في الريخستاغ . ابان الحرب العالمية الاولى ، اشتراكي-شوفيني . — ص ٣ ، ٤٨ ، ١٢٥ .

دوهرينغ ((Dühring)) **يفغيني** (١٨٣٣—١٩٢١) — فيلسوف واقتصادي الماني ، ايديولوجي برجوازي صغير . — ص ١٨ ، ٢٢ .

رادك كارل برنغاردوفيتش (١٨٨٥—١٩٣٩) — منذ بداية القرن العشرين اشترك في الحركة الاشتراكية-الديموقراطية في غاليسيا وبولونيا والمانيا . اشترك في اصدار مطبوعات الاشتراكيين-الديموقراطيين اليساريين الالمان . في سنوات الحرب العالمية الاولى ، وقف مواقف اممية ، ولكنه ابدى تأرجحات الى جانب الوسطية ، اذ شغل موقفاً خاطئاً في مسالة حق الامم في تقرير مصيرها . — ص ١١٨ .

روبانوفيتش ايليا ادولفوفيتش (١٨٦٠—١٩٢٠) — من زعماء الاشتراكيين-الثوريين . عضو المكتب الاشتراكي العالمي . ابان الحرب العالمية الاولى ، اشتراكي-شوفيني . بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية من خصوم السلطة السوفييتية . — ص ٣ .

روسانوف نيقولاي سيرغييفيتش (ولد عام ١٨٥٩) — كاتب سياسي واجتماعي . من النارودوفوليين . فيما بعد ، اشتراكي-ثوري . — ص ٥٠ .

رينوديل (Renaudel) **بيير** (١٨٧١—١٩٣٥) — من الزعماء الاصلاحيين في الحزب الاشتراكي الفرنسي . ابان الحرب العالمية الاولى ، اشتراكي-شوفيني . — ص ٣ ، ٤٨ .

زينزينوف فلاديمير ميخائيلوفيتش (ولد عام ١٨٨١) — واحد من قادة حزب الاشتراكيين-الثوريين ، كان عضو لجنته المركزية . ابان الحرب العالمية الاولى ، دفاعي . في ١٩١٧ ، عضو اللجنة

التنفيذية لسوفييت بتروغراد ، ونصير التكتل مع البرجوازية . احد محرري لسان حال الاشتراكيين-الثوريين جريدة «ديلو نارودا» («قضية الشعب») . بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية ، خصم السلطة السوفييتية ، مهاجر ابيض . — ص ٥٠ .

سامبا (Sembat) **مارسيل** (١٨٦٢—١٩٢٢) — من زعماء الحزب الاشتراكي الفرنسي الاصلاحيين ، صحفي . ابان الحرب العالمية الاولى ، اشتراكي-شوفيني . من آب (اغسطس) ١٩١٤ الى ايلول (سبتمبر) ١٩١٧ كان وزير الاشغال العامة في «حكومة الدفاع الوطني» الامبريالية في فرنسا . في شباط (فبراير) ١٩١٥ اشترك في مؤتمر لندن لاشتراكيي بلدان الوفاق ، الذي انعقد لأجل توحيدهم على اساس برنامج الاشتراكية-الشوفينية . — ص ٤٨ ، ٥٠ .

سبنسر (Spencer) **هربرت** (١٨٢٠—١٩٠٣) — فيلسوف بريطاني . عالم نفساني وعالم اجتماعي . ممثل بارز للوضعية (الايجابية) . من مؤسسي ما يسمى نظرية المجتمع العضوية . — ص ١١ .

ستاونينغ (Stauning) **تورفالد اوغست مارينوس** (١٨٧٣—١٩٤٢) — رجل دولة في الدانمارك . احد الزعماء اليمينيين في الاشتراكية-الديموقراطية الدانماركية وفي الاممية الثانية . كاتب سياسي واجتماعي . ابان الحرب العالمية الاولى ، وقف مواقف اشتراكية-شوفينية . من ١٩١٦ الى ١٩٢٠ وزير بلا وزارة في حكومة الدانمارك البرجوازية . فيما بعد ، ترأس حكومة اشتراكية-ديموقراطية وحكومات ائتلافية من الراديكاليين البرجوازيين والاشتراكيين-الديموقراطيين اليمينيين . — ص ٤٨ ، ١٢٥ .

ستروفه بيوتر برنغاردوفيتش (١٨٧٠—١٩٤٤) — اقتصادي وكاتب سياسي واجتماعي برجوازي . احد زعماء حزب الكاديت . في التسعينيات ابرز ممثل «للماركسية الشرعية» ، تقدم «باضافات» و «انتقاد» لمذهب كارل ماركس الاقتصادي والفلسفي ، وحاول تكييف الماركسية والحركة العمالية وفقاً لمصالح البرجوازية . — ص ٤١ .

سكوبيليف ماتفي ايفانوفيتش (١٨٨٥—١٩٣٩) — منذ ١٩٠٣ اشترك في الحركة الاشتراكية-الديموقراطية في صفوف المناشفة . في سنوات الحرب العالمية الاولى ، وسطي . بعد ثورة شباط (فبراير) ١٩١٧ البرجوازية الديموقراطية ، نائب رئيس سوفييت بتروغراد ، نائب رئيس اللجنة التنفيذية المركزية في حلقتها

التشريعية الاولى . من ايار (مايو) الى آب (اغسطس) ١٩١٧ وزير العمل في الحكومة الموقتة البرجوازية . — ص ١٥ ، ٤٩ .

شتيرنير (Stirner) **ماكس** (١٨٠٦—١٨٥٦) — فيلسوف الماني . احد ايديولوجيي الفردية البرجوازية والفوضوية . — ص ١١٠ .

شيدمان (Scheidemann) **فيليب** (١٨٦٥—١٩٣٩) — احد زعماء الجناح الانتهازي الايمن المتطرف في الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية . في سنوات الحرب العالمية الاولى ، اشتراكي-شوفيني لدود . ابان ثورة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ في المانيا انضم الى ما يسمى مجلس مفوضي الشعب . حرض على اغتيال السبارتاكيين . من شباط (فبراير) الى حزيران (يونيو) ١٩١٩ ، ترأس الحكومة الائتلافية في جمهورية فيمار ، وكان احد منظمي اعمال التنكيل الدموية ضد الحركة العمالية الالمانية في اعوام ١٩١٨—١٩٢١ . فيما بعد انصرف عن النشاط السياسي الشديد . — ص ٣ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ١٢٤ .

غراف (Grave) **جان** (١٨٥٤—١٩٣٩) — اشتراكي برجوازي صغير فرنسي . من نظريي الفوضوية . في مستهل القرن العشرين وقف مواقف الفوضوية السنديكالية . ابان الحرب العالمية الاولى ، اشتراكي-شوفيني . — ص ١٠٤ .

غي الكسندري . (توفي عام ١٩١٩) — فوضوي روسي . بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية صار نصيراً للسلطة السوفييتية . — ص ١٠٤ .

غيد (Guesde) **جول (بازيل ، ماتيو)** (١٨٤٥—١٩٢٢) — من منظمي وقادة الحركة الاشتراكية الفرنسية والاممية الثانية . في ١٩٠١ ، انشأ غيد وانصاره الحزب الاشتراكي في فرنسا الذي اندمج في ١٩٠٥ مع الحزب الاشتراكي الفرنسي الاصلاحي واطلق عليه اسم الحزب الاشتراكي الفرنسي الموحد . فعل غيد الكثير من اجل نشر افكار الماركسية وتطوير الحركة الاشتراكية في فرنسا .

ولكنه في وقوفه ضد سياسة الاشتراكيين اليمينيين ، اقترف اخطاء ذات طابع انعزالي سواء في المسائل النظرية ام في المسائل التكتيكية . منذ بداية الحرب العالمية الاولى وقف موقفاً اشتراكياً-شوفينياً ودخل في الحكومة الفرنسية البرجوازية . — ص ٣ .

فاندرفالد (Vandervelde) **اميل** (١٨٦٦—١٩٣٨) — زعيم حزب العمال في بلجيكا . رئيس المكتب الاشتراكي العالمي للاممية الثانية . شغل موقفاً انتهازياً متطرفاً . ابان الحرب العالمية الاولى ، اشتراكي-شوفيني ، دخل في الحكومة البرجوازية . بعد ثورة شباط (فبراير)

١٩١٧ البرجوازية الديموقراطية جاء الى روسيا لاجل التحريض على مواصلة الحرب الامبريالية .ــ ص ٣ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ١٢٤ ، ١٢٥ .

فيدماير (Weydemeyer) **يوسف** (١٨١٨ــ١٨٦٦) ــ من ابرز المناضلين في الحركة العمالية الالمانية والاميركية . صديق كارل ماركس وفريدريك انجلس ورفيقهما في الكفاح والفكر .ــ ص ٣٥ .

كاوتسكي (Kautsky) **كارل** (١٨٥٤ــ١٩٣٨) ــ احد زعماء الاشتراكية الديموقراطية الالمانية والاممية الثانية . في البدء ماركسي ، فيما بعد ، مرتد عن الماركسية ، وايديولوجي اتجاه انتهازي من اخطر الاتجاهات بالنسبة لحركة العمال هو الوسطية (الكاوتسكية) . محرر في المجلة النظرية للاشتراكية ــ الديموقراطية الالمانية «Die Neue Zeit» («دي نويه زايت» ــ «الازمنة الحديثة») .

ابان الحرب العالمية الاولى وقف كاوتسكي مواقف الوسطية ساتراً الاشتراكية-الشوفينية بالجمل والتعابير عن الاممية . وهو واضع النظرية الرجعية القائلة بالامبريالية العليا .ــ ص ٤ ، ٩ ، ١٣ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٨١ ، ١١٠ــ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ .

كروبوتكين بيوتر الكسييفيتش (١٨٤٢ــ١٩٢١) ــ واحد من كبار قادة ونظريي الفوضوية . ابان الحرب العالمية الاولى ، شوفيني . عاد من المهجر في ١٩١٧ ، ووقف مواقف برجوازية . ولكنه وجه في عام ١٩٢٠ رسالة الى العمال الاوروبيين اعترف فيها بالاهمية التاريخية لثورة اكتوبر الاشتراكية ودعا العمال الى الحيلولة دون التدخل المسلح ضد روسيا السوفييتية .ــ ص ١٠٤ ، ١٢٣ .

كورنيليسين (Cornelissen) **خريستيان** ــ فوضوي هولندي ، من اتباع كروبوتكين ، وقف ضد الماركسية . ابان الحرب العالمية الاولى ، شوفيني .ــ ص ١٠٤ .

كوغلمان (Kugelmann) **لودفيغ** (١٨٣٠ــ١٩٠٢) ــ اشتراكي-ديموقراطي الماني . صديق كارل ماركس . اشترك في ثورة ١٨٤٨ــ١٨٤٩ في المانيا . عضو الاممية الاولى .ــ ص ٣٩ .

كولب (Kolb) **ولهلم** (١٨٧٠ــ١٩١٨) ــ اشتراكي-ديموقراطي الماني . انتهازي متطرف ومحرف .ــ ص ١٢٥ .

كيرنسكي الكسندر فيودوروفيتش (١٨٨١ــ١٩٧٠) ــ اشتراكي-ثوري . بعد ثورة شباط (فبراير) ١٩١٧ البرجوازية الديموقراطية ، كان

وزير العدلية ووزير الحربية والبحرية ، ثم رئيس الوزراء في الحكومة الموقتة البرجوازية والقائد الاعلى للقوات المسلحة . بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية ناضل بنشاط ضد السلطة السوفييتية . في عام ١٩١٨ ، فر الى الخارج . — ص ١٤ ، ٧٨ .

لاسال (Lassalle) **فرديناند** (١٨٢٥—١٨٦٤) — اشتراكي برجوازي صغير الماني . مؤسس احد انواع الانتهازية في الحركة العمالية الالمانية المعروف باللاسالية . كان احد مؤسسي اتحاد العمال الالمان العام (١٨٦٣) . كانت لانشاء الاتحاد اهمية ايجابية بالنسبة للحركة العمالية ، ولكن لاسال ، بعد انتخابه رئيساً للاتحاد ، قاده في سبيل انتهازي . ايد لاسال سياسة توحيد المانيا «من اعلى» بزعامة بروسيا الرجعية . كانت سياسة اللاساليين الانتهازية عقبة في نشاط الاممية الاولى وفي انشاء حزب عمالي حقيقي في المانيا ، وعرقلت صقل الوعي الطبقي عند العمال . — ص ٩٠ ، ٩٨ ، ٩٩ .

لوكسمبورغ (Luxemburg) **روزا** (١٨٧١—١٩١٩) — شخصية بارزة في الحركة العمالية العالمية . من زعماء الجناح اليسارى في الاممية الثانية . من مؤسسي وقادة الحزب الاشتراكي-الديموقراطي البولوني . ابتداء من ١٨٩٧ ، اشتركت بنشاط في الحركة الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية . من مؤسسي الحزب الشيوعي الالماني . في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ ، اعتقلت واغتيلت بوحشية من قبل اعداء الثورة . — ص ١١٨ .

لويس نابليون — راجع نابليون الثالث .

ليبكنخت (Liebknecht) **ولهلم** (١٨٢٦—١٩٠٠) — من رجالات الحركة العمالية الالمانية والعالمية البارزين ، احد مؤسسي وزعماء الحزب الاشتراكي-الديموقراطي الالماني . — ص ٧٠ ، ٧٢ .

ليغين (Legien) **كارل** (١٨٦١—١٩٢٠) — اشتراكي-ديموقراطي يميني الماني . احد زعماء النقابات الالمانية . محرف . ابتداء من ١٨٩٠ ، رئيس اللجنة العامة لنقابات المانيا . ابتداء من ١٩٠٣ سكرتير ، وابتداء من ١٩١٣ ، رئيس الامانة العالمية للنقابات . من ١٨٩٣ الى ١٩٢٠ (مع انقطاعات) نائب في الريخستاغ عن الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية . ابان الحرب العالمية الاولى ، اشتراكي-شوفيني متطرف . دعم سياسة البرجوازية ، وناضل ضد الحركة الثورية للبروليتاريا . — ص ٣ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ١٢٥ .

ماركس (Marx) **كارل** (١٨١٨—١٨٨٣) — مؤسس الشيوعية العلمية . مفكر عبقري . زعيم ومعلم البروليتاريا العالمية . — ص ٤ ، ٦—٩ ،

نابليون الثالث (بونابرت لويس ، لويس نابليون) (١٨٠٨-١٨٧٣) - امبراطور فرنســـــا من ١٨٥٢ الى ١٨٧٠ ؛ ابن اخ نابليون الاول . - ص ٢٨ ، ٢٩ .

هايندمان (Hyndmann) **هنري مايرس** (١٨٤٢-١٩٢١) - اشتراكـي بريطاني ، اصلاحي . في عام ١٨٨١ ، اسس الاتحاد الديموقراطي الذي تحول في عام ١٨٨٤ الى الاتحاد الاشتراكي-الديموقراطي . في اعوام ١٩٠٠-١٩١٠ ، عضو المكتب الاشتراكي العالمي . كان من زعماء الحزب الاشتراكي البريطاني وخرج من صفوفه في عام ١٩١٦ بعد ان شجب مجلس الحزب العام في سولفورد موقفه الاشتراكي-الشوفيني من الحرب الامبريالية . - ص ٣ .

هندرسون (Henderson)**ارتور** (١٨٦٣-١٩٣٥) - احد زعماء حزب العمال والحركة النقابية البريطانية . ابان الحرب العالمية الاولى ، اشتراكي-شوفيني . دخل غير مرة في الحكومات البرجوازيـــة البريطانية . - ص ٤٨ .

هيغل (Hegel)**غيورغ ولهلم فريدريك** (١٧٧٠-١٨٣١) - من اكبر الفلاسفة الالمان . مثالي موضوعي . ايديولوجي البرجوازيـــة الالمانية . وماثرة هيغل التاريخية انه وضع بصورة عميقة وشاملة الديالكتيك الذي كان مصدراً من المصادر النظريـــة للماديـــة الديالكتيكية . ولكن ديالكتيك هيغل اتسم بطابع مثالي ، وكان وثيق الصلة بنظامه الفلسفي الميتافيزيائي ، المحافظ بمجمله . - ص ٧ ، ١٩ .

ويب (Webb) **بياتريس** (١٨٥٨-١٩٤٣) - شخصية اجتماعية بريطانية معروفة . - ص ١٢٢ .

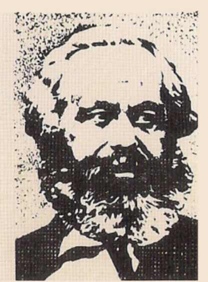
ويب (Webb) **سيدني** (١٨٥٩-١٩٤٧) - مناضل اجتماعـــي بريطاني معروف . اصلاحي . بالتعاون مع زوجته بياتريس كتب ويب عدداً من الابحاث في تاريخ ونظرية الحركة العمالية البريطانية . ولكونه ايديولوجي البرجوازية الصغيرة واريستقراطية العمال روج في مؤلفاته لفكرة حل المسألة العمالية حلاً سلمياً في اطار المجتمع الرأسمالي . كان احد مؤسسي الجمعية الفابية الاصلاحية في سنوات الحرب العالمية الاولى ، وقف مواقف الاشتراكية-الشوفينية . اشترك في حكومة حزب العمال الاولى (١٩٢٤) والثانيـــــة (١٩٢٩-١٩٣١) . - ص ١٢٢ .

محتويات

مؤلفات

ماركس
انجلس
لينين





يتعذر فهم العالم المعاصر والعمليات الجارية فيه بدون الاطلاع على اعمال ماركس وانجلس ولينين .

ان دار «التقدم» تصدر هذه الاعمال باكثر من خمسين لغة من لغات شعوب العالم ، وذلك في صيغة مؤلفات مختارة ، ومجموعات تتناول مواضيع معينة ، واعمال متفرقة . كما وتصدر الدار كراسات تعين على تفهم اهم تلك الاعمال .

وتضم السلسلة الحالية بعض المجموعات واهم الاعمال ، التي يبسط فيها كلاسيكيو الماركسية-اللينينية منهبهم في تطور الطبيعة والمجتمع والفكر ، ويدرسون العلاقات الاقتصادية الاجتماعية المميزة للرأسمالية ، ويتتبعون القوانين الاساسية لتطور الاشتراكية .

ISBN 5-01-000121-7

دار التقدم • موسكو